الجامعـة الإسـلامية- غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية أصول الدين
قسم الحديث الشريف وعلومه

اَلْمُعَارَضَةُ عِنْدَ نُقَّادِ اَلْحَدِيثِ

دِرَاسَةٌ نَظَرِيَّةٌ تَطْبِيقِيَّةٌ

إعداد

هبة غازي حسن فرج الله

إشراف

فضيلة الأستاذ الدكتور نافذ حسين حمَّاد

قُدِّم هذا البحث استكمالًا لمتطلباتِ الحصولِ على درجةِ الماجستيرِ في

"الحديثِ الشريفِ وعلومِه"

١٤٣٣هـ- ٢٠١٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

عمادة الدراسات العليا
هاتف داخلي: 1150

ج س غ/35/
الرقم Ref 2012/02/05
التاريخ Date .....

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ **هبة غازي حسن فرج الله** لنيل درجة الماجستير في **كلية *أصول الدين*/ قسم الحديث الشريف** وموضوعها:

المعارضة عند نقاد الحديث دراسة نظرية تطبيقية

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الأحد 13 ربيع أول 1433هـ، الموافق 2012/02/05م الساعة الحادية عشرة صباحًا بمبنى طيبة، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ.د. نافذ حسين حمّـــاد	**مشرفاً ورئيساً**	.....
د. هشام محمود زقـــوت	**مناقشاً داخليـــاً**	.....
د. عبدالله مصطفى مرتجى	**مناقشاً خارجيًا**	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحثة درجة الماجستير في **كلية *أصول الدين*/ قسم الحديث الشريف.**

واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله ولزوم طاعته وأن تسخر علمها في خدمة دينها ووطنها.

والله ولي التوفيق ،،،

عميد الدراسات العليا

أ.د. فؤاد علي العاجز

ملخص الرسالة

يتناول البحث دراسة "**المعارضة عند نقاد الحديث**"، وهي أحد مناهج النَّقد التي سار عليها النُّقاد في نقدهم للأحاديث والرواة، وهي تقوم على مقابلة الروايات بعضها ببعض، ومقارنة الأسانيد والمتون.

ويشتمل البحث على التعريف بعلم النَّقد لغةً واصطلاحًا، وبيان نشأته، وأهميته، وأشهر أئمته.

ثم يدرس البحث "**المعارضة**" دراسة نظريَّة، من حيث التعريف بها، وبيان نشأتها، وأهميتها، ثم يبيَّن البحث استعمالات المعارضة عند نقَّاد الحديث، وطُرُقها.

وبعد ذلك يدرس البحث نماذج تطبيقية لاستخدام النُّقَّاد المعارضة في مجالاتها الثلاثة، وهي: معرفة ضبط الرَّاوي، والكشف عن علل الحديث، وتقوية الحديث.

وقد تم دراسة نماذج لثلاثة أئمة في كل مجالٍ منها، ففي **معرفة ضبط الرَّاوي بالمعارضة**، اخترت نماذج لكلٍ من الإمام أحمد بن حنبل، والإمام أبي حاتم الرَّازي، والإمام محمد ابن حبان.

وفي **الكشف عن علل الحديث بالمعارضة**، درست نماذج لكلٍ من الإمام يحيى بن معين، والإمام أبي حاتم الرَّازي، والإمام عبد الله بن عَدي.

أمَّا في **تقوية الحديث بالمعارضة**، تناولت نماذج لكلٍ من الإمام الترمذي، والإمام العُقيلي، والإمام الدارقطني.

Thesis in summary

This thesis is discussing "**The Hadith Comparison by Hadith Critics**" which is one of the critic curriculums used by Hadith critics to distinguish the hadith and narrators of hadith.

This thesis includes a definition of critic linguistically and technically, it's begin, importance and the most famous Imams in the first three centuries.

Then the thesis discuses "Hadith Comparison" theoretical study, identify it linguistically and technically, declares it's begin, importance. And then the thesis demonstrates the uses of "Hadith Comparison" by the Hadith critics and it's ways.

After that the thesis discuses applied forms of how the critics uses "The Comparison" in it's three fields: Knowing the narrator's accuracy, detection of Hadith "ʻillah"(hidden weakness) and strengthen of Hadith.

And I have been studied three examples for three Imams in every field, In the field of "Knowing the narrator's accuracy by comparison"; I have chosen examples for the Imams: Ahmed bin Hanbal, Abu Hatem al-Razy and Mohammed bin Hebban.

In the field of "Detection of Hadith "ʻillah" by comparison", I have studied examples for Imams: Yahia bin Ma'en, Abu Hatem al-Razy and Abdullah bin Adey.

Then in the field of "Strengthen of Hadith by Comparison" I have chosen examples for Imams: al-Tirmidhi, al-Oqaily and al-Daraqotney.

الإهداء

إلـى والــدِي العزيــز رحمــه الله

ووالدَتِي الحنون حفظها الله

فهذا ثمرة غَرْسِكُما

إلى أشقائي جميعًا وشَقِيقتَي

كنتم خير عونٍ لي على إتمام هذا البحث

إلـى إخوانـي وأخواتـي فـي الإســـــلام

الذين أرجو أن ينتفعوا بهذا البحث

فَيَنْفَعَنِي اللهُ لِمَا نَفَعْتُهُم

شكرٌ وتقدير

الْحَمَـــدُ للهَ رَبِّ الْعَـــالَمِينَ؛ اَلَّـــذِي هَـــدَانَي لِهَـــذَا، وَمَـــا كُنْـــتُ لِأَهْتَـــدِيَ لَـــوْلَا أَنْ هَدَانِي اللهُ، والصَّلاةُ والسَّلام على رسُولِ الله.

وَبَعْدُ:

فإنَّني أتقدم بجزيل الشكر وخالص العِرفان إلى المشرف على هذه الرسالة؛ **فضيلة الأستاذ الدكتور نافذ حسين حمَّاد –حفظه الله–**، والذي أرشدني إلى الكتابة في هذا الموضوع النافع، وما زال يقدِّم لي النُّصح والمشورة؛ ليَخْرُجَ البحث بأفضل صورة.

وأشكر **والِدَتِـي الحبيبة، وإخـواني الفُضلاء،** على دعمهم ومساندتهم لي. وكذلك أشكر كل من ساعدني في مراجعة وتدقيق هذا البحث.

كما أشكر **الدكتـــور هشـام محمـود زقـوت، والـــدكتور عبـد الله مصـطفى مرتجـى، –حفظهمـا الله–** الذين ناقشا هذا البحث، على ما بذلاه من جهدٍ في إثراء هذه الرسالة العلمية.

وأسأل الله عز وجل أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم أجمعين.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إنَّ الْحَمْـدَ لِلَّـه نَسْـتَعِينُهُ وَنَسْـتَغْفِرُهُ، وَنَعُـوذُ بِـهِ مِـنْ شُـرُورِ أَنْفُسِـنَا، مَـنْ يَهْـدِ اللهُ فَـلا مُضِـلَّ لَـهُ، وَمَـنْ يُضْـلِلْ فَـلا هَـادِيَ لَـهُ، وَأَشْـهَدُ أَنْ لا إِلَـهَ إِلا اللهُ، وَأَشْـهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

أما بعد:

لقـد اعتنـى علمـاء المسـلمين بالحـديث النَّبـوي الشـريف، حفظًـا وفَهْمًـا، وتمييـزًا ونقـدًا. فقـد كـان حفـظ الحديـث وفَهْمِـهِ أولَ صـور العنايـة بـه، وذلـك منـذ عهد النَّبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم، ثم اُحْتِيجَ إلى تَمْيِيز الحديث ونَقْدِه بعد ذلك.

فكانـتِ الحاجـة إلـى نقـد الحـديث تـزداد كلَّمـا بَعُـدْنَا عـن زمـن التَّلَقِّـي عـن النَّبـي صـلَّى الله عليـه وسـلَّم، لِمَـا صـاحب ذلـك مـن ظهـور الفـتن، وكثـرة البـدع، واستطالة السَّند، وغير ذلك.

فقـام العلمـاء بوضـع ضـوابط لنقـد الأسـانيد والمتـون، فيعرفـون بـذلك الصـحيح ومـا دُونَـهُ، وقـد سـلكوا فـي نقـدهم هـذا منـاهج عـدَّة، كـان مـن بينهـا: مـنهج المُعارضـة بـين الرِّوايات.

وهو ما اخترته موضوعًا لبحثي هذا، بعد أن استشرت **الأستاذ الدُّكتور نافذ حسين حمَّاد –حفظه الله**– فيما يمكن أن يَدرس الباحث من موضوعاتٍ في هذه المرحلة، حيث يكون اختيار الموضوع من أصعب ما يواجه الباحث.

فـاقترح علـيَّ عـدة عنـاوين جـديرةٍ بالبحـث والدراسـة، فـاخترت منهـا مـا رأيتـه أكثـر نفعًـا وأهميَّةً.

وقـد اسـتعنت بـالله سـبحانه وتعـالى، ورجوتـه التوفيـق والسـداد، وشـرعت فـي كتابـة هذا البحث، وسَمَّيته: "**اَلْمُعَارَضَـةُ عِنْدَ نُقَّـادِ اَلْحَـدِيثِ –دِرَاسَـةٌ نَظَرِيَّـةٌ تَطْبِيقِيَّـةٌ–**".

أولًا: أهمية الموضوع وبواعث اختياره:

تَكْمُن أهمية هذا الموضوع فيما يلي:

١) أنَّ هذه الدراسة ستفتح المجال أمام الباحثين للاستفادة من منهج المتقدمين في إصدار أحكامهم على الرواة، والكشف عن العلل في مروياتهم.
٢) أنَّ هذا النوع من البحوث التي تَدرس مناهج النَّقد عند المحدثين، تَرُدُّ على الذين يشككون في شفافية منهج الأئمة النُّقَّاد.
٣) أنَّه لا يوجد دراسة تحدثت عن المعارضة عند الأئمة النُّقَّاد على هذا النحو.

لأجل ما سبق ذكره من أهميةٍ لهذا الموضوع، وبعد أن استخرت واستشرت، رأيتُ أنَّه من المُفيد الكتابة في هذا الموضوع.

ثانيًا: أهداف البحث:

١) بيان منهج المعارضة عند نُقَّاد الحديث.
٢) معرفة مَدَى استخدام النُّقَّاد للمعارضة، وفِيمَ كانوا يستخدمونها.

ثالثًا: منهج البحث وطبيعة عملي فيه:

اتبعتُ في هذا البحث المنهج الاستقرائي، واستعنتُ بالمنهج الاستنباطي. وقمتُ بما يلي:

(١) عَزَوْتُ الآيات القرآنية إلى القرآن الكريم، بذكر اسم السورة ورقم الآية.
(٢) خَرَّجْتُ الأحاديث النَّبوية الشَّريفة الواردة في البحث، مع بيان اسم الكتاب، وترجمة الحديث، ورقمه، والجزء، والصفحة، على الترتيب المذكور. مع مراعاة اختلاف طُرُق التصنيف.
(٣) رتبت المصنفات على تواريخ وفيات مصنفيها، وهذا فيما دُون الكُتُب السِّتة.
(٤) توسعت في تخريج بعض الأحاديث، وبينتُ الحكم على أكثرها، وِفْقَ ما تقتضيه طبيعة البحث.
(٥) ترجمت للأعلام غير المشهورين ممَّن وَرَدَ ذكرهم في البحث.

(٦) لم ألتزم التَّرجمة للرواة الوارد ذكرهم في البحث؛ لكنِّي بَيَّنْتُ جلَّهم ممَّن رأيت أنَّه قد يُلْتَبَسُ في اسمهم، وذلك بقولي: (يعني فلان)، أو عرَّفتُ به في الحاشية؛ تعريفًا موجزًا.

(٧) عرَّفت بطائفة من البلدان الواردة في البحث، وكذلك الأنساب.

(٨) ضبطت الكلمات التي قد تُشْكِل على القارئ.

(٩) فسَّرت الكلمات الغريبة.

(١٠) وثَّقت المعلومات المُقْتَبسة وعزوتها إلى مصادرها الأصلية، وذلك بذكر الجزء والصفحة، مع التعريف بالكتاب تعريفًا كاملًا عند وروده أول مرة في البحث.

رابعًا: الدراسات السابقة:

بعد مُرَاسلة "**مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية**"، أُفِدتُ بأنه لا يوجد رسالة علمية تناولت هذا الموضوع بالدراسة، لكن هناك مَنْ كَتَبَ في هذا الموضوع بإيجازٍ ومنهم:

١) الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، في كتابه "**منهج النَّقد عند المحدثين –نشأته وتاريخه–**"، حيث ذكر فيه لمحات عن منهج المعارضة، وذلك في حوالي عشرين صفحة من كتابه، ذكر فيها بعض أنواع المعارضة بإيجاز.

٢) الدكتور إكرام الله إمداد الحق، في رسالة الماجستير التي عنوانها "**الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال**"، تحدث فيها عن منهج المعارضة عند الإمام علي بن المديني، وذلك باختصار شديد، حيث لا يتجاوز ما كتبه خمس صفحات.

٣) الدكتورة سلوى سلامة الدقس، في رسالة الدكتوراه التي بعنوان "**الإمام أحمد بن حنبل ومنهجه في نقد الرجال**" تحدثت فيها عن منهج المعارضة عند الإمام أحمد بن حنبل، وذلك بإيجاز.

خامسًا: خطة البحث:

اشتمل البحث على: مقدمة، وتمهيد، وبابين، وخاتمة.

فقدَّمت للبحث بالحديث عن **أهميته وبواعث اختياره**، ثم **الأهداف** المرجو تحقيقها من خلاله، وبعد ذلك أوضحت **المنهج** الذي سرت عليه فيه، وتحدَّثت عمَّا وجدته من **الدراسات السابقة** حوله، ثم بيَّنت **الخطة** التي رسمتها له.

وقد خصَّصت **التمهيد** للحديث عن النَّقد والنُّقَّاد، وذلك في أربعة مباحث:

المبحث الأول: النَّقد لغةً واصطلاحًا.

ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: النَّقد لغةً.

المطلب الثاني: النَّقد اصطلاحًا.

المبحث الثاني: نشأة النَّقد عند المحدثين وعوامل ظهوره.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: نشأة النَّقد عند المحدثين.

المطلب الثاني: عوامل ظهور النَّقد عند المحدثين.

المبحث الثالث: أهمية النَّقد في صيانة السُّنَّة النَّبويَّة.

المبحث الرابع: أشهر النُّقَّاد حتى القرن الثالث الهجري.

ويحتوي على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أشهر النُّقَّاد في القرن الأول الهجري.

المطلب الثاني: أشهر النُّقَّاد في القرن الثاني الهجري.

المطلب الثالث: أشهر النُّقَّاد في القرن الثالث الهجري.

ثـم شـرعت فـي بيـان المقصـود مـن هـذا البحـث، فبـدأت بالدراسـة النظريَّـة، فكـان

الباب الأول: **المُعَارَضَةُ عند نُقَّادِ الحَدِيثِ -دراسةٌ نظريةٌ-**.

ويحتوى على فصلين:

الفصل الأول: **المعارضة عند نُقَّاد الحديث-تعريفها ونشأتها وأهميتها-**.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف المعارضة لغةً واصطلاحًا.

ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: تعريف المعارضة لغةً.

المطلب الثاني: تعريف المعارضة في اصطلاح النُّقَّاد.

المبحث الثاني: نشأة المعارضة عند نُقَّادِ الحديث وتطورها.

المبحث الثالث: أهمية المعارضة عند نُقَّادِ الحديث.

الفصل الثاني: **استعمالات المعارضة عند نُقَّادِ الحديث وطُرُقها**.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: استعمالات المعارضة عند نُقَّاد الحديث.

ورأيت أنَّ للمعارضة عندهم ثلاثة استعمالات، فتحدَّثت عنها في ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: معرفة ضبط الراوي بالمعارضة.

المطلب الثاني: الكشف عن عِلَلِ الحديث بالمعارضة.

المطلب الثالث: تقوية الحديث بالمعارضة.

المبحث الثاني: طُرُق المعارضة عند نُقَّادِ الحديث وكيفيتها.

وهي إحدى عشرة طريقة، كما تبيَّن لي من خلال الدراسة، وجعلتها في أحد عشر مطلبًا.

المطلب الأول: معارضة حديث الرَّاوي بروايته في أزمان مختلفة.

المطلب الثاني: معارضة أحاديث الرُّواة عن شيخٍ معين.

المطلب الثالث: معارضة حديث الرَّاوي بحديث شيخه.

المطلب الرابع: معارضة حفظ الرَّاوي بكتابه.

المطلب الخامس: المعارضة على الأبواب.

المطلب السادس: معارضة روايات الحديث الواحد.

المطلب السابع: معارضة حديث الرَّاوي باعتبار شيوخه.

المطلب الثامن: معارضة حديث الرَّاوي باعتبار تلاميذه.

المطلب التاسع: المعارضة بين الرُّواة الأقارب.

المطلب العاشر: المعارضة بين الأقران.

المطلب الحادي عشر: معارضة أحاديث الرَّاوي باعتبار البلدان.

ثـمَّ درسـت نمـاذج تطبيقيـة لاسـتخدام النُّقـاد المعارضـة فـي مجالاتهـا الثلاثـة، فكـان

الباب الثاني: **نماذج تطبيقية للمعارضة عند نُقَّاد الحديث**.

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: **نماذج تطبيقية لمعرفة ضبط الرَّاوي بالمعارضة**.

وقد اخترت نماذج تطبيقية لمعرفة ضبط الرَّاوي بالمعارضة عند ثلاثة أئمة، وخصصَّت الحديث عن كل إمامٍ في مبحث مستقل، فكانت ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: الإمام أحمد بن حنبل والمعارضة لمعرفة ضبط الرَّاوي.

وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: معارضة أحاديث الرُّواة عن شيخ معين عند الإمام أحمد بن حنبل.

المطلب الثاني: معارضة حفظ الرَّاوي بكتابه عند الإمام أحمد بن حنبل.

المطلب الثالث: معارضة حديث الراوي باعتبار شيوخه عند الإمام أحمد بن حنبل.

المطلب الرابع: معارضة حديث الرَّاوي باعتبار التلاميذ عند الإمام أحمد بن حنبل.

المطلب الخامس: المعارضة بين الرُّواة الأقارب عند الإمام أحمد بن حنبل.

المطلب السادس: المعارضة بين الأقران عند الإمام أحمد بن حنبل.

المطلب السابع: معارضة أحاديث الرَّاوي باعتبار البلدان عند الإمام أحمد بن حنبل.

المبحث الثاني: الإمام أبو حاتم الرَّازي والمعارضة لمعرفة ضبط الرَّاوي.

وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: معارضة أحاديث الرُّواة عن شيخ معين عند الإمام أبي حاتم.

المطلب الثاني: معارضة الحفظ بالكتاب عند الإمام أبي حاتم.

المطلب الثالث: المعارضة باعتبار الشيوخ عند الإمام أبي حاتم.

المطلب الرابع: المعارضة باعتبار التلاميذ عند الإمام أبي حاتم.

المطلب الخامس: المعارضة بين الرُّواة الأقارب عند الإمام أبي حاتم.

المطلب السادس: المعارضة بين الأقران عند الإمام أبي حاتم.

المطلب السابع: المعارضة باعتبار البلدان عند الإمام أبي حاتم.

المبحث الثالث: الإمام محمد بن حبان والمعارضة لمعرفة ضبط الرَّاوي.

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: معارضة حفظ الرَّاوي بكتابه عند الإمام ابن حبان.

المطلب الثاني: معارضة حديث الرَّاوي باعتبار شيوخه عند الإمام ابن حبان.

المطلب الثالث: معارضة أحاديث الرَّاوي باعتبار تلاميذه عند الإمام ابن حبان.

المطلب الرابع: معارضة أحاديث الرَّاوي باعتبار البلدان عند الإمام ابن حبان.

الفصل الثاني: نماذج تطبيقية للكشف عن علل الحديث بالمعارضة.

وفيه ثلاثة مباحث، تحدَّثت في كلٍ منها عن المعارضة لكشف العلل عند أحد الأئمة، وهي:

المبحث الأول: الإمام يحيى بن معين والمعارضة لكشف العلل.

المبحث الثاني: الإمام أبو حاتم الرَّازي والمعارضة لكشف العلل.

المبحث الثالث: الإمام عبد الله بن عَدي والمعارضة لكشف العلل.

الفصل الثالث: نماذج تطبيقية لتقوية الحديث بالمعارضة.

ودرست فيه نماذج لتقوية الحديث بالمعارضة عند ثلاثة أئمة، في ثلاثة مباحث، هي:

المبحث الأول: الإمام الترمذي والمعارضة لتقوية الحديث.

المبحث الثاني: الإمام العُقَيلي والمعارضة لتقوية الحديث.

المبحث الثالث: الإمام الدارقطني والمعارضة لتقوية الحديث.

ثم ختمت البحث بالنتائج والتوصيات.

وذيلته بالفهارس التالية:

١) **فهرس الآيات القرآنية الكريمة.**
٢) **فهرس الأحاديث النَّبوية والآثار.**
٣) **فهرس الأعلام المُترجم لهم.**
٤) **فهرس البلدان التي عرَّفت بها.**
٥) **فهرس الأنساب التي بيَّنتها.**
٦) **فهرس المصادر والمراجع.**
٧) **فهرس الموضوعات.**

وبعد؛ فإنِّي أرجو أن أكون قد وفِّقت في عرض الموضوع.

وهذا البحث على كثرة ما قد يحتويه من عثرات؛ فلعله لا يخلو من فائدة وفقني الله لها، وأرشدني إليها، فأحمده سبحانه على ما وفقني فيه من خير، وأرجوه أن يغفر لي ما كان مني من زلل.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصل اللهم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

التمهيد

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: النَّقد لغةً واصطلاحًا.

المطلب الأول: النَّقد لغةً.

المطلب الثاني: النَّقد اصطلاحًا.

المبحث الثاني: نشأة النَّقد عند المحدثين وعوامل ظهوره.

المطلب الأول: نشأة النَّقد عند المحدثين.

المطلب الثاني: عوامل ظهور النَّقد عند المحدثين.

المبحث الثالث: أهمية النَّقد في صيانة السُّنَّة النَّبويَّة.

المبحث الرابع: أشهر النُّقَّاد حتى القرن الثالث الهجري.

المطلب الأول: أشهر النُّقَّاد في القرن الأول الهجري.

المطلب الثاني: أشهر النُّقَّاد في القرن الثاني الهجري.

المطلب الثالث: أشهر النُّقَّاد في القرن الثالث الهجري.

المبحث الأول

النَّقد لغةً واصطلاحًا

المطلب الأول: النَّقد لغةً:

النَّقْدُ اسمٌ مشتقٌ من الفعل (نَقَدَ)، قال أحمد بن فارس: "النون والقاف والدال أصلٌ صحيحٌ يدل على إبراز شيءٍ وبروزه. من ذلك: النَّقَد في الحافر، وهو تقشُّرُه. حافرٌ نَقِدٌ: متقشِّر. والنَّقَد في الضِّرس: تكسُّره، وذلك يكون بتكشُّف لِيطِه[1] عنه. ومن الباب: نَقْد الدِّرهم، وذلك أن يُكشَف عن حالِه في جَودته أو غير ذلك".[2]

ومنْه أُطْلِقَ **(النَّقْد)** على عمل المحدثين في الكشف عن حال الرَّاوي أو المَرْوِي، فهو شبيهٌ بعمل الصيارفة.

قال عمرو بن قيس:[3] "ينبغي لصاحب الحديث أن يكون مثل الصيرفي الذي ينتقد الدراهم

---

(١) **اللِّيط**: قِشر القَصَب والقناة وكلِّ شيء كانت له صلابة ومتانة، والقطعة منه لِيطَة. (انظر: **لسان العرب**- محمد بن مكرم بن منظور (ت: ٧١١هـ): مادة "ليط" (٤١١٤/٦)، تحقيق: عبد الله الكبير، محمد حسب الله، هاشم الشاذلي، دار المعارف- القاهرة).

(٢) **معجم مقاييس اللغة**- أحمد بن فارس بن زكريا (ت: ٣٩٥هـ): مادة "نقد" (٤٦٧/٥)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر- بيروت، (١٣٩٩هـ).

(٣) هو عمرو بن قيس المُلائي الكوفي، أبو عبد الله، توفي سنة ستٍ وأربعين ومائة هجرية (١٤٦هـ).

والمُلائي: نسبةً إلى المُلاء والمُلاءة، وهو المُرط الذي تتستر به المرأة إذا خرجت، ويُعتقد أن هذه النسبة إلى بيعه. (انظر: **الأنساب**- عبد الكريم بن محمد السَمْعَاني (ت: ٥٦٢هـ): (٤٢٣/٥)، تعليق: عبد الله عمر الباردوي، دار الجنان- بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ)، **والجرح والتعديل**- عبد الرحمن بن محمد الرَّازي (ت:٣٢٧هـ): (٢٥٤/٦)، دار إحياء التراث العربي- بيروت، الطبعة الأولى (١٣٧٢هـ)، **وتاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قطَّانها العلماء من غير أهلها وورادِيها**- أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ): (٦٠/١٤)، تحقيق: بشار معروف، دار الغرب الإسلامي- بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ)، **والمعجم في مشتبه أسامي المحدثين**- عُبَيد الله بن عبد الله الهروي (ت: ٤٠٥هـ): (ص١٩٤)، تحقيق: نظر الفاريابي، مكتبة الرشد- الرياض، (١٤١١هـ)).

فإن الدراهم فيها الزائف والبهرج،[١] وكذلك الحديث".[٢]

وقال عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي: "كنا نسمع الحديث فنعرضه على أصحابنا كما يُعرض الدرهم الزَّيْف على الصيارفة فما عرفوا أخذنا وما تركوا تركنا".[٣]

المطلب الثاني: النقد اصطلاحًا:

لقد استخدم المحدثون كلمة "**النَّقد**"، وأطلقوا اسم "**النَّاقد**" على من له معرفة بأحوال الرواة جرحًا وتعديلًا، والأحاديث صحةً وضعفًا، ومن ذلك:

١) روى عبد الرحمن ابن أبي حاتم في كتابه "**الجرح والتعديل**" بسنده عن عبد الرحمن بن مَهْدي قال: "اختلفوا يومًا عند شعبة (يعني ابن الحجَّاج)، فقالوا: اجعل بيننا وبينك حكمًا، فقال: قد رضيت بالأحول –يعني يحيى بن سعيد القَطَّان– فما بَرِحْنَا حتى جاء يحيى، فتحاكموا إليه، فقضى على شعبة، فقال له شعبة: **ومن يطيق نقدك– أو من له مثل نقدك يا أحول**".[٤]

٢) قال عمرو النَّاقد:[٥] قَدِمَ سليمان الشَّاذَكوني[٦] بغداد، فقال لي أحمد بن حنبل: "**اذهب بنا**

---

(١) **البَهْرَج:** الباطل والرديء من الشيء. (انظر: **مختار الصحاح**– لمحمد بن أبي بكر الرازي (ت: ٦٦٦هـ): (ص٢٧)، مكتبة لبنان– بيروت، الطبعة (١٩٨٦م)).

(٢) **الجرح والتعديل**– لابن أبي حاتم: (١٨/٢).

(٣) المصدر نفسه: (٢١/٢).

(٤) المصدر السابق: (٢٣٢/١).

(٥) هو عمرو بن محمد بن بُكير، يكنى أبا عثمان، كان من الحفّاظ المعدودين، وكان فقيهًا، توفي ببغداد سنة اثنتين وثلاثين ومائتين (٢٣٢هـ). ولُقِّب بالنَّاقد، وهي لفظة لجماعة من نُقَّاد الحديث وحُفّاظه، لقِّبوا به لنقَّدهم ومعرفتهم، وجماعة من الصيارفة حدَّثوا فنسبوا إلى ذلك العمل. (انظر: **الطبقات الكبير**– لمحمد بن سعد بن منيع الزُّهْرِي (ت: ٢٣٠هـ): (٣٦٢/٩)، تحقيق: علي عمر، مكتبة الخانجي– القاهرة، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ)، **وتاريخ مدينة السَّلام**: (١١٤/١٤)، و**سير أعلام النبلاء**، محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ): (١٤٧/١١)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة– بيروت، الطبعة الثانية (١٤٠٢هـ)، **والأنساب**– للسَّمْعَاني: (٤٤٨/٥)).

(٦) هو سليمان بن داود الشَّاذَكوني، أبو أيوب، توفي سنة (٢٣٤هـ). ويقال له الشَّاذَكوني لأن أباه كان يتَّجر إلى اليمن، وكان يبيع "الشَّاذَكونة" وهي: ثياب غلاظ مُضَرَّبة. والثياب المُضَرَّبَة: هي التي تكون كاللحاف ذو طاقيْن =

إلى سليمان نتعلَّم منه نقدَ الرِّجال".[1]

٣) الإمام عبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي في كتابه "**الجرح والتعديل**" أورد فيه طائفة من العلماء الذين لهم معرفة بأحوال الرواة جرحًا وتعديلًا، والآثار صحيحها وسقيمها، وسمَّاهم "**النُّقاد**"، مثل: مالك بن أنس، وشعبة بن الحجَّاج، وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي.[2]

يلاحظ مما سبق أن كلمة "**النَّقد**" استخدمها المحدثون منذ القرون الأولى، لكن لم يُعَرَّف كمصطلح، ولعل أول من عرَّفه هو الدكتور محمد مصطفى الأعظمي في كتابه "منهج النَّقد عند المحدثين"؛ حيث قال: "**يمكن تعريفه بأنَّه:** تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، والحكم على الرواة توثيقًا وتجريحًا".[3]

وقد استخلص هذا التعريف من مقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم كما أشار إلى ذلك في حاشية كتابه.

= مخيطيْن خياطة كثيرة بينهما قطنٌ ونحوه. (انظر: **التاريخ الأوسط**، محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ): (٢٥٦/٢)، تحقيق: محمد إبراهيم اللحيدان، دار الصميعي- الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ)، **وتاريخ مدينة السَّلام:** (٥٥/١٠)، **وسير أعلام النبلاء**- للذهبي: (٦٧٩/١٠)، **والأنساب**- للسَّمْعَاني: (٣٧١/٣)، **والقاموس المحيط**، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت: ٨١٧هـ): (ص١٢٠٩)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الثامنة، (١٤٢٦هـ)، **والمعجم الوسيط**، إعداد: مجمع اللغة العربية: (ص٥٣٧)، مكتبة الشروق الدولية- القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤٢٥هـ).

(١) **تاريخ مدينة السلام**- للخطيب البغدادي: (٥٦/١٠).

(٢) انظر: **تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل:** (١٠/١ وما بعدها).

(٣) **منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه**- لمحمد مصطفى الأعظمي: (ص٥)، مكتبة الكوثر- الرياض، الطبعة الثالثة (١٤١٠هـ).

المبحث الثاني

نشأة النَّقد عند المحدثين وعوامل ظهوره

لا بد لنا عند الحديث عن علمٍ من العلوم أن نبيِّن نشأة هذا العلم وأسباب ظهوره، فلمّا كان الكلام هنا عن النَّقد عند المحدثين، أصبح لزامًا علينا أن نبيِّن كيف نشأ النَّقد عندهم، خاصةً وأن أصل نقد الروايات يرجع إليهم، وهذا ما شهد به غير المسلمين.

يقول الدكتور أسد رُسْتُم[١] في كتابه "**مصطلح التاريخ**": "وأول من نظَّم نقد الروايات التاريخية ووضع القواعد لذلك علماء الدين الإسلامي، فإنهم اضطروا اضطرارًا إلى الاعتناء بأقوال النَّبي، وأفعاله لِفَهْمِ القرآن... فانْبَروا لجمع الأحاديث ودرسها وتدقيقها، فأتحفوا علم التاريخ بقواعد لا تزال في أُسسها وجوهرها محترمة في الأوساط العلمية حتى يومنا هذا".[٢]

المطلب الأول: نشأة النَّقد عند المحدثين:

يمكن القول إنَّ النَّقد نشأ منذ عهد النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم، وكانت صورته في تلك الفترة هي: "**التَّحري والتَّثبت**"، ثم تطور تبعًا لعوامل سيأتي ذكرها، وأصبح من أهم علوم الحديث النَّبوي الشَّريف.

وفيما يلي بيان مراحل تطور النَّقد عند المحدثين:

أولًا: النَّقد في العهد النبوي:

كان النَّقد في هذه المرحلة في بداياته، وكانت صورته في هذه الفترة هي: "**التحري والتثبت**"، فكان النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم مِن منهجه في قبول الأخبار: التحري والتثبت، وهذا ما

---

(١) هو أسد جبرائيل رستم مجاعص، مؤرخ لبناني مسيحي، ولد سنة (١٨٩٧م) في قرية الشوير اللبنانية، وتوفي سنة (١٩٦٥م) ببيروت. (انظر: **الأعلام**، خير الدين الزِركلي (ت:١٣٩٦هـ): (٢٩٧/١)، دار العلم للملايين- بيروت، الطبعة الخامسة عشر، (٢٠٠٢م)).

(٢) انظر: **مصطلح التاريخ**، د. أسد رستم: (ص٥)، المكتبة العصرية- بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ).

دعا إليه الله عز وجل في قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ**﴾ [سورة الحجرات: ٦].

وقد عمل الصحابة –رضي الله عنهم– بهذا المنهج منذ عهد النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم، فكان أحدهم إذا بَلَغَتْهُ رواية عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم وتشكك فيها؛ يرحل إليه صلَّى الله عليه وسلَّم ويشافهه ويسأله مباشرة، ويحصل على الجواب الشافي الكافي.(١) وكان الأمر في ذلك الحين على نطاق ضيق جدًا، إذ أنَّ الصحابة ما كانوا يَكذبون ولا يُكذِّب بعضهم الآخر، إنَّما كانت غاية البحث في تلك الفترة هي الطمأنينة القلبية.(٢)

❖ مثال على النقد في العهد النَّبوي: (٣)

ما رواه البخاري في صحيحه عنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: "أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ انْصَرَفَ مِنِ اثْنَتَيْنِ، فَقَالَ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ: (٤) أَقَصُرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**أَصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ**". فَقَالَ النَّاسُ: نَعَمْ. فَقَامَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَصَلَّى اثْنَتَيْنِ أُخْرَيَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ".(٥)

---

(١) انظر: **المنهج النقدي عند المتقدمين من المحدثين وأثر تباين المنهج**، حسن فوزي الصعيدي: (ص١١٥)، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس– القاهرة، (١٤٢١هـ).

(٢) انظر: **منهج النقد عند المحدثين**– للأعظمي: (ص٧).

(٣) انظر للتوسع: **النقد عند المحدثين نشأته ومنهجه**، عبد الله علي حافظ: (ص٦٦– ٧١)، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز– مكة المكرمة، (١٣٩٢هـ). **ومنهج النقد عند المحدثين**– للأعظمي: (ص٧– ١٠).

(٤) هو الخِرْباق بن عمرو السُّلمي، حجازي، ولُقِّبَ ذو اليدين لطولٍ كان في يديه. (انظر: **الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة**، أحمد بن علي البغدادي (ت: ٤٦٣هـ): (ص٦٥)، تحقيق: عز الدين السيِّد، مكتبة الخانجي– القاهرة، الطبعة الثانية (١٤١٣هـ)، **وشرح النووي على صحيح مسلم**، يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ): (٦٨/٥)، المطبعة المصرية بالأزهر، الطبعة الأولى، (١٣٤٧هـ)، **والاستيعاب في معرفة الأصحاب**– يوسف بن عبد البر القرطبي (ت: ٤٦٣هـ): (ص٢١٣، ٢٢٤)، صححه وخرج أحاديثه: عادل مرشد، دار الأعلام– عمان، الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ)، **وفتح الباري بشرح صحيح البخاري**، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ): (٦٦١/٣)، اعتنى به: نظر الفاريابي، دار طيبة– الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٦هـ).

(٥) **الجامع الصحيح**، محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ): كتاب الأذان/ باب هل يأخذ الإمام إذا شك =

وإنَّ سؤال النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم للصحابة "**أصدق ذو اليدين**" يدل على تَثَبُّتِه صلَّى الله عليه وسلَّم في قبول الأخبار.

ثانيًا: النَّقد في عهد الصحابة:

حرص الصحابة رضي الله عنهم على الحفاظ على سُنَّة النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم والتمسك بها، ولمَّا قُبِض النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم نَشِطَ الصحابة في التَّحري والتَّثبت في الأحاديث، واشتهر عددٌ من الصحابة بذلك منهم:

أبو بكر الصِّديق رضي الله عنه، وهو وأول من اشْتُهر بذلك، قال الحاكم: "وأول من وَقَى الكذب عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم أبو بكر الصِّديق رضي الله عنه"،[١] وقال الذهبي عنه: "وكان أول من احتاط في قبول الأخبار".[٢]

وممَّن عُرِفَ عنه ذلك أيضًا: **عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب** -رضي الله عنهما- كما ذكر ابن حبان.[٣]

❖ **مثال على النَّقد في عهد الصحابة:**[٤]

= بقول الناس؟/ (حديث رقم: ٧١٤- ١/١٤٤)، اعتنى به: محمد الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ).

والحديث أخرجه مسلم في "**صحيحه**" بزيادة، (كتاب المساجد ومواضع الصلاة/ باب السهو في الصلاة والسجود له/ حديث رقم: ٥٧٣- ١/٢٥٨)، اعتنى به: نظر الفاريابي، دار طيبة- الرياض، ط١.

(١) **المدخل إلى كتاب الإكليل**، محمد بن عبد الله النيسابوري (ت: ٤٠٥هـ): (ص٦٠)، تحقيق: د. فؤاد أحمد، المكتبة التجارية- مكة المكرمة.

(٢) **تذكرة الحفاظ**، محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ): (١/٢)، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، دار الكتب العلمية- بيروت.

(٣) **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، محمد بن حبان البستي (ت: ٣٥٤هـ): (١/٣٨)، تحقيق: محمود زايد، دار المعرفة- بيروت، (١٤١٢هـ).

(٤) أورد محمد أبو زهو في كتابه "**الحديث والمحدثون**" أمثلة على نقد الصحابة رضي الله عنهم للحديث، انظر: (ص٦٩-٧٢)، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد- الرياض، الطبعة الثانية =

روى البخاري في صحيحه عن أبي سعيد الْخُدْرِيّ قَالَ: "كُنْتُ فِي مَجْلِسٍ مِنْ مَجَالِسِ الْأَنْصَارِ إِذْ جاءَ أَبُو مُوسَى كَأَنَّهُ مَذْعُورٌ فَقَالَ: اسْتَأْذَنْتُ عَلَى عُمَرَ ثَلَاثًا فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي فَرَجَعْتُ، فَقَالَ: مَا مَنَعَكَ؟ قُلْتُ: اسْتَأْذَنْتُ ثَلَاثًا فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي فَرَجَعْتُ. وَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**إِذَا اسْتَأْذَنَ أَحَدُكُمْ ثَلَاثًا فَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فَلْيَرْجِعْ**". فَقَالَ وَاللهِ لَتُقِيمَنَّ عَلَيْهِ بِبَيِّنَةٍ، أَمِنْكُمْ أَحَدٌ سَمِعَهُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فَقَالَ أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ: وَاللهِ لَا يَقُومُ مَعَكَ إِلَّا أَصْغَرُ الْقَوْمِ، فَكُنْتُ أَصْغَرَ الْقَوْمِ فَقُمْتُ مَعَهُ فَأَخْبَرْتُ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ذَلِكَ".(١)

ثالثًا: النَّقد في عهد التابعين وما بعده:

زادت الحاجة في عهد التابعين إلى التَّثبت في الأحاديث لظهور الفتن، فتوسع النَّقد وأصبحوا يطلبون الإسناد ويفتشون عن أحوال الرواة، وفي ذلك يقول محمد بن سيرين فيما رواه عنه الإمام مسلم في مقدمة صحيحه: "**لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الإِسْنَادِ. فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ، قَالُوا: سَمُّوا لَنَا رِجَالَكُمْ. فَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ، وَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ الْبِدَعِ فَلاَ يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ**".(٢)

ويتحدث الإمام محمد بن أحمد الذهبي عن هذه المرحلة فيقول: "فأول من زكَّى وجرَّح عند انقراض عصر الصحابة: الشَّعْبيُّ،(٣) وابن سيرين، ونحوهما، حُفِظَ عنهم توثيق أُناسٍ وتضعيف آخرين".(٤)

= (١٤٠٤هـ). وانظر للتوسع: **النقد عند المحدثين نشأته ومنهجه**، عبد الله علي حافظ: (ص٧٢-٨٤)، جَمَعَ فيها الباحث نماذج للنقد شملت ١٥ صحابيًا.

(١) **الجامع الصحيح**- للبخاري: كتاب الاستئذان/ باب التسليم والاستئذان ثلاثًا/ (حديث رقم: ٦٢٤٥- ٥٤/٨).

والحديث أخرجه مسلم في "**صحيحه**" بمعناه، (كتاب الآداب/ باب الاستئذان/ حديث رقم: ٢١٥٣- ١٠٣٠/٢).

(٢) **مقدمة صحيح مسلم**: باب في أن الإسناد من الدين/ (٨/١).

(٣) نسبة إلى "**شَعْب**" وهو بطن من هَمْدان، واسمه: عامر بن شَرَاحيل، أبو عمرو، مات سنة أربع ومائة (١٠٤هـ). (**الأنساب**- للسَّمْعَاني: (٤٣١/٣)، وانظر ترجمته في: (**تاريخ مدينة السَّلام**- للخطيب البغدادي: (١٤٣/١٤)، **وسير أعلام النبلاء**- للذهبي: (٢٩٤/٤)).

(٤) **ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل**، محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ): (ص١٧٢)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية- حلب، الطبعة الخامسة، (١٤١٠هـ).

وقال محمد بن حبان: "ثم أخذ مسلكهم –يعني مسلك الصحابة–، واستن بِسُنَّتِهِم، واهتدى بهديهم فيما اسْتَنُّوا مِن التيقظ في الروايات جماعة من أهل المدينة من سادات التابعين منهم: سعيد بن المُسَيَّب، والقاسم بن محمد بن أبي بكر، وسالم بن عبد الله بن عمر... فجدُّوا في حفظ السَّنُن والرحلة فيها، والتفتيش عنها والتفقه فيها ولَزِمُوا الدين ودعوة المسلمين".[١]

ثم سار أتباع التابعين على منهج من سبقهم في الحديث وانْتِقَاد الرجال، وحفظ السُّنَن والقَدْح في الضعفاء، وكان من أشدهم انتقاءً للسنن وأكثرهم مواظبة عليها، حتى جعلوا ذلك صناعة لهم لا يشوبونها بشيءٍ آخر ثلاثة أنْفُس: مالك بن أنس، وسفيان الثوري، وشعبة بن الحجَّاج.[٢]

واستمرت عناية العلماء بنَقد الحديث، ففي كل عصرٍ كان هناك طائفة من الجَهَابِذَة[٣] النُّقاد يتكلمون في التوثيق والتضعيف.[٤]

❖ مثال على النقد في عهد التابعين وما بعده: [٥]

ما رواه الإمام مسلم في مقدمة صحيحه بسنده عن أبي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عِيسَى الطَّالَقَانِيِّ،[٦] قَالَ: قُلْتُ لِعَبْدِ اللهِ بْنِ الْمُبَارَكِ، يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، الْحَدِيثُ الَّذِي جَاءَ: "**إِنَّ مِنَ الْبِرِّ**

---

(١) **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**– لابن حبان: (١/٣٨– ٣٩).

(٢) المصدر نفسه: (١/٤٠).

(٣) جمع، ومفردها: جِهْبِذ، ومعناها: النَّقَّاد الخبير بغوامض الأمور، البارع العارف بطُرُق النَّقد. (انظر: **تاج العروس من جواهر القاموس**– محمد مرتضى الزَّبِيدي (ت: ١٢٠٥هـ): مادة "جهبذ": (٩/٣٩٢)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج وآخرون، مطبعة حكومة الكويت، (١٣٨٥هـ)، **والمعجم الوسيط**– مجمع اللغة العربية: (ص١٤١)).

(٤) وقد أورد الحافظ السخاوي في كتابه "الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التأريخ" خلقًا من المتكلمين في الرجال إلى زَمَنِه. (انظر: **الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التأريخ**، محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت: ٩٠٢هـ): (ص٣١٩– ٣٣٦)، تحقيق: فرانز روزنثال، مؤسسة الرسالة– بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٧هـ)).

(٥) انظر للتوسع: **النقد عند المحدثين نشأته ومنهجه**– عبد الله علي حافظ: (ص٩١– ١٦٧). حيث ذَكَرَ فيه الباحث أمثلة متعددة للنقد في عهد التابعين، وأتباعهم، ومَنْ بعدهم إلى ظهور المصنفات.

(٦) **الطالَقاني**: نسبةً إلى الطَالَقَان، وهي مدينة تقع في شمال أفغانستان. (انظر: **الأنساب**– للسَّمْعَاني: (٤/٢٩)، **ومعجم البلدان**، ياقوت بن عبد الله الحَمَوي (ت: ٦٢٦هـ): (٤/٦)، دار صادر– بيروت، الطبعة (١٣٩٧هـ)، **وخرائط قوقل**: maps.google.com).

بَعْدَ الْبِرِّ، أَنْ تُصَلِّيَ لأَبَوَيْكَ مَعَ صَلاَتِكَ، وَتَصُومَ لَهُمَا مَعَ صَوْمِكَ". قَالَ: فَقَالَ عَبْدُ اللهِ: يَا أَبَا إِسْحَاقَ، عَمَّنْ هَذَا؟ قَالَ: قُلْتُ لَهُ: هَذَا مِنْ حَدِيثِ شِهَابِ بْنِ خِرَاشٍ. فَقَالَ ثِقَةٌ. عَمَّنْ؟ قَالَ: قُلْتُ: عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ دِينَارٍ. قَالَ: ثِقَةٌ. عَمَّنْ؟ قَالَ: قُلْتُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم. قَالَ: يَا أَبَا إِسْحَاقَ إِنَّ بَيْنَ الْحَجَّاجِ بْنِ دِينَارٍ، وَبَيْنَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مَفَاوِزَ، تَنْقَطِعُ فِيهَا أَعْنَاقُ الْمَطِيِّ،[1] وَلَكِنْ لَيْسَ فِي الصَّدَقَةِ اخْتِلاَفٌ".[2]

ويظهر من خلال هذا المثال تطور النَّقد في هذه المرحلة، حيث توجهت عناية المحدثين إلى النظر في الأسانيد ومعرفة أحوال الرواة جرحًا وتعديلًا.

المطلب الثاني: عوامل ظهور النَّقد عند المحدثين:

تعددت العوامل التي أدت إلى ظهور النقد؛ تبعًا لاختلاف المرحلة الزمنية والظروف السائدة فيها، وهو الأمر الذي نشأ عنه تطور النَّقد، وفيما يلي بيان هذه العوامل:

١) ما جُبِل عليه الإنسان من الوهْم والنِّسيان، والنَّاس يختلفون في ذلك، ويتفاوتون بحسب ما مَنَحَهُم الله من نِعمة الحِفظ واليَقظة والتَذكر، كما تَعتري الإنْسان حالات من التغير من النشاط والضعف، والقوة وكبر السن، وما يصاحب ذلك أحيانًا من الذهول والنسيان.[3]
٢) كثرة الوضع في الحديث، ويرجع ذلك إلى وجود قوم من أتباع التابعين ليس عندهم من التَّورع عن الكذب، والحيطة ما عند الصحابة وجُلّ التابعين.[4]

---

(١) **المَطِي:** جمع مَطِيَّة، وهي الناقة التي يركب مَطاطها، أي ظهرها. **(لسان العرب**– لابن منظور: مادة "مطط"، ٤٢٢٥/٦).

(٢) مقدمة **صحيح مسلم:** باب في أن الإسناد من الدين/ (٩/١).

(٣) انظر: مقدمة **يحيى بن معين وكتابه التاريخ**– دراسة وترتيب وتحقيق، الدكتور أحمد محمد نور سيف: (٧/١)، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي– مكة المكرمة، الطبعة الأولى، (١٣٩٩هـ).

(٤) **توثيق السنة في القرن الثاني الهجري أسسه واتجاهاته**، د. رفعت فوزي عبد المطلب: (ص٦٤)، مكتبة الخانجي– القاهرة، الطبعة الأولى (١٤٠٠هـ). وانظر: **يحيى بن معين وكتابه التاريخ:** (٧/١).

٣) استطالة السند وتعذر مقابلة جميع الرواة الذين يوصلون الأحاديث إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، كما وجِدَت الأحاديث المُنْقَطِعة، أو ما في إسنادها مجاهيل من الرواة، وهذا في القرن الثاني الهجري.[١]

٤) نشوء المذاهب الفقهية والاختلاف بينها، مما أدى إلى أن يبذل أئمة كل مذهب توثيق ما عندهم من الأحاديث ومناقشة مخالفيهم، وهذا تمخض عنه حركة هائلة في توثيق الحديث، وكان ذلك في القرن الثاني الهجري.[٢]

٥) ظهور الفرق المنحرفة عن جادة الصواب والمنهج الذي كان عليه الصحابة والتابعون بإحسان، مثل: المعتزلة،[٣] والجبرية،[٤] وغيرهم.[٥]

٦) كثرة الرواة والمرويات، وطول العهد بالرواة من الصحابة، الأمر الذي جعل تَتَبع الرواة وسَبْر المرويات من الضروريات اللازمة، وخاصة في المائة الثالثة وما بعدها.[٦]

---

(١) انظر: **توثيق السنة في القرن الثاني الهجري أسسه واتجاهاته**- د. رفعت فوزي عبد المطلب: (ص٦٥).

(٢) المصدر نفسه: (ص٦٦).

(٣) **<u>المعتزلة</u>**: اسم يطلق على أول مدرسة كلامية واسعة ظهرت في الإسلام، وقد نشأت في البصرة في بداية القرن الثاني الهجري. وافترقت فيما بينها عشرين فرقة كل فرقة منها تُكَفِّر سائرها، وتتفق جميعها في أمور منها: قولهم باستحالة رؤية الله عز وجل بالأبصار، وزعموا أنه لا يَرَى نفسه، ولا يراه غيره. وقولهم إن الله تعالى غير خالق لأكساب النَّاس، وزعموا أن النَّاس هم الذين يقدرون على أكسابهم، وليس لله عز وجل فيها صنع وتقدير. وأنَّ الفاسق من أمّة الإسلام بالمنزلة بين المنزلتين، وهي أنه فاسق، لا مؤمن ولا كافر. (انظر: **الفرق بين الفرق**، عبد القاهر بن طاهر البغدادي (ت: ٤٢٩هـ): (ص١١٤)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية- بيروت، الطبعة (١٤١٩هـ)، و**المعتزلة**، زهدي جارالله، (ص١)، الأهلية للنشر والتوزيع- بيروت، الطبعة (١٩٧٤م)).

(٤) **<u>الجَبْرية</u>**: هم الذين يقولون بالجَبْر، وهو نفي الفعل حقيقة من العبد وإضافته إلى الرب تعالى. وهم أصناف؛ فمنهم: الجبرية الخالصة الذين لا يثبتون للعبد فعلًا، ولا قدرة على الفعل أصلًا. ومنهم: الجبرية المتوسطة الذين يثبتون للعبد قدرة غير مؤثرة. (انظر: **الملل والنحل**- محمد بن عبد الكريم الشَّهرستاني (ت: ٥٤٨هـ): (ص٧٢)، تعليق: أحمد فهمي محمد، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الثانية (١٤١٣هـ)).

(٥) **منهج النقد في علوم الحديث**- د. نور الدين عتر: (ص٥٨)، دار الفكر- دمشق، الطبعة الثالثة (١٤٠١هـ).

(٦) انظر: **دراسات في منهج النقد عند المحدثين**، د. محمد علي العمري: (ص١٥)، دار النفائس- الأردن، الطبعة الأولى.

المبحث الثالث

أهمية النَّقد في صيانة السُّنَّة النَّبَوية

يعتبر النَّقد من أهم الوسائل التي حفظت السُّنة النَّبويَّة، لأنَّه السبيل الذي يتوصل به إلى معرفة الصحيح من السقيم من الأحاديث.

قال عبد الرحمن ابن أبي حاتم في مقدمة كتابه "**الجرح والتعديل**" مبيِّنًا أهمية النَّقد: "فإنْ قيل فبماذا تُعرف الآثار الصحيحة والسقيمة؟ قيل: بِنَقْدِ العلماء الجهابذة الذين خصّهم الله عز وجل بهذه الفضيلة، ورزقهم هذه المعرفة، في كل دهرٍ وزمان".(١)

وقال محمد بن حبان: "لا سبيل إلى معرفة السقيم من الصحيح، ولا صحة إخراج الدليل من الصريح، إلا بمعرفة ضعفاء المحدثين وكيفية ما كانوا عليه من الحالات".(٢)

ويتحدث الإمام مسلم بن الحجَّاج عن صنيع أئمة الحديث في النَّقد وأهميته، فيقول: "وإنَّما ألزموا أنفسهم الكشف عن معايب رواة الحديث، وناقلي الأخبار، وأفتوا بذلك حين سئلوا، لِمَا فيه من عظيمِ الخطر. إذ الأخبار في أمر الدين إنَّما تأتي بتحليلٍ، أو تحريمٍ، أو أمرٍ، أو نهيٍ، أو ترغيبٍ، أو ترهيبٍ. فإذا كان الراوي ليس بمعدنٍ للصدق والأمانة، ثم أقدم على الرواية عنه من قد عَرَفَه، ولم يبيّن ما فيه لغيره، ممن جَهِلَ معرفته، كان آثمًا بفعله ذلك، غاشًا لعوام المسلمين. إذ لا يُؤْمن على بعض من سمع تلك الأخبار أن يستعملها، أو يستعمل بعضها. ولعلها أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها".(٣)

يتبين مما سبق أهميـــة النَّقد في حفـظ السُّنَّة النَّبويّة، التي هي السبيـل إلى معـرفة معاني كتاب الله عز وجل ومعالم دينه،(٤) لأجل ذلك اعتنى المحدثون بنقد الحديث والرواة منذ القِدَم،

---

(١) **تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل**– لابن أبي حاتم: (٢/١).

(٢) **الثقات**، محمد بن حبان البُستي (ت: ٣٥٤هـ): (٣/١)، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، الطبعة الأولى، (١٣٩٣هـ).

(٣) **مقدمة صحيح مسلم**: (١٧/١).

(٤) انظر: **تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل**– لابن أبي حاتم: (٢/١).

ففي كل عصرٍ كان هناك أئمة نُقّاد يَذُبُّونَ عن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الكذب، وقد دُونت أقوالهم وآثارهم فيما يعرف بكتب الجرح والتعديل،[١] وكتب العلل،[٢] وكتب السؤالات،[٣] وغيرها...

(١) وفيه تصانيف كثيرة؛ منها ما أُفرد في الضعفاء: ككتاب الضعفاء للبخاري، والضعفاء للنسائي، والضعفاء للعقيلي. ومنها في الثقات فحسب: ككتاب الثقات لأبي حاتم ابن حبان. ومنها ما جُمِعَ فيه بين الثقات والضعفاء: كتاريخ البخاري، وتاريخ ابن أبي خيثمة، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي. (انظر كلام الإمام أبي عمرو ابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ) على كُتُبِ الجرح والتعديل في كتابه "**علوم الحديث**": (ص٣٨٧– ٣٨٨)، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر– دمشق، (١٤٠٦هـ)).

(٢) مثل: "العلل" لعلي بن عبد الله المديني (ت: ٢٣٤هـ)، و"العلل" لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت:٣٢٧هـ)، و"العلل الواردة في الأحاديث النبوية"، لعلي بن عمر الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ).

(٣) مثل: "سؤالات ابن الجُنَيد (ت: ٢٦٠هـ) لأبي زكريا يحيى بن معين (ت: ٢٣٣هـ)"، و"سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة (ت: ٢٩٧هـ) لعلي بن المديني (ت: ٢٣٤هـ) في الجرح والتعديل"، و"سؤالات أبي داود السجستاني (ت: ٢٧٥هـ) للإمام أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ) في جرح الرواة وتعديلهم".

المبحث الرابع

أشهر النُّقاد حتى القرن الثالث الهجري

بعد أن بيَّنْتُ تعريف النَّقد، ونشأته، وأهميته؛ يجدر بي أنْ أذكر من اشْتُهِر من العلماء بالنَّقد. وسأقتصر على ذِكْر أشهر نُقَّاد القرون الثلاثة الأولى، لأنَّهم أصحاب الجهود الأولى وهُم الذين أسسوا لهذا العلم ووضعوا القواعد له.

المطلب الأول: أشهر النقاد في القرن الأول الهجري:

لم تُعْرَف للنُّقَّاد في القرن الأول الهجري أقوالٌ كثيرةٌ في النَّقد، وإنْ كان هناك عددٌ من الصحابة والتابعين في القرن الأول الهجري قد نُقِل عنهم ذلك، فإنه على الأغلب لا يكاد يوجد لكل واحدٍ منهم أكثر من مثالٍ أو مثالين في النَّقد والتمييز؛ ذلك لأنهم حديثو عهدٍ برسول الله صلى الله عليه وسلم، فلم يطرأ على عِلْمِهم النسيان أو الوهْم، ولم يكن بين صفوفهم من يَكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم.[١]

وفيما يلي ذكر من عُرِفَ في هذا القرن بالكلام في الرجال والبحث عن صحة الروايات، مع الإشارة إلى من وصفه بذلك:

أولًا: <u>الصحابة الذين اشتهروا بالكلام في الرجال والبحث عن صحة الروايات:</u>

١) أبو بكر الصديق، عبد الله بن أبي قُحافة، خليفة رسول الله ﷺ (ت: ١٣هـ).

وهو أول من وقَى الكذب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، واحتاط في قبول الأخبار، وصفه بذلك أبو عبد الله الحاكم،[٢] والذهبي.[٣]

---

(١) انظر: **النقد عند المحدثين– نشأته ومنهجه**، عبد الله علي حافظ: (ص٧٢).

(٢) **المدخل إلى كتاب الإكليل:** (ص٦٠).

(٣) **تذكرة الحفاظ:** (٢/١).

٢) عمر بن الخطاب، أبو حفص، أمير المؤمنين (ت: ٢٣هـ).

وهو من أوائل الذين فتشوا عن الرجال في الرواية، وبحثوا عن النقل في الأخبار، كما قال ابن حبان،[١] وقال عنه الذهبي أنَّه هو الذي سَنَّ للمحدثين التثبت في النقل.[٢]

٣) عُبَادة بن الصامت بن قيس الأنصاري (ت: ٣٤هـ).

أورده عبد الله بن عَدِي فيمن تَكَلَّم في الرواة من الصحابة.[٣]

٤) علي بن أبي طالب، أبو الحسن، أمير المؤمنين (ت: ٤٠هـ).

عدّه ابن حبان من أوائل الذين فتشوا عن الرجال في الرواية، وبحثوا عن النقل في الأخبار.[٤] واعتبره أبو عبد الله الحاكم من الطبقة الأولى من المُزَكِّين لرواة الأخبار.[٥]

٥) عبد الله بن سلَام، أبو يوسف (ت: ٤٣هـ).

ذكره ابن عَدي فيمن تَكَلَّم في الرواة من الصحابة.[٦]

٦) عائشة بنت أبي بكر الصديق، أم المؤمنين (ت: ٥٧هـ).

أوردها ابن عَدي فيمن تَكَلَّم في الرواة من الصحابة.[٧]

---

(١) **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين:** (٣٨/١).

(٢) **تذكرة الحفاظ:** (٦/١).

(٣) **الكامل في ضعفاء الرجال،** عبد الله بن عدي الجرجاني (ت: ٣٦٥هـ): (١٢٢/١)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود- علي محمد معوض، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ).

(٤) **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين:** (٣٨/١).

(٥) **معرفة علوم الحديث،** محمد بن عبد الله الحاكم (ت: ٤٠٥هـ): (ص٢٢٥)، تحقيق: أحمد فارس السلوم، دار ابن حزم- بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ).

(٦) **الكامل في ضعفاء الرجال:** (١٢٠/١).

(٧) المصدر نفسه: (١١٩/١).

٧) عبد الله بن العباس بن عبد المُطلب (ت: ٦٨هـ).

أورده ابن عَدي فيمن تَكَلَّم في الرواة من الصحابة.[١]

٨) أنس بن مالك بن النَّضر الأنصاري (ت: ٩٢هـ).

أورده ابن عَدي فيمن تَكَلَّم في الرواة من الصحابة.[٢]

ثانيًا: التابعين الذين اشتهروا بالنَّقد في القرن الأول الهجري:

١) سعيد بن المُسَيَّب بن حَزْن بن أبي وهب، أبو محمد (ت: ٩٤هـ).

أورده ابن عَدي فيمن تَكَلَّم في الرواة من التابعين.[٣]

٢) عامر بن شَرَاحيل الشَّعبي، أبو عمرو (ت: ١٠٤هـ).

أورده ابن عَدي فيمن تَكَلَّم في الرواة من التابعين،[٤] والذهبي في كتابه "**ذِكْر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل**"، وعدَّه من أوائل من زكَّى وجرح عند انقراض عصر الصحابة.[٥]

٣) محمد بن سيرين الأنصاري، أبو بكر (ت: ١١٠هـ).

أورده ابن عَدي فيمن تَكَلَّم في الرواة من التابعين،[٦] وعدَّه الذهبي من أوائل من زكَّى وجَرَّح عند انقراض عصر الصحابة.[٧] وقال عنه ابن رجب الحنبلي أنَّه: "أول من انْتَقَد الرجال،

---

(١) **الكامل في ضعفاء الرجال:** (١١٩/١).

(٢) المصدر نفسه: (١٢٤/١).

(٣) المصدر السابق: (١٢٥/١).

(٤) المصدر السابق: (١٣٣/١).

(٥) **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل:** (ص١٧٢).

(٦) **الكامل في ضعفاء الرجال:** (١٣١/١).

(٧) **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل:** (ص١٧٣).

وميّز الثقات من غيرهم".[١]

المطلب الثاني: أشهر النُّقاد في القرن الثاني الهجري:

توسعت دائرة النَّقد في القرن الثاني الهجري، وزادت الحاجة إليه، وكَثُرَ عدد المشتغلين به، وفيما يلي ذِكْر أشهرهم مع الإشارة إلى من وصفهم بذلك:

١) سليمان بن مِهْران الأعمش، أبو محمد (ت: ١٤٧هـ).

أورده ابن عَدي فيمن تَكَلَّم في الرواة من التابعين،[٢] وعدَّه الذهبي من أوائل من زكَّى وجرح عند انقراض عصر الصحابة.[٣]

٢) النعمان بن ثابت، أبو حنيفة الإمام (ت: ١٥٠هـ).

عدَّه الذهبي من أوائل من زكَّى وجرح عند انقراض عصر الصحابة.[٤]

٣) معمر بن راشد الأَزْدي، أبو عُروة البصري (ت: ١٥٤هـ).

أورده الذهبي فيمن يعتمد قوله في الجرح والتعديل.[٥]

٤) هشام بن أبي عبد الله سَنْبَر، الدَّسْتُوائي.[٦] (ت: ١٥٤هـ).

---

(١) **شرح علل الترمذي**، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، (ت: ٧٩٥هـ): (٣٥٥/١)، تحقيق: همام سعيد، مكتبة الرشد– الرياض، الطبعة الثانية (١٤٢١هـ).

(٢) **الكامل في ضعفاء الرجال**: (١٤٥/١).

(٣) **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل**: (ص١٧٥).

(٤) المصدر نفسه: (ص١٧٥).

(٥) المصدر السابق: (ص١٧٥).

(٦) **الدَّسْتُوائي**: نسبة إلى بلدة من بلاد الأَهْوَاز يقال لها، دَسْتَوَا، تقع شمال غرب إيران، وإليها تُنْسَب الثياب الدَّستوائية. وكان هشام يبيع الثياب التي تُجْلَب منها؛ فَنُسِبَ إليها. (انظر: **الأنساب**– للسَّمْعَاني: (٤٧٦/٢)، **ومعجم البلدان**– لياقوت الحَمَوي: (٤٥٥/٢)، **وخرائط قوقل**: maps.google.com).

ذكره الذهبي فيمن يعتمد قوله في الجرح والتعديل.[١]

٥) سعيد بن أبي عَروبة، أبو النضر (ت: ١٥٦هـ).

أورده الذهبي فيمن يعتمد قوله في الجرح والتعديل.[٢]

٦) عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، أبو عمرو (ت: ١٥٧هـ).

عدّه عبد الرحمن ابن أبي حاتم من العلماء الجهابذة النُّقَّاد من أهل الشام،[٣] واعتبره ابن عَدي من "تابعي التابعين من الأئمة الذين يُسْمَع قولهم في الرجال إذ هم أهلٌ لذلك"،[٤] وذكره الذهبي فيمن يعتمد قوله في الجرح والتعديل.[٥]

٧) شعبة بن الحجاج بن الوَرْد العَتَكي،[٦] أبو بِسْطَام (ت: ١٦٠هـ).

قال يحيى بن سعيد القطان: "شعبة أعلم الناس بالرجال"،[٧] وقال أحمد بن حنبل: "كان شعبة أمةً وحده في هذا الشأن، يعني في الرجال وبصَره بالحديث وتَثَبّته وتنقيته للرجال".[٨] وقال صالح ابن محمد: [٩] "أول من تكلم في الرجال شعبة ثم تبعه يحيى القطان، ثم أحمد بن حنبل، وابن

---

(١) **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل:** (ص١٧٥).

(٢) المصدر نفسه: (ص١٧٥).

(٣) **تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل:** (١٨٤/١).

(٤) **الكامل في ضعفاء الرجال:** (١٧٣/١).

(٥) **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل:** (ص١٧٥).

(٦) **العَتَكي:** نسبة إلى "عَتيك"، وهو بطن من الأزد. (انظر: **الأنساب**- للسَّمْعَاني: (١٥٣/٤)).

(٧) **تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل:** (١٢٧/١).

(٨) **العلل ومعرفة الرجال**، أحمد بن محمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ)، (٥٣٩/٢)، تحقيق: وصي الله عباس، دار الخاني- الرياض، الطبعة الثانية (١٤٢٢هـ).

(٩) هو صالح بن محمد بن عَمرو، الأسدي، مولى أسد بن خُزَيمة، يكنى أبا علي، ويُلَقَّب جَزَرة. كان حافظًا عارفًا من أئمة الحديث، وممن يُرْجَع إليه في علم الآثار، ومعرفة نَقَلة الأخبار. توفي ببُخارى سنة ثلاث وتسعين ومئتين. (٢٩٣هـ). (انظر: **تاريخ مدينة السلام**- للخطيب البغدادي: (٤٣٩/١٠)، و**سير أعلام النبلاء**- للذهبي: (٢٣/١٤)).

معين".[١]

وعدّه عبد الرحمن ابن أبي حاتم من العلماء الجهابذة النُّقَّاد بالبصرة،[٢] وأورد في كتابه "**الجرح والتعديل**" طائفة من الرواة تكلم فيهم شعبة جرحًا وتعديلًا، ورَتَّبَهم على حروف الهجاء، وقد بلغ عددهم نحو تسعين راويًا.[٣]

وقال عنه محمد بن حبان: "هو أول من فتش بالعراق عن أمر المُحَدِّثِين، وجانَبَ الضعفاء والمتروكين، حتى صار علمًا يقتدى به، ثم تبعه عليه بعده أهل العراق".[٤] واعتبره ابن عَدي من تابعي التابعين من الأئمة الذين يُسْمَع قولهم في الرجال.[٥]

وذكره الذهبي فيمن يعتمد قوله في الجرح والتعديل.[٦] وقال في السِّيَر: "كان أبو بِسْطام إمامًا ثبتًا حجة، ناقدًا، جِهْبِذًا... وهو أول من جرَّح وعَدَّل، أخذ عنه هذا الشَّأن يحيى بن سعيد القطَّان، وابن مهدي، وطائفة".[٧]

وقال ابن رجب: "هو أول من وَسَّع الكلام في الجرح والتعديل، واتصال الأسانيد، وانقطاعها، ونَقَّب عن دقائق علم العلل، وأئمة هذا الشأن بعده تَبَعٌ له في هذا العلم".[٨] وقال ابن حجر: "هو أول من فتش بالعراق عن الرجال وذَبّ عن السُّنَّة".[٩]

---

(١) **تهذيب الأسماء واللغات**، يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ): (٢٤٥/١)، دار الكتب العلمية- بيروت، و**تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، يوسف بن عبد الرحمن المِزّي (ت: ٧٤٢هـ): (٤٩٤/١٢)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الثانية (١٤٠٣هـ).

(٢) **تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل**: (١٢٦/١).

(٣) المصدر نفسه: (١٣٢/١).

(٤) **الثقات**- لابن حبان: (٤٤٦/٦).

(٥) **الكامل في ضعفاء الرجال**: (١٥٠/١).

(٦) **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل**: (ص١٧٥).

(٧) **سير أعلام النبلاء**- للذهبي: (٢٠٦/٧).

(٨) **شرح علل الترمذي**- لابن رجب الحنبلي: (٤٤٨/١).

(٩) **تقريب التهذيب**، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ): (ص٤٣٦)، تحقيق: صغير أحمد الباكستاني، دار العاصمة.

٨) سفيان بن سعيد الثوري، أبو عبد الله (ت: ١٦١هـ).

عدّه ابن أبي حاتم من العلماء الجهابذة النُّقَّاد بالكوفة،[١] واعتبره ابن عَدي من تابعي التابعين من الأئمة الذين يُسْمَع قولهم في الرجال،[٢] وذكره الذهبي فيمن يعتمد قوله في الجرح والتعديل.[٣]

٩) مالك بن أنس بن مالك، أبو عبد الله المدني (ت: ١٧٩هـ).

قال سفيان بن عُيَينة: "ما كان أشدَّ انتقاء مالكٍ للرجال وأعلمه بهم"،[٤] وعدّه ابن أبي حاتم من العلماء الجهابذة النُّقَّاد بالحجاز،[٥] واعتبره ابن عَدي من تابعي التابعين من الأئمة الذين يُسْمَع قولهم في الرجال،[٦] وذكره الذهبي فيمن يعتمد قوله في الجرح والتعديل.[٧] وقال في السِّيَر: "كان مالك إمامًا في نقد الرجال، حافظًا، مجودًا، مُتقنًا".[٨]

١٠) حماد بن زيد بن دِرْهم الأَزْدي، أبو إسماعيل (ت: ١٧٩هـ).

عدّه ابن أبي حاتم من العلماء الجهابذة النُّقَّاد بالبصرة،[٩] وذكره الذهبي فيمن يعتمد قوله في الجرح والتعديل.[١٠]

١١) عبد الله بن المبارك المَرْوَزي[١١] (ت: ١٨١هـ).[١]

---

(١) **تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل:** (١/٥٥).

(٢) **الكامل في ضعفاء الرجال:** (١/١٦٤).

(٣) **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل:** (ص١٧٦).

(٤) **الكامل في ضعفاء الرجال**- لابن عدي: (١/١٧٦).

(٥) **تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل:** (١/١٠).

(٦) **الكامل في ضعفاء الرجال:** (١/١٧٤).

(٧) **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل:** (ص١٧٦).

(٨) **سير أعلام النبلاء:** (٧/٧١).

(٩) **تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل:** (١/١٧٦).

(١٠) **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل:** (ص١٧٦).

(١١) **المَرْوَزي:** نسبة إلى مَرْو الشاهِجان، وتقع جنوب شرق تُركمانستان، وتُعْرَف اليوم بمَرْو، وهي عاصمة ولاية ماري. (انظر: **الأنساب**- للسَّمْعَاني: (٥/٢٦٥)، **ومعجم البلدان**- لياقوت: (٥/١١٢)، **وخرائط قوقل:** (maps.google.com)، **والموسوعة الحُرَّة:** (www.wikipedia.org)).

عدّه ابن أبي حاتم من العلماء الجهابذة النُّقَّاد بخُرَاسان،[٢] واعتبره ابن عَدي من تابعي التابعين من الأئمة الذين يُسْمَع قولهم في الرجال،[٣] وذكره الذهبي فيمن يعتمد قوله في الجرح والتعديل.[٤]

١٢) إبراهيم بن محمد، أبو إسحاق الفَزَاري[٥] (ت: ١٨٨هـ).

ذكره ابن أبي حاتم في العلماء الجهابذة النُّقَّاد من أهل الشام،[٦] وعدّه الذهبي فيمن يعتمد قوله في الجرح والتعديل.[٧]

١٣) وكيع بن الجراح الرؤاسي،[٨] أبو سفيان (ت: ١٩٦هـ).

عدّه ابن أبي حاتم من علماء أهل الكوفة النُّقَّاد،[٩] واعتبره ابن عدي من الأئمة الذين يُسْمَع قولهم في الرجال،[١٠] وذكره الذهبي فيمن يعتمد قوله في الجرح والتعديل.[١١]

---

(١) انظر للتوسع: **عبد الله بن المبارك– محدثًا وناقدًا**، إعداد: محمد سعيد محمد أحمد، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز– مكة المكرمة، (١٤٠٠هـ).

(٢) **تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل:** (٢٦٢/١). **خُرَاسان:** منطقة جغرافية واسعة، حيث كانت هذه التسمية تُطلق على المنطقة التي تشمل حاليًا: شمال غرب أفغانستان، وأجزاء من جنوب تُركمانستان، إضافة لمُقَاطَعة خُرَاسان في إيران. (انظر: **معجم البلدان**– لياقوت (٣٥٠/٢)، **والموسوعة الحُرَّة:** (www.wikipedia.org)).

(٣) **الكامل في ضعفاء الرجال:** (١٨٩/١).

(٤) **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل:** (ص١٧٧).

(٥) **الفَزَاري:** نسبة إلى قبيلة فَزَارَة. (انظر: **الأنساب**– للسَّمْعَاني: ٣٨٠/٤).

(٦) **تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل:** (٢٨١/١).

(٧) **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل:** (ص١٧٧).

(٨) **الرُّؤاسي:** نسبة إلى رؤاس، وهو الحارث بن كلاب بن ربيعة بن عامر بن صَعْصَعة بن قيس عيلان. (**اللباب في تهذيب الأنساب**، علي بن محمد الجزري، المعروف بعز الدين ابن الأثير (ت: ٦٣٠): (٤٠/٢)، مكتبة المثنى– بغداد).

(٩) **تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل:** (٢١٩/١).

(١٠) **الكامل في ضعفاء الرجال:** (١٩٦/١).

(١١) **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل:** (ص١٧٧).

١٤) يحيى بن سعيد القطّان، أبو سعيد (ت: ١٩٨هـ).[١]

قال علي بن المديني: "ما رأيت أحدًا أعلم بالرجال من يحيى بن سعيد".[٢] وقال أحمد بن حنبل: "ما رأينا مثل يحيى بن سعيد في هذا الشأن-يعني في معرفة الحديث ورواته- هو صاحب هذا الشأن".[٣]

وعدّه ابن أبي حاتم من العلماء الجهابذة النُّقَّاد من أهل البصرة،[٤] واعتبره ابن عَدي من تابعي التابعين من الأئمة الذين يُسْمَع قولهم في الرجال.[٥]

وذكره الذهبي فيمن يعتمد قوله في الجرح والتعديل.[٦] وقال عنه هو وابن مهدي أَنَّهُمَا: "قد انْتَدَبا لنقد الرجال، وناهيك بهما جلالةً ونُبلًا وعلمًا وفضلًا، فمن جَرَحَاه لا يكاد -والله- يَنْدمِل جُرْحُه، ومن وثَّقاه فهو الحُجة المقبول، ومن اختَلَفا فيه اجتُهِدَ في أمره، ونَزَل عن درجة الصحيح إلى الحَسَن، وقد وثقا خلْقًا كثيرًا، وضعفا آخرين".[٧]

وقال في موضع آخر: "كان رأسًا في معرفة العلل. أخذ ذلك عنه ابن المديني، وأخذ ذلك عن ابن المديني أبو عبد الله البخاري".[٨]

---

(١) انظر للتوسع: **يحيى بن سعيد القطان- محدثًا وناقدًا**، إعداد: عوض عتقي الحازمي، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز- مكة المكرمة، (١٣٩٩هـ).

(٢) **تاريخ مدينة السلام**- للخطيب البغدادي: (٢٠٨/١٦).

(٣) انظر: **العلل ومعرفة الرجال**- للإمام أحمد، رواية ابنه عبد الله: (٣٨٣/١)، **وتقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل**- لابن أبي حاتم: (٢٣٣/١).

(٤) **تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل**: (٢٣٢/١).

(٥) **الكامل في ضعفاء الرجال**: (١٨٥/١).

(٦) **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل**: (ص١٧٩).

(٧) المصدر نفسه: (ص١٨٠).

(٨) **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ): (٤٧١/١٣)، تحقيق: عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي- بيروت، الطبعة الثانية، (١٤١٠هـ).

وقال ابن رجب: "خليفة شعبة، والقائم بعده في مقامه في هذا العلم وعنه تلقاه أئمة هذا الشأن، كأحمد، وعلي، ويحيى (يعني ابن معين)، ونحوهم. وكان شعبة يحكمه على نفسه في هذا العلم".[١]

١٥) عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العَنْبَري،[٢] أبو سعيد (ت: ١٩٨هـ).[٣]

عدّه ابن أبي حاتم من علماء أهل البصرة الجهابذة النُّقَّاد،[٤] واعتبره ابن عَدي من الأئمة الذين يُسْمَع قولهم في الرجال،[٥] وذكره الذهبي فيمن يعتمد قوله في الجرح والتعديل.[٦]

١٦) سفيان بن عُيينة بن أبي عمران، أبو محمد (ت: ١٩٨هـ).

عدّه ابن أبي حاتم من علماء أهل مكة الجهابذة النُّقَّاد،[٧] واعتبره ابن عَدي من تابعي التابعين من الأئمة الذين يُسْمَع قولهم في الرجال،[٨] وذكره الذهبي فيمن يعتمد قوله في الجرح والتعديل.[٩]

١٧) عبد الله بن نُمَير الهَمْداني،[١٠] أبو هشام الكوفي (ت: ١٩٩).

ذكره الذهبي فيمن يعتمد قوله في الجرح والتعديل.[١١]

---

(١) **شرح علل الترمذي:** (٤٦٤/١).

(٢) **العَنْبَري:** نسبة إلى "بني العَنْبَر" ويُخَفف؛ فيقال لهم: "بَلْعنبر"، وهم جماعة من بني تميم. (**الأنساب**- للسَّمْعَاني: ٢٤٥/٤).

(٣) انظر للتوسع: **عبد الرحمن بن مهدي- محدثًا وناقدًا**، إعداد: محمد عبد الله ظافر، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، (١٤٠٦هـ).

(٤) **تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل:** (٢٥١/١).

(٥) **الكامل في ضعفاء الرجال:** (١٩٨/١).

(٦) **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل:** (١٨٠/١).

(٧) **تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل:** (٣٢/١).

(٨) **الكامل في ضعفاء الرجال:** (١٨٢/١).

(٩) **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل:** (ص١٧٧).

(١٠) **الهَمْدَاني:** نسبة إلى هَمْدان، وهي قبيلة من اليمن، نزلت الكوفة. (**الأنساب**- للسَّمْعَاني: ٦٤٧/٥).

(١١) **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل:** (ص١٧٨).

١٨) محمد بن إدريس، أبو عبد الله الشافعي (ت: ٢٠٤هـ).

عدّه ابن عَدي من الأئمة الذين يُسْمَع قولهم في الرجال،[١] وقد جعل البيهقي في كتابه "**مناقب الشافعي**" باب: ما يستدل به على معرفة الشافعي رضي الله عنه بصحة الحديث وعِلَّته، أورد فيه شيئًا من كلام الشافعي في علل الحديث.[٢] وذكره الذهبي فيمن يعتمد قوله في الجرح والتعديل.[٣]

المطلب الثالث: أشهر النقاد في القرن الثالث الهجري:

توجهت عناية العلماء في القرن الثالث الهجري إلى تدوين العلم، فكان مما دُوِّن في هذه الفترة علم النَّقد، وفيما يلي ذِكْر أشهر النُّقَّاد في هذا القرن، وشيء من مصنفاتهم:

١) عبد الأعلى بن مُسهر، أبو مُسهر (ت: ٢١٨هـ).

اعتبره ابن أبي حاتم من العلماء الجهابذة النُّقَّاد بالشام،[٤] وعدّه ابن عَدي من الأئمة الذين يُسْمَع قولهم في الرجال،[٥] وذكره الذهبي فيمن يعتمد قوله في الجرح والتعديل.[٦]

٢) يحيى بن معين، أبو زكريا البغدادي (ت: ٢٣٣هـ).

قال أحمد بن حنبل: "أعْرَفُنا بالرجال يحيى بن معين".[٧] وقال أبو حاتم: "الذي كان يحسن صحيح الحديث من سقيمه وعنده تمييز ذلك، ويُحْسِن علل الحديث: أحمد بن حنبل، ويحيى بن

---

(١) **الكامل في ضعفاء الرجال:** (٢٠٤/١).

(٢) **مناقب الشافعي**، أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ): (٥/٢)، تحقيق: السيد أحمد صقر، الناشر: دار التراث– القاهرة، الطبعة الأولى (١٣٩٠هـ).

(٣) **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل:** (ص١٨١).

(٤) **تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل:** (٢٨٦/١).

(٥) **الكامل في ضعفاء الرجال:** (٢٠٩/١).

(٦) **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل:** (ص١٨٢).

(٧) **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين:** (٥٥/١).

معين...".[١] وعدّه ابن أبي حاتم من علماء بغداد الجهابذة النُّقَّاد،[٢] وذكره ابن عَدي في الأئمة الذين يُسمع قولهم في الجرح والتعديل.[٣] وذكره الذهبي فيمن يعتمد قوله في الجرح والتعديل.[٤]

وقد جَمَعَ تلامذته أقواله في مصنفات، منها:

- معرفة الرجال للإمام أبي زكريا يحيى بن معين، رواية أحمد بن محمد بن مُحْرِز.
- سؤالات ابن الجُنيد (أبو إسحاق، إبراهيم بن عبد الله الخُتَّلي ت: ٢٦٠هـ)، لأبي زكريا يحيى بن معين.
- تاريخ ابن معين رواية أبي الفضل عباس بن محمد الدُّوْرِي (ت: ٢٧١هـ).

٣) زهير بن حرب، أبو خيثمة النَّسائي (ت: ٢٣٤هـ).

ذكره الذهبي فيمن يعتمد قوله في الجرح والتعديل وقال: "له كلام كثير يأثُرُه عنه ولده أحمد في تاريخه (يعني التاريخ الكبير)".[٥]

٤) علي بن عبد الله بن جعفر، أبو الحسن ابن المديني (ت: ٢٣٤هـ).[٦]

قال أحمد بن حنبل: "أعلمنا بالعلل علي بن المديني"،[٧] وقال أبو حاتم: "كان علي بن المديني علمًا في الناس في معرفة الحديث والعلل"،[٨] وقال أيضًا: الذي يُحْسِن صحيح الحديث من سقيمه

---

(١) **الجرح والتعديل**- لابن أبي حاتم: (٢٣/٢).

(٢) **تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل**: (٣١٤/١).

(٣) **الكامل في ضعفاء الرجال**: (٢١٥/١).

(٤) **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل**: (ص١٨٥).

(٥) المصدر نفسه: (ص١٨٥).

(٦) انظر للتوسع: **الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال**، إعداد: إكرام الله إمداد الحق، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى- مكة المكرمة، (١٤٠٨هـ).

(٧) **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**- لابن حبان: (٥٥/١).

(٨) **تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل**- لابن أبي حاتم: (٣١٩/١).

وعنده تمييز ذلك، ويحسن علل الحديث ... وعدّ جماعة منهم: علي بن المديني.[١]

وذكره ابن أبي حاتم مِنْ علماء البصرة الجهابذة النُّقَّاد،[٢] وقال صالح بن محمد: "أعلم من أدركت بالحديث وعِلله علي بن المديني".[٣] وقال ابن حبان: "كان من أعلم أهل زمانه بعلل حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم".[٤] وذكره ابن عَدي في الأئمة الذين يُسمع قولهم في الجرح والتعديل.[٥]

وذكره الذهبي فيمن يعتمد قوله في الجرح والتعديل.[٦] وقال عنه: "فإليه المنتهى في معرفة علل الحديث النبوي، مع كمال المعرفة بنَقْد الرجال، وسَعَة الحِفْظ والتبحر في هذا الشأن".[٧]

وقال ابن حجر: "ثقة ثبت إمام، أعلم أهل عصره بالحديث وعلله، حتى قال البخاري: ما استصغرت نفسي إلا عند علي بن المديني".[٨]

وله الكثير من التصانيف أكثرها مفقود، قال الخطيب البغدادي بعد أن أورد عددًا منها: "وجميع هذه الكتب قد انقرضت، ولم نقف على شيءٍ منها، إلا على أربعة أو خمسة حسب، ولعمري، إنَّ في انقراضها ذهابَ علومٍ جمَّة، وانقطاع فوائد ضخمة. وكان علي بن المَديني فيلسوف هذه الصنعة، وطبيبها، ولسان طائفة الحديث، وخطيبها. رحمة الله عليه، وأكرم مثواه لديه".[٩]

---

(١) انظر: **الجرح والتعديل**- لابن أبي حاتم: (٢٣/٢).

(٢) **تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل**: (٣١٩/١).

(٣) **تاريخ مدينة السلام**- للخطيب البغدادي: (٤٣٠/١٣).

(٤) **الثقات**- لابن حبان: (٤٦٩/٨).

(٥) **الكامل في ضعفاء الرجال**: (٢١٣/١).

(٦) **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل**: (ص١٨٦).

(٧) **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ): (١٧٠/٥)، تحقيق: علي معوض، عادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ).

(٨) **تقريب التهذيب**: (ص٦٩٩).

(٩) **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، أحمد بن علي البغدادي (ت: ٤٦٣هـ): (ص٤٣١)، تخريج وتعليق: صلاح عويضة، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، (١٤١٧هـ).

ومن مصنفاته المطبوعة:

العلل، وسؤالات محمد بن عثمان ابن أبي شيبة (ت: ٢٩٧هـ) لعلي بن المديني في الجرح والتعديل.

٥) محمد بن عبد الله بن نُمَير الهمْداني، أبو عبد الرحمن (ت: ٢٣٤هـ).

عدّه ابن أبي حاتم من العلماء الجهابذة النُّقَّاد من أهل الكوفة،[١] وذكره ابن عَدي في الأئمة الذين يُسمع قولهم في الجرح والتعديل،[٢] وذكره الذهبي فيمن يعتمد قوله في الجرح والتعديل.[٣]

٦) أحمد بن محمد بن حنبل، أبو عبد الله (ت: ٢٤١هـ).

قال أبو حاتم: "كان أحمد بن حنبل بارع الفهم لمعرفة الحديث بصحيحه وسقيمه، وتعلم الشافعي أشياء من معرفة الحديث منه، وكان الشافعي يقول لأحمد: حديث كذا وكذا قوي الإسناد محفوظ؟ فإذا قال أحمد: نعم، جعله أصلًا وبنى عليه".[٤] وقال أيضًا: الذي كان يحسن صحيح الحديث من سقيمه وعنده تمييز ذلك، ويحسن علل الحديث... وعدّ جماعة منهم: أحمد بن حنبل.[٥]

وعدّه ابن أبي حاتم من العلماء الجهابذة النُّقَّاد من أهل بغداد،[٦] وذكره ابن عَدي في الأئمة الذين يُسمع قولهم في الجرح والتعديل،[٧] وذكره الذهبي فيمن يعتمد قوله في الجرح والتعديل، وقال: "سأله جماعة من تلامذته عن الرجال، وجوابه بإنصافٍ واعتدالٍ، وَوَرَعٍ في المقال".[٨]

---

(١) **تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل:** (٣٢٠/١).

(٢) **الكامل في ضعفاء الرجال:** (٢٢٢/١).

(٣) **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل:** (ص١٨٦).

(٤) **تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل**- لابن أبي حاتم: (٣٠٢/١).

(٥) **الجرح والتعديل**- لابن أبي حاتم: (٢٣/٢).

(٦) **تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل:** (٢٩٢/١).

(٧) **الكامل في ضعفاء الرجال:** (٢١٠/١).

(٨) **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل:** (ص١٨٥).

من مصنفاته:

العلل ومعرفة الرجال (رواية ابنه عبد الله)، والأسامي والكنى (رواية ابنه صالح)، وسؤالات أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت: ٢٧٥هـ)، للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم.

٧) محمد بن إسماعيل، أبو عبد الله البخاري (ت: ٢٥٦هـ).

ذكره ابن عَدي في الأئمة الذين يُسمع قولهم في الجرح والتعديل،[١] وذكره الذهبي فيمن يعتمد قوله في الجرح والتعديل.[٢]

قال الترمذي –وهو من تلاميذه–: "لم أرَ أحدًا بالعراق ولا بخُراسان في معنى العِلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد كبير أحدٍ أعلم من محمد بن إسماعيل".[٣]

من مصنفاته:

التاريخ الكبير، والتاريخ الأوسط، والضعفاء الصغير.

٨) عُبَيد الله بن عبد الكريم، أبو زرعة الرازي (ت: ٢٦٤هـ).

قال أبو حاتم: الذي كان يحسن صحيح الحديث من سقيمه وعنده تمييز ذلك ويُحسن علل الحديث... فعدّ جماعة منهم: أبو زرعة.[٤] واعتبره ابن أبي حاتم من العلماء الجهابذة النُّقَّاد من أهل الرَّي.[٥]

---

(١) **الكامل في ضعفاء الرجال**: (٢٢٦/١).

(٢) **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل**: (ص١٩٢).

(٣) **العلل** (آخر سنن الترمذي)، محمد بن عيسى الترمذي (ت: ٢٧٩هـ): (ص٨٨٧)، اعتنى به: مشهور حسن آل سلمان، مكتبة المعارف– الرياض، الطبعة الأولى.

(٤) **الجرح والتعديل**– لابن أبي حاتم: (٢٣/٢).

(٥) انظر: **تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل**: (٣٢٨/١). **الرَّي**: إحدى مدن إيران، وتقع بالقرب من العاصمة طهران. (انظر: **معجم البلدان**– لياقوت: (١١٦/٣)، و**الموسوعة الحُرَّة**: www.wikipedia.org).

وذكره ابن عَدي في الأئمة الذين يُسمع قولهم في الجرح والتعديل،[١] وذكره الذهبي فيمن يعتمد قوله في الجرح والتعديل.[٢]

٩) محمد بن إدريس، أبو حاتم الرازي (ت: ٢٧٧هـ).

عدّه ابن أبي حاتم من العلماء الجهابذة النُّقَّاد من أهل الرَّي،[٣] وذكره ابن عَدي في الأئمة الذين يُسمع قولهم في الجرح والتعديل،[٤] وذكره الذهبي فيمن يعتمد قوله في الجرح والتعديل.[٥] وقال عنه: "كان من بحور العلم. طوَّف البلاد، وبرع في المتن والإسناد، وجمع وصنَّف، وجَرَّح وعدَّل، وصحح وعلَّل".[٦]

١٠) محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، أبو عيسى (ت: ٢٧٩هـ).

ذكره الذهبي فيمن يعتمد قوله في الجرح والتعديل،[٧] وقال عنه في السِّيَر: "الحافظ، العَلَم، الإمام، البارع، ابن عيسى السُّلَمي التِّرْمِذي الضَّرِير، مُصَنِّف "الجامع"، وكتاب "العلل"، وغير ذلك".[٨]

له كتاب العلل الكبير، والعلل الصغير.

١١) أحمد بن شعيب النَّسَائي، أبو عبد الرحمن (ت: ٣٠٣هـ).

اعتبره ابن عَدي من الأئمة الذين يسمع قولهم في الجرح والتعديل،[٩] وذكره الذهبي فيمن يعتمد

---

(١) **الكامل في ضعفاء الرجال:** (٢٢٧/١).

(٢) **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل:** (ص١٩٢).

(٣) **تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل:** (٣٤٩/١).

(٤) **الكامل في ضعفاء الرجال:** (٢٢٩/١).

(٥) **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل:** (ص١٩٢).

(٦) **سير أعلام النبلاء:** (٢٤٧/١٣).

(٧) **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل:** (ص١٩٩).

(٨) **سير أعلام النبلاء:** (٢٧٠/١٣).

(٩) **الكامل في ضعفاء الرجال:** (٢٣٦/١).

قوله في الجرح والتعديل،[1] وقال عنه في السِّيَر: "الإمام الحافظ الثَّبت، شيخ الإسلام، ناقد الحديث... كان من بُحور العلم، مع الفَهم، والإتقان، والبَصَر، ونَقْد الرجال، وحُسْن التأليف... ولم يكن أحدٌ في رأس الثلاثمائة أحفظ من النَّسائي، هو أحذق بالحديث وعِلَله ورجاله من مُسلم، ومن أبي داود، ومن أبي عيسى، وهو جارٍ في مضمار البخاري، وأبي زرعة".[2]

من مصنفاته:

الضعفاء والمتروكين، والطبقات، وتسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد، وذكر المدلسين.

---

(١) **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل:** (ص١٩٩).

(٢) **سير أعلام النبلاء:** (١٢٥/١٤ وما بعدها).

الباب الأول

المُعَارَضَةُ عند نُقَّادِ الحَدِيثِ -دراسةٌ نظريةٌ-

الفصل الأول: المعارضة عند نُقَّاد الحديث-تعريفها ونشأتها وأهميتها-.

المبحث الأول: تعريف المعارضة لغةً واصطلاحًا.

المبحث الثاني: نشأة المعارضة عند نُقَّادِ الحديث وتطورها.

المبحث الثالث: أهمية المعارضة عند نُقَّادِ الحديث.

الفصل الثاني: استعمالات المعارضة عند نُقَّادِ الحديث وطُرُقها.

المبحث الأول: استعمالات المعارضة عند نُقَّاد الحديث.

المبحث الثاني: طُرُق المعارضة عند نُقَّادِ الحديث وكيفيتها.

الفصل الأول

المعارضة عند نُقَّاد الحديث-تعريفها ونشأتها وأهميتها-.

المبحث الأول: تعريف المعارضة لغةً واصطلاحًا.

المطلب الأول: تعريف المعارضة لغةً.

المطلب الثاني: تعريف المعارضة في اصطلاح النُّقَّاد.

المبحث الثاني: نشأة المعارضة عند نُقَّادِ الحديث وتطورها.

المبحث الثالث: أهمية المعارضة عند نُقَّادِ الحديث.

المبحث الأول

تعريف المعارضة لغةً واصطلاحًا

المطلب الأول: تعريف المعارضة لغةً:

الْمُعَارَضَةُ: من عَارَضَ يُعَارِض مُعَارَضة، يُقَال: **عَارَضَ الشَّيءَ بالشَّيءِ مُعَارَضَةً:** قابَلَهُ، **وعَارَضْتُ كِتَابِي بكِتَابه:** أيْ قَابَلْتُهُ. **وعَارَضْتُهُ في المَسِير:** سِرْتُ حِيالَه. ويقال: **عَارَضْتُه بمِثْلِ ما صَنَعَ،** إذا أتيت إليه بمثلِ ما أتى إليك. و**عارضت فلانًا:** أخذ في طريق وأخذت في طريقٍ غيره، ثم لقِيتُه.[١]

وأقرب هذه المعاني إلى المراد بمصطلح "**المُعَارَضَة**" هو: المُقَابَلَة.

المطلب الثاني: تعريف المعارضة في اصطلاح النُّقَّاد:

بعد تتبع كلام أئمة النَّقد والتأمل فيه؛ خَلَصْتُ إلى أنَّهم كانوا يَعْرِفُونَ المعارضة كطريقة عملية تطبيقية يُتَوصَّل من خلالها إلى معرفة الحكم على الراوي وعلى الأحاديث، ومِنْ عباراتهم التي تفيد ذلك ما يلي:

١) قال يحيى بن معين: "قال لي إسماعيل بن عُلَيَّة[٢] يومًا: كيف حديثي؟ قلت: أنت مستقيم الحديث، فقال لي: وكيف علمتم ذاك؟ قلت له: **عارضنا** بها أحاديث النَّاس،[٣]

---

(١) انظر: **العين**- الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٥هـ): مادة "**عرض**" (٢٧٢/١- ٢٧٣)، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات- بيروت، **ولسان العرب**- لابن منظور: مادة "**عرض**" (٢٨٨٥/٤).

(٢) هو إسماعيل بن إبراهيم بن مِقْسَم، أبو بِشْر الأسَدي، مشهور بابن عليَّة، وهي أمُّه، توفي سنة (٩٣هـ). (انظر: **الطبقات الكبير**- لابن سعد: (٣٢٧/٩)، **وتاريخ مدينة السَّلام**- للخطيب البغدادي: (١٩٦/٧)، **وسير أعلام النبلاء**- للذهبي: (١٠٧/٩)).

(٣) **والمراد بالناس هنا**: رواة الحديث. وقد تكون المعارضة لأحاديث الرَّاوي بمقابلتها بعضها ببعض، أو بأحاديث شيوخه، أو أقرانه، وغير ذلك، كما سيأتي.

فرأيناها مستقيمة".[١]

وفي عبارة ابن معين هذه، نَجِد أنَّه بيَّن لإسماعيل بن عُلَيَّة؛ أن الطريقة التي يَعْرِف بها صحة حديث الرَّاوي هي: **معارَضة أحاديثه بأحاديث غيره من الرُّواة.**

٢) ما رواه يحيى بن معين، قال: "قال لي هشام بن يوسف:[٢] جاءني مُطَرِّف بن مازن[٣]، فقال: أعطني حديث ابن جُرَيْج (يعني عبد الملك)، ومَعْمَر (يعني ابن راشد) حتى أسمعه منك، فأعطيته، فكتبها، ثم جَعَلَ يُحَدِّث بها عن مَعْمر نفسه، وعن ابن جُريج. فقال لي هشام بن يوسف: انظر في حديثه، فهو مثل حديثي سواء، فأمرت رجلًا، فجاءني بأحاديث مُطَرِّف بن مازن، **فعارضت بها،** فإذا هي مثلها سواء، فعلمت أنَّه كذَّاب".[٤]

ونلاحظ من خلال ما سبق: أنَّ ابن معين أراد التَّثَبت من أحاديث مُطَرِّف بن مَازن، وهل صَدَقَ هِشَام بن يُوسف في دعواه أنَّ مُطَرِّف سَرَقَ حديثه؟ فقام بِمُقَابلةِ أحاديث مُطَرِّف بأحاديثِ هشام؛ فإذا هي مثلها سواء، وقد حذف هشام وحدَّث عن ابن جُريج، وعن مَعمر؛ مباشرة.

واستخدم ابن معين "**المعارضة**" في الكشف عن ذلك، وعبَّر عنها بهذا اللفظ.[٥]

---

(١) **معرفة الرجال عن يحيى بن معين،** رواية أحمد بن محمد بن مُحْرِز: (٣٩/٢)، تحقيق: محمد الحافظ، وغزوة بدير، مجمع اللغة العربية- دمشق، الطبعة (١٤٠٥هـ).

(٢) هو هشام بن يوسف الصنعاني، أبو عبد الرحمن، قاضي صنعاء، ومات بها سنة سبعٍ وتسعين ومائة (١٩٧هـ). قال الذهبي: "من أقران عبد الرزاق؛ لكنه أجلُّ وأتقن". (انظر: **الطبقات الكبير**- لابن سعد: (١٠٨/٨)، **والجرح والتعديل**- لابن أبي حاتم: (٧١/٩)، **وسير أعلام النبلاء**- للذهبي: (٥٨٠/٩)).

(٣) هو مطرِّف بن مازن الكِنَانِي، أبو أيوب، قاضي صنعاء، توفي سنة: (١٩١هـ). (انظر: **الجرح والتعديل**- لابن أبي حاتم: (٣١٤/٨)، **ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان،** أحمد بن محمد بن خَلِّكَان (ت: ٦٨١هـ): (٢٠٩/٥)، تحقيق: د. إحسان عبَّاس، دار صادر- بيروت، **وتاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**- للذهبي: (٣٩٤/١٣)).

(٤) **التاريخ لابن معين- رواية الدُّوري:** (١٧٧/٣).

(٥) ونجد الجُوزَجاني يقول في هذا الرَّاوي: "يُتَثَبت في حديثه حتى يُبلى ما عنده". ويقول ابن حبان: "لا تجوز الرِّواية عنه إلا عند الخواص للاعتبار فقط". فهُمَا أيضًا يريان أنَّ هذا الرَّاوي ينبغي مُعارضة حديثه بحديث غيره =

٣) قال يحيى بن معين: "ربما **عَارَضْتُ** بأحاديث يحيى بن يَمان أحاديث النَّاس، فما خالف فيها النَّاس، ضَرَبْت عليه".[١]

ويلاحظ هنا: أنَّ "ابن معين" استخدم "**المعارضة**" في تمييز ما أخطأ فيه "يحيى بن يَمان" من الأحاديث، حيث إنَّ هذا الراوي مُختلط،[٢] فأراد "ابن معين" تمييز الأحاديث التي اختلط فيها هذا الراوي عن التي سَلِمَت.

٤) روى عبد الرحمن ابن أبي حاتم في العلل، قال: "سألتُ أبِي عن حدِيثٍ؛ رواهُ علِيُّ بنُ هاشم، عنِ ابنِ أبِي ليلى،[٣] عن حبِيبِ بنِ أبِي ثابت، عن عَبدِ اللهِ بنِ باباه، عن أبِي هُريرة، عنِ النّبِيِّ صلى الله عليه وسلم؛ فِي الاستسقاء.[٤]

= من الرُّواة، وقد عبَّرا عن ذلك بألفاظ أخرى. (انظر: **أحوال الرجال**، يعقوب بن إبراهيم الجُوزَجاني (ت: ٢٥٩هـ): (ص٢٥٦)، تحقيق: عبد العليم البَسْتَوي، حديث أكاديمي- باكستان، **والمجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**- لابن حبان: (٢٩/٣)).

(١) **التاريخ لابن معين- رواية الدُّوري**: (٣١٩/٣).

(٢) وممَّن وصفه بالاختلاط: علي ابن المديني، والعجلي، وابن حجر. (انظر: **معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم**، أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي (ت: ٢٦١هـ): (٣٦٠/٢)، تحقيق: عبد العليم البستوي، مكتبة الدار- المدينة المنورة، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ)، **وتاريخ مدينة السَّلام**- للخطيب البغدادي: (١٨٦/١٦)، **وتقريب التهذيب**- لابن حجر: (ص١٠٧٠)، **والمختلطين**، خليل بن كيكلدي العلائي (ت: ٧٦١هـ): (ص١٣١)، تحقيق: د. رفعت فوزي عبد المطلب، وعلي مزيد، مكتبة الخانجي- القاهرة، **والكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات**، محمد بن أحمد المعروف بابن الكيَّال (ت: ٩٣٩هـ): (ص٤٣٦)، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النَّبي، المكتبة الإمدادية- مكة المكرمة، الطبعة الثانية (١٤٢٠هـ)).

(٣) هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، أبو عبد الرحمن، مُفتي الكوفة وقاضيها، توفي سنة ثمانٍ وأربعين ومائة (١٤٨هـ). (انظر: **الطبقات الكبير**- لابن سعد: (٤٧٨/٨)، و**الجرح والتعديل**- لابن أبي حاتم: (٣٢٢/٧)، و**سير أعلام النبلاء**- للذهبي: (٣١٠/٦)).

(٤) والحديث أخرجه الطبراني في "**الدعاء**"، من طريق علي بن هاشم، به، بلفظ: عن النَّبي صلى الله عليه وسلم أنَّه دعا على مُضَر فقال: "**اللهم اكفنيهم**". فجاء رجل، فقال: والله يا رسول الله ما يَخْطِر لنا فَحْل ولا يتزود لنا راعي، فقال: "**اللهم دَعوتك فأجبتني، وسَألتك فأعطيتني، اللهم اسقنا غيثًا، مَريًا، مَريعًا، طَبَقًا، عاجلًا، غير رايث، نافعًا، غير ضار**". (حديث رقم: ٢١٩٠- ١٧٨٣/٣)، تحقيق: د. محمد البخاري، دار البشائر- بيروت، ط١. =

وروى هذا الحديث بكر بن عَبدِ الرَّحمنِ، عن عِيسى بنِ المختار، عنِ ابنِ أبِي ليلى، عن داوُد بنِ علِيٍّ،(١) عن أبِيهِ، عن جدِّهِ، عنِ النّبِيِّ صلى الله عليه وسلم؛ فِي الاستسقاء؟

قال أبِي: الصحيح عِندِي -واللهُ أعلمُ- ما رواهُ شُعبةُ (يعني ابن الحجَّاج)، عن حبِيبِ بنِ أبِي ثابت، عن سالِمِ بنِ أبِي الجَعْدِ، عنِ النّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مرسلًا؛ فِي دعاء الاستسقاء.

قال أبِي: وليس لعبد اللهِ بن باباه، عن أبِي هُريرة، عنِ النّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي الاستسقاء- معنى.

قال أبِي: وأمّا حدِيث داوُد بن علِيٍّ، **فإني عارَضْتُهُ بحديث حبيب**، عن عَبدِ اللهِ بنِ باباه، عن أبِي هُريرة: أنَّ النّبِيّ صلى الله عليه وسلم... فإذا قد خرج المتن سواءً، ليس فِيهِ زيادةٌ ولا نقصانٌ إلاَّ ما شاء الله، فعلمتُ أنّهُ ليس لداود بن عليّ معنى فِي هذا الحديث، وإنّما أراد ابن أبِي ليلى حدِيث حبيب، وكان ابنُ أبِي ليلى سيء الحفظ".(٢)

<u>يُلاحظ من خلال ما سبق</u>: أنَّ أبا حاتم عَارَضَ حديث "داود بن علي" بحديثِ "حبيب بن أبي ثابت"، وقد توصل عن طريق المعارضة إلى أنَّ "ابن أبي ليلى" أخطأ في الحديث، فرواه مرةً عن "حبيب بن أبي ثابت، عن عبد الله بن باباه، عن أبي هريرة، مرفوعًا". ومرةً أخرى عن "داود بن علي، عن أبيه، عن جدِّه، مرفوعًا".

= وأخرجه البزار في "**مسنده**": (حديث رقم: ٥٢٣٩- ١١/٤٠٠)، تحقيق: عادل سعد، مكتبة العلوم والحكم- المدينة المنورة، ط١. والطبراني في "**المعجم الكبير**": (حديث رقم: ١٠٦٧٣- ١٠/٣٤٥)، تحقيق: حمدي عبد المجيد، مكتبة ابن تيمية- القاهرة، ط٢.

من طريق بكر بن عبد الرحمن، به.

وقال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن ابن عباس إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد".

ولم أجده من طريق سالم بن أبي الجَعْد، عن النَّبي صلى الله عليه وسلَّم، مرسلًا.

(١) هو داود بن علي بن عبد الله بن عبَّاس بن عبد المطَّلب القُرَشي الهاشمي، أبو سليمان، توفي سنة ثلاثٍ وثلاثين ومائة (١٣٣هـ). (انظر: **الجرح والتعديل**- لابن أبي حاتم: (٣/٤١٨)، و**تهذيب الكمال في أسماء الرجال**- للمِزّي: (٨/٤٢١)، و**سير أعلام النبلاء**- للذهبي: (٥/٤٤٤)).

(٢) **العلل**، عبد الرحمن بن محمد الرَّازي (ت: ٣٢٧هـ): (٢/١٦٣)، تحقيق: مجموعة من الباحثين بإشراف د. سعد الحُمَيد، و د. خالد الجُريسي، الطبعة الأولى (١٤٢٧هـ).

وقد رجَّح أبو حاتم ما رواه شعبة، عن حبِيبِ بنِ أبِي ثابت، عن سالِمِ بنِ أبِي الجَعْدِ، عنِ النّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مرسلًا.

٥) قال ابن أبي حاتم: "سَأَلَ أحمد بن سلمة أبي عن حديثٍ في أول كتاب "جامع إسحاق ابن راهويه"؛ قال إسحاق: وإذا أراد أن يجمع بين: "**سبحانك اللهم...**" وبين: "**وجهت وجهي...**" أحبُّ إليَّ؛ لما يرويه المصريون حديثًا عن الليث بن سعد، عن سعيد بن يزيد، عن الأعرج (يعني عبد الرحمن بن هُرْمُز)، عن عُبيد الله بن أبي رافع، عن علي ابن أبي طالب، عن النَّبي صلى الله عليه وسلم؟[١]

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ موضوعٌ، لا أصل له؛ أرى أنَّ هذا من رواية خالد بن القاسم المَدَائِنِي،[٢] وكان بالمدائن، خرج إلى مصر، فسمع من الليث، فرجع إلى المدائن، فسمعوا منه النَّاس، فكان يوصل المراسيل، ويضع لها أسانيد. فخرج رجلٌ من أهل الحديث[٣] إلى مصر في

---

(١) يعني الحديث الذي استدل به من رأى الجمع في دعاء الاستفتاح في الصلاة؛ بين قوله: "**سبحانك اللهم وبحمدك...**"، وقوله: "**وجهت وجهي...**".

وهو غريب من حديث علي، وقد رُوِيَ من حديث ابن عمر، ومن حديث جابر –كما قال الزيلعي–.

ثم نقل كلام ابن أبي حاتم هذا، فكأنَّه لم يقف على الحديث في غيره من المواضع. (انظر: **نصب الراية لأحاديث الهداية**، عبد الله بن يوسف الزَّيلعي (ت: ٧٦٢هـ): (٣١٩/١)، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية– جدة، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ)).

(٢) خالد بن القاسم المَدَائني، أبو الهيثم، أحد المُتهمين بالكذب، وَضَعَ على الليث بن سعد أحاديث. توفي سنة إحدى عشرة ومائتين (٢١١هـ). (انظر: **الجرح والتعديل**– لابن أبي حاتم: (٣٤٧/٣)، **وتاريخ مدينة السَّلام**– للخطيب البغدادي: (٢٣٩/٩)، و**تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**– للذهبي: (١٣٦/١٥)).

والمَدَائِنِي: نسبة إلى المدائن، وتقع في العراق على بعد بضعة كيلومترات جنوب شرق بغداد، ويوجد بها قبر الصحابي سَلْمان الفارسي رضي الله عنه، في مدينة تُعرف اليوم باسم سلمان باك؛ نسبةً إليه، وهي جزء من المدائن التاريخية. (انظر: **الأنساب**– للسَّمْعَاني: (٢٣٠/٥)، **ومعجم البلدان**– لياقوت: (٧٤/٥)، **والموسوعة الحرَّة**: (www.wikipedia.org)، **وخرائط قوقل**: (maps.google.com)).

(٣) جاء في العلل: إن هذا الرجل هو محمد بن حماد الكذو، وفي الجرح والتعديل: إنَّه أحمد بن حمّاد الكذوا. ولم أقف على ترجمته. (انظر: **العلل**: (٣٣٤/٢)، **والجرح والتعديل**: (٣٤٧/٣)).

تجارة، فكتب كتب الليث هناك... ثم جاء بها إلى بغداد، **فعارضوا بتلك الأحاديث**؛ فبَانَ لهم أن أحاديث خالد مفتعلة".[١]

<u>ويتضح من المثال السابق:</u> أنَّ هذا الرجل من أهل العراق عارض أحاديث "خالد بن القاسم" بأحاديث شيخه "الليث بن سعد"؛ فتبيَّن له كثرة خطئه فترك حديثه.

الخلاصة:

يتبيَّن لنا مما سبق، ما يلي:

أ) أنَّ المُعَارضة هي السَّبيل المُتَّبع عند نُقَّاد الحديث؛ للكشف عن العلل ومعرفة أحوال الرواة جرحًا وتعديلًا.

ب) أنَّ فكرة المعارضة تقوم على مقابلة الروايات بعضها ببعض، ومقارنة الأسانيد والمتون.

ج) المُعَارَضة لها عدة طرق، منها: معارضة أحاديث الرَّاوي بغيره من الرواة، ومعارضة روايات الحديث الواحد من طريق شيخٍ معين، ومعارضة أحاديث الراوي بشيخه.

وسيأتي تفصيل الحديث عن "**طرق المعارضة**" في الفصل التالي.

د) **يمكن تعريف المعارضة عند نُقَّاد الحديث بأنها:** مقابلة الأحاديث بعضها ببعض، ليُتَوصَّل من خلالها إلى معرفة أحوال الرواة، وتقوية الروايات والكشف عن العلل فيها.

وقد عرَّفها الدكتور أحمد محمد نور سيف تعريفًا مُقَارِبًا، فقال: "**المعارضة:** هي: مقابلة المرويات بعضها ببعض، ومقارنتها".[٢]

---

(١) **العلل**- لابن أبي حاتم: (٣٣٢/٢).

(٢) **يحيى بن معين وكتابه التاريخ**- مقدمة المحقق: (٨٥/١).

المبحث الثاني

نشأة المعارضة عند نُقَّادِ الحديث وتطورها

إنَّ أصل "**المعـارضة**" -كما تقدم في معناها اللُّغوي- هو "**المقـابلة**"، وبناءً على ذلك نـجـد أنَّ المعارضة نشأت منذ عهد النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم، وهو ما ذهب إليه الدكتور محمد مصطفى الأعظمي أيضًا، حيث قال: "إنَّ المعارضة بين الروايات المختلفة؛ لمعرفة الحديث الصحيح، وتمييز الصواب من الخطأ، ونقد الرجال، وإنزالهم منازلهم الطبيعيـة، بدأت من عهد النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم، وترعرعت وتفرعت واستعملت من قبل المحدثين النُّقَّاد كافة؛ حتى أصبحت منهجهم العلمي في الأقطار والأزمان كافة".(١)

وفيما يلي بيان لمراحل تطور المعارضة:

أولًا: المعارضة في عهد النبي صلَّى الله عليه وسلَّم:

كان الصَّحابة رضي الله عنهم في زَمَنِ النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم يُقَابِلُون ما سمعوه من الحديث بروايته عليه الصَّلاة والسَّلام، وذلك للتثبت أو للحفظ.

ومن الأمثلة على ذلك:

ما رواه مسلم في صحيحه بسنده عن أنسِ بن مَالكٍ رضي الله عنه، قَالَ: "**نُهِينَـا أَنْ نَسْأَلَ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم عَنْ شَيءٍ. فَكَانَ يُعْجِبُنَا أَنْ يَجِيءَ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ الْعَاقِلُ، فَيَسْأَلَهُ وَنَحْنُ نَسْمَعُ. فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ**(٢) **فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ! أَتَانَا رَسُولُكَ فَزَعَمَ لَنَا أَنَّكَ تَزْعُمُ أَنَّ اللهَ أَرْسَلَكَ؟ قَالَ: "صَدَقَ"... قَالَ: وَزَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِنَا وَلَيْلَتِنَا. قَالَ: "صَدَقَ". قَالَ: فَبِالَّذِي أَرْسَلَكَ، آللهُ أَمَرَكَ بِهَذَا؟ قَالَ: "نَعَمْ". قَالَ وَزَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا زَكَاةً فِي أَمْوَالِنَا. قَالَ: "صَدَقَ". قَالَ فَبِالَّذِي أَرْسَلَكَ، آللهُ أَمَرَكَ بِهَذَا؟ قَالَ: "نَعَمْ". قَالَ: وَزَعَمَ**

---

(١) **منهج النَّقد عند المحدثين- نشأته وتاريخه:** (ص٦٦).

(٢) هو ضِمَام بن ثَعْلَبة، كما جاء في إحدى الرِّوايات عند البخاري. (انظر: **الجامع الصحيح:** كتاب العلم/ باب ما جاء في العلم، وقوله تعالى: ﴿**وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا**﴾ [طه: ١١٤]/ حديث رقم: ٦٣- ١/٢٣).

رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا صَوْمَ شَهْرِ رَمَضَانَ فِي سَنَتِنَا. قَالَ: "صَدَقَ". قَالَ فَبِالَّذِي أَرْسَلَكَ، آللهُ أَمَرَكَ بِهَذَا؟ قَالَ: "نَعَمْ". قَالَ وَزَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا حَجَّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً. قَالَ: "صَدَقَ"...".(١)

ففي هذا الحديث نجد أنَّ ضِمَام بن ثَعلبة رضي الله عنه أراد أنْ يتثبت ممّا سمعه من رسولِ رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم، فَرَحَل إلى النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم حتى يَسْمَع ذلك منه مشافهةً.

قال أبو عبد الله الحاكم إنَّ: "البدوي لمَّا جاءه رسولُ رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم؛ فأخبره بما فرض الله عليهم، لم يُقنِعه ذلك حتى رحل بنفسه إلى رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم وسمع منه ما بلَّغه الرسول عنه".(٢)

وقال القاضي عِيَاض عن ضِمام بن ثعلبة: "جاء مستثبتًا ومشافهًا للنبيّ صلَّى الله عليه وسلَّم".(٣)

ومِنْ الأمثلة على ذلك أيضًا:

ما رواه الإمام مسلم في صحيحه بسنده عن البَرَاء بن عَازِب رضي الله عنه: "أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلَّى الله عليه وسلَّم قَالَ: "**إِذَا أَخَذْتَ مَضْجَعَكَ فَتَوَضَّأْ وُضُوءَكَ لِلصَّلاَةِ. ثُمَّ اضْطَجِعْ عَلَى شِقِّكَ الأَيْمَنِ. ثُمَّ قُلِ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْلَمْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ. وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ. وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ لاَ مَلْجَأَ وَلاَ مَنْجَا مِنْكَ إِلاَّ إِلَيْكَ. آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ. وَاجْعَلْهُنَّ مِنْ آخِرِ كَلاَمِكَ. فَإِنْ مُتَّ مِنْ لَيْلَتِكَ، مُتَّ وَأَنْتَ عَلَى الْفِطْرَةِ**". **قَالَ: فَرَدَّدْتُهُنَّ لأَسْتَذْكِرَهُنَّ، فَقُلْتُ: آمَنْتُ بِرَسُولِكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ. قَالَ: "قُلْ: آمَنْتُ بِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ".**(٤)

---

(١) **صحيح مسلم:** كتاب الإيمان/ باب في بيان الإيمان بالله وشرائع الدين/ (حديث رقم: ١٢- ٢٦/١).

(٢) **معرفة علوم الحديث:** (ص١١٣).

(٣) **إكمال المُعْلِم بفوائد مسلم،** عياض بن موسى اليَحْصُبي (ت: ٥٤٤هـ): (٢٢٠/١)، تحقيق: د. يحيى إسماعيل، دار الوفاء- المنصورة، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ).

(٤) **صحيح مسلم:** كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار/ باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع/ (حديث رقم: ٢٧١٠- ١٢٤٦/٢). =

ففي هذا الحديث نلاحظ أنَّ البَرَاء بن عَازِب رضي الله عنه لمَّا سَمِعَ حديث النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم أراد أن يحفظه؛ فأعاده على النبي صلَّى الله عليه وسلَّم ليسْتَذْكِره. وهو نوعٌ من المعارضة، حيث قابَل البراء بن عَازِب سماعه برواية النبي صلَّى الله عليه وسلَّم.

ثانيًا: المعارضة في عهد الصَّحابة رضي الله عنهم:

اسْتَمَر الصَّحابة رضي الله عنهم بالعمل بمعارضة الأحاديث بعد وفاة النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم، وظهرت في زمنهم المعارضة لاختبار حفظ الرَّاوي.

ولعلَّ أمّ المؤمنين عائشة رضي الله عنها هي أوَّل من استخدم المعارضة لاختبار حفظ الرَّاوي؛ فقد روى البخاري في صحيحه عن عُرْوة بن الزُّبير رضي الله عنه، قال: "**حَجَّ عَلَيْنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْرٍو فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: "إِنَّ اللهَ لَا يَنْزِعُ الْعِلْمَ بَعْدَ أَنْ أَعْطَاكُمُوهُ انْتِزَاعًا، وَلَكِنْ يَنْتَزِعُهُ مِنْهُمْ مَعَ قَبْضِ الْعُلَمَاءِ بِعِلْمِهِمْ فَيَبْقَى نَاسٌ جُهَّالٌ يُسْتَفْتَوْنَ فَيُفْتُونَ بِرَأْيِهِمْ، فَيُضِلُّونَ وَيَضِلُّونَ**".

فَحَدَّثْتُ بِهِ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ إِنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَمْرٍو حَجَّ بَعْدُ، فَقَالَتْ: يَا ابْنَ أُخْتِي، انْطَلِقْ إِلَى عَبْدِ اللهِ فَاسْتَثْبِتْ لِي مِنْهُ الَّذِي حَدَّثْتَنِي عَنْهُ، فَجِئْتُهُ فَسَأَلْتُهُ فَحَدَّثَنِي بِهِ كَنَحْوِ مَا حَدَّثَنِي، فَأَتَيْتُ عَائِشَةَ فَأَخْبَرْتُهَا فَعَجِبَتْ، فَقَالَتْ: وَاللهِ لَقَدْ حَفِظَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْرٍو".[1]

فعائشة رضي الله عنها قد استخدمت هنا معارضة حديث الرَّاوي بروايته في أزمان مختلفة، وهو أحد مناهج المعارضة التي سار عليها النُّقَّاد فيما بعد.[2]

= والحديث أخرجه البخاري في "**صحيحه**"، بنحوه: (كتاب الوضوء/ باب فضل من بات على الوضوء/ حديث رقم: ٢٤٧- ١/٥٨).

(١) **الجامع الصحيح:** كتاب الاعتصام بالكتاب والسُّنَّة/ باب ما يذكر من ذمّ الرأي وتكلُّف القياس/ (حديث رقم: ٧٣٠٧- ٩/١٠٠).

والحديث أخرجه مسلم في "**صحيحه**"، بمعناه: (كتاب العلم/ باب رفع العلم وقبضه، وظهور الجهل والفتن، في آخر الزمان/ حديث رقم: ٢٦٧٣- ٢/١٢٣٣).

(٢) وسيأتي الحديث في طرق المعارضة عند نقاد الحديث، بشيءٍ من التفصيل. (انظر: ص٧٢ من هذا البحث).

ثالثًا: المعارضة في عهد التابعين ومن بعدهم:

سار التابعون ومن جاء بعدهم على منهج المعارضة، وقد تنوعت طرقها في عهدهم؛ فكان هناك معارضة أحاديث الرُّواة عن شيخٍ معين، والمعارضة على الأبواب، ومعارضة روايات الحديث الواحد، وغيرها. كما تنوعت استخداماتها؛ فكان هناك المعارضة لمعرفة العلل، ومدى ضبط الرَّاوي، وتقوية الحديث. وسيأتي في الدراسة التطبيقية نماذج على ذلك.

الخلاصة:

هكذا يتبيّن لنا أنَّ المعارضة كانت موجودة منذ عهد النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم، واستخدمها الصحابة فيما بعد، وكانت في ذلك الوقت تعتمد على مقابلة الرِّوايات بغرض التَّثبت غالبًا.

ويبدو لنا أنَّ أول طريقة اسْتُخدِمت في المعارضة هي: معارضة حديث الرَّاوي بروايته في أزمَان مختلفة، وكان الهدف منها اختبار حفظ الرَّاوي وضبطه.

ولقد اعتمد النُّقَّاد المعارضة بين الروايات كأحدِ أهم المنَاهج في النَّقد، وقاموا بتطوير "**المعارضة**" حيث تنوعت استعمالاتها وتعدّدت طرقها. وهو ما سيأتي الحديث عنه في الفصل التالي.

المبحث الثالث

أهمية المُعَارَضَة عند نُقَّادِ الحديث

تُعْتَبر المُعَارَضة مِنْ أهم مَسَالِك النُّقَّاد في نَقْدِهم للرواة وللأحاديث، ويظهر ذلك مِنْ خِلَال مَعْرِفة النَّتائِج التِي كان يَتَوصَّل إليها النُّقَّاد عنْ طريق المُعارضة، حيث كانوا يتوصَّلون إلى مَعْرِفَة مَرْتَبَة الرَّاوي من حيث الحِفظ والضَّبط، والكَشف عن عِلل الحَديث... وسيأتي تفصيل ذلك في مبحث "**استعمالات المُعَارضة عند نقَّاد الحَديث**".(١)

وقد تحدث العلماء المتقدمون منهم والمعاصرون عن أهمية المقارنة بين الروايات، وعن الفوائد التي تتحقق من خلالها.

وأكثر ما وجدته من كلام المتقدمين جاء في مَعْرِض حديثهم عن العلل وطرق الكشف عنها.

فَنَجِد **الإمَام مسلمًا** قد أشار في كتابه "**التمييز**" إلى أهمية معارضة الرِّوايات وأنَّه يتميَّز مِنْ خلالها صحيح الأحاديث مِنْ سَقيمِها، ويُعْرَف حُفَّاظ الرواة مِنْ غيرهم، حيث قال: "فبجمع هذه الروايات ومُقَابَلة بعضها ببعض، تَتَمَيَّز صحيحها مِنْ سَقِيمِها، وتَتَبَيَّن رُوَاة ضِعَاف الأخبار مِنْ أضدادهم من الحُفَّاظ".(٢)

كما بيَّن في مقدمة صحيحه أنَّ الحديث المُنْكر يُعْرَف بالمعارضة، حيث قال: "وعَلامة المُنْكر في حديث المُحدِّث إذا ما عُرِضَت روايته للحديث على رِواية غيره من أهل الحفظ والرِّضا، خالفت روايته روايتهم، أو لم تَكَدْ تُوَافِقُهَا".(٣)

ويرى **الخطيب البغدادي** أنَّ العِلَّة في الحديث تُعْرَف بجمع طرق الحديث والمعارضة بينها، فيقول: "والسبيل إلى معرفة علَّة الحديث أن يُجْمَع بين طرقه، ويُنْظَر في اختلاف رواته، ويُعْتَبَر

---

(١) انظر: (ص٥٧) من هذا البحث.

(٢) **التمييز**، مسلم بن الحجَّاج النيسابوري (ت: ٢٦١هـ): (ص٢٠٩)، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر – الرياض، الطبعة الثالثة (١٤١٠هـ).

(٣) **مقدمة صحيح مسلم**: (ص٣).

بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط".[١]

وقد بيَّن **الإمام ابن الصَّلاح** أنَّ ضبط الراوي يُعْرَف بالمعارضة، حيث قال: "يُعْرف كون الرَّاوي ضابطًا بأنْ نَعْتَبِرَ رواياته بروايات الثِّقَات المعروفين بالضبط والإتقان، فإنْ وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة عرفنا حينئذٍ كونه ضابطًا ثبتًا، وإنْ وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ولم نحتجَّ بحديثه".[٢]

ويتحدث **الدكتور أحمد محمد نور سيف** من المعاصرين عن أهمية المعارضة، فيقول إنَّه: "يتكشَّف بها كَذِب الرواة، وانْتِحَالهم ما ليس منْ حَدِيثهم، ويتكشَّف بها كذلك جوانب كثيرة من وَهْم الرُّواة وسهوهم وغلطهم، فَيُحْكَم على الرَّاوي بالضَّبط والإتقان، أو الخلل اليسير أو الكثير مع الصِّدق في اللِّسَان".[٣]

ويقول **الدكتور أكرم ضياء العمري** إنَّ المعارضة قد كشفت عن وقوع الاضطراب والقَلْب والتَّصحيف والتَّحريف والإدراج في متون الأحاديث. وإنَّه نَجَمَ عنها ظهور فروع عديدة عُرِفت بعلوم الحديث، فنتيجة معارضة الأسانيد عُرِف المُرسل والمُنْقطع والمَوقوف والمَقلوب وغيرها. ونَتِيجة لمُعارضة المُتون عُرِفَ الشَّاذ والمُضطرب والمُنكر والمُدرج وغيرها.[٤]

ويرى **الدكتور محمد لقمان السَّلَفِي** إنَّ كثيرًا من الاصطلاحات التي أطلقها المحدثون على الرُّواة، جاءت نتيجة المعارضة بين الروايات. فالنُّقَّاد يدرسون مرويات الراوي في ضوء مرويات غيره. وينظرون في حديثه ويقارنُونَه بمرويات غيره. ثم يطلقون على الرَّاوي لفظًا يحدد مقدار ضبطه ودرجة مَرْوِيِّه.[٥]

---

(١) **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع:** (ص٤٢٦).

(٢) **علوم الحديث:** (ص١٠٦).

(٣) مقدمة **يحيى بن معين وكتابه التاريخ:** (٨٥/١).

(٤) **منهج النَّقد عند المحدثين مقارنًا بالمنهج النَّقدي الغربي**، د. أكرم ضياء العمري: (ص٢٧-٣٠)، دار اشبيليا- الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ).

(٥) انظر: **اهتمام المحدثين بنقد الحديث سندًا ومتنًا ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم**، د. محمد لقمان السلفي: (ص٣٢٩-٣٣٠)، دار الدَّاعي- الرياض، الطبعة الثانية (١٤٢٠هـ).

يتبيّن مما سبق: أنَّ المعارضة مِنْ أهم مسالك النُّقَّاد في نَقْدِهم للأحاديث والرواة، ويظهر ذلك من خلال اعتمادهم عليها في معرفة ضبط الرُّواة، والكشف عن العلل في حديثهم. كما يظهر ذلك من خلال عباراتهم التي تفيد أن المُعارضة هي السَّبيل الأمثل إلى ذلك.

الفصل الثاني

استعمالات المعارضة عند نُقَّادِ الحديث وطُرُقها

المبحث الأول

استعمالات المعارضة عند نُقَّاد الحديث

المطلب الأول: معرفة ضبط الراوي بالمعارضة.

المطلب الثاني: الكشف عن عِلَلِ الحديث بالمعارضة.

المطلب الثالث: تقوية الحديث بالمعارضة.

المبحث الثاني

طُرُق المعارضة عند نُقَّادِ الحديث وكيفيتها

المطلب الأول: معارضة حديث الرَّاوي بروايته في أزمان مختلفة.

المطلب الثاني: معارضة أحاديث الرُّواة عن شيخٍ معين.

المطلب الثالث: معارضة حديث الرَّاوي بحديث شيخه.

المطلب الرابع: معارضة حفظ الرَّاوي بكتابه.

المطلب الخامس: المعارضة على الأبواب.

المطلب السادس: معارضة روايات الحديث الواحد.

المطلب السابع: معارضة حديث الرَّاوي باعتبار شيوخه.

المطلب الثامن: معارضة حديث الرَّاوي باعتبار تلاميذه.

المطلب التاسع: المعارضة بين الرُّواة الأقارب.

المطلب العاشر: المعارضة بين الأقران.

المطلب الحادي عشر: معارضة أحاديث الرَّاوي باعتبار البلدان.

المبحث الأول

استعمالات المعارضة عند نُقَّاد الحديث

تعددت استعمالات النُّقَّاد للمعارضة، ومن خلال استقراء أقوالهم في نَقْد الرُّواة والمَرويات؛ تبيَّن لي أنَّ أكثر المُعارضة كانت لمعرفة ضبط الرَّاوي، والكَشف عن عِلَلِ الحديث، وتقوية الحديث. وهو ما سأبيِّنه في المطالب التالية.

المطلب الأول: معرفة ضبط الرَّاوي بالمعارضة:

المُرَاد بضبط الرَّاوي: هو أنْ يكون الرَّاوي متيقظًا غير مُغَفل، حافظًا إنْ حدَّث من حفظه، ضابطًا لكتابه إنْ حدَّث من كتَابِه. وإنْ كان يُحَدِّث بالمعنى اشْتُرِطَ فيه مع ذلك أن يكون عالمًا بما يُحيل المعاني.(١)

والطَّريق إلى مَعرفة ضبط الرَّاوي هو المعارضة، ولذلك لمَّا سأل إسماعيل بن عُلَيَّة **الإمام يحيى بن معين** عن مرتَبَتِه في الحفظ، قال له: "أنت مستقيم الحديث"، فقال ابن عُلَيَّة: "وكيف علمتم ذاك؟"، فأجابه: "عارضنا بها أحاديث النَّاس، فرأيناها مستقيمة".(٢)

وهذا ما أكدَّه وتابعه عليه من كان في عصره من الأئمة، ومن جاء بعدهم إلى عصرنا الحاضر، مثل: الإمام الشَّافعي، والإمام ابن حبان، والإمام ابن الصَّلاح، من المتقدمين. والدكتور محمد أبو شهبة، والدكتور عبد الله بن جبرين، والدكتور رفعت فوزي، والدكتور عبد الله الجُديع، من المعاصرين.

فَنَجِدُ الإمام الشَّافِعِي قد بَيَّن أنَّ ضبط الرَّاوي يُعْرَف بموافَقَتِه الحُفَّاظ؛ أي بمعارضة حديثه بحديثهم، فقال: "يُعْتَبرُ على أهلِ الحديث بأن إذا اشتركوا في الحديث عن الرَّجل بأن يُسْتَدَل على حفظ أحدهم بموافقة أهل الحفظ، وعلى خلاف حفظِه بخلافِ حفظ أهل الحفظ له".(٣)

---

(١) انظر: **علوم الحديث**- لابن الصلاح: (ص١٠٥).

(٢) انظر: **معرفة الرجال عن يحيى بن معين:** (٣٩/٢).

(٣) **الرسالة**، محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ): (ص٣٨٣)، تحقيق: أحمد شاكر، دار الكتب العلمية- بيروت.

وقد تحدث **الإمام ابن حبان** عن استخدامه للاعتبار في معرفة حال الرَّاوي من حيث الجرح والتعديل، وبيَّن ذلك بمثالٍ أورِدُه هنا لأهميته.

قال ابن حبان: "الإنصافُ في النَّقَلَة في الأخبار استعمال الاعتبار[1] فيما رووا.

وإني أمثِّل للاعتبار مثالًا يستدرك به ما وراءه، وكأنَّا جئنا إلى حماد بن سلمة، فرأيناه روى خبرًا عن أيوب (يعني ابن أبي تَمِيمة السَّخْتِياني)، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم، لم نجد ذلك الخبر عند غيره من أصحاب أيوب، فالذي يلزمنا فيه التوقُّفُ عن جرحه، والاعتبار بما روى غيرُه من أقرانه، فيجبُ أن نبدأ، فننظُرَ هذا الخبر، هل رواه أصحاب حمَّاد عنه، أو رجلٌ واحدٌ منهم وحده؟

فإن وُجِد أصحابُه قد رووه، عُلِم أنَّ هذا قد حدَّث به حماد.

وإن وجد ذلك من رواية ضعيفٍ عنه، أُلْزِقَ ذلك بذلك الرَّاوي دونه، فمتى صحَّ أنَّه روى عن أيوب ما لم يتابع عليه، يجب أن يُتَوقَّف فيه، ولا يُلْزِقَ به الوَهَنُ، بل ينظر هل روى أحدٌ هذا الخبر من الثقات عن ابن سيرين غير أيوب؟ فإن وُجدَ ذلك، عُلِمَ أنَّ الخبر له أصلٌ يُرْجَعُ إليه، وإنْ لم يوجد ما وصفنا، نُظِرَ حينئذٍ: هل روى أحدٌ هذا الخبر عن أبي هريرة غيرُ ابن سيرين من الثِّقات، فإن وُجد ذلك، عُلِمَ أنَّ الخبر له أصل، وإن لم يوجد ما قلنا، نُظر: هل رَوَى أحدٌ هذا الخبر عن النَّبِي صلَّى الله عليه وسلَّم غير أبي هريرة؟ فإن وجد ذلك، صحَّ أنَّ الخبر له أصل، ومتى عُدم ذلك، والخبرُ نفسُهُ يخالف الأصول الثلاثة، عُلِمَ أنَّ الخبر موضوعٌ لا شك فيه، وأنَّ ناقله الذي تفرَّد به هو الذي وضعه.

هذا حُكْم الاعتبار بين النَّقَلَة في الروايات. وقد اعتبرنا حديث شيخٍ شيخٍ، على ما وصفنا من الاعتبار على سبيل الدين، فمن صحَّ عندنا منهم أنَّه عدلٌ، احتججنا به، وقبلنا ما رواه،

---

(١) يُعَدُّ "**الاعتبار**" طريق يتوصَّل من خلاله إلى أمرين؛ **الأول:** تقوية الحديث، **والثاني:** معرفة مدى إتقان الرَّاوي وضبطه. وكلام الإمام ابن حبان هنا يدل على الأمر الثاني، كما هو ظاهرٌ من خلال السياق. وقد أورد الإمام ابن الصلاح كلام ابن حبان هذا؛ في كتابه "**علوم الحديث**"، موضحًا به طريق الاعتبار الذي يتوصَّل من خلاله إلى المتابِع والشاهد. (انظر: **علوم الحديث**– لابن الصلاح: ص٨٢).

وأدخلناه في كتابنا هذا، ومن صح عندنا أنَّه غير عدل بالاعتبار الذي وصفناه، لم نحتجَّ به".[١]

وغاية كلام ابن حبان، أنَّه لا ينبغي التَّسَرُع في الحكم على الرَّاوي بالضعف؛ لتفرده في حديثٍ رواه عن شيخه، وإنَّما يجب التَّوقف والتَّثبت، فَيُنْظَر فيمن روى هذا الحديث من تلاميذه. فإن رواه عددٌ منهم، فهذا يعني أنَّه قد حدَّث به، وإن تفرد بروايته عنه راوٍ ضعيف، فَيُحْتَمَل أن يكون الخطأ من هذا الرَّاوي عنه.

وهكذا يبحث في رواة الحديث طبقةً طبقة، ويُعَارِض رواياتهم، ليعرف مدى إتقان الرُّواة وضبطهم.

وقد بيَّن **الإمام ابن الصلاح** أيضًا أنَّ ضبط الرَّاوي يُعْرَف بمعارضة رواياته بروايات الثِّقَات، فقال: "يُعْرف كون الراوي ضابطًا بأنْ نعتبرَ رواياته بروايات الثِّقَات المعروفين بالضَّبط والإتقان، فإنْ وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة، عرفنا حينئذٍ كونه ضابطًا ثبتًا، وإنْ وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه، ولم نحتجَّ بحديثه".[٢]

ويقول الدكتور محمد أبو شهبة: إنَّ الأئمة استوثقوا من حفظ كل راوٍ؛ "وذلك بمقارنة رواياته بعضها ببعض، وبروايات غيره فإن وجدوا خطأه أكثر من صوابه ضعَّفوا روايته وردُّوها".[٣]

ويقول الدكتور عبد الله بن جِبرين: "ثم إنَّ الطريق إلى معرفة ضبط الرَّاوي: التتبع لرواياته، ومقابلتها برواية الحُفَّاظ الثِّقات، فموافقته لهم ولو في المعنى دليل ضبطه، ولا تضر المخالفة النَّادرة. أما من كان كثير الرِّواية للغرائب، أو كثيرًا ما ينفرد عن الثقات بما يخالف

---

(١) مقدمة **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**، علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت: ٧٣٩هـ): (١/١٥٤-١٥٥)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الثانية (١٤١٤هـ).

(٢) **علوم الحديث**: (ص١٠٦).

(٣) **في رحاب السُنَّة الكتب الصحاح الستة**، محمد محمد أبو شهبة: (ص٥١)، مجمع البحوث الإسلامية- القاهرة، الطبعة (١٤١٥هـ).

الأثبات، فإنَّه لا يقبل خبره، فإن ذلك دليل ضعف روايته، ودخول السهو عليه؛ ولو كان معروفًا بتحري الصدق، وبالصلابة في الدِّين".[١]

وتحدث الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب عن ضبط الرَّاوي وأنه يُعْرَف بوسائل أولها: "مقارنة رواياته بروايات الثِّقات المشهورين بالضبط والإتقان، فإن كانت رواياته موافقة لرواياتهم تمامًا أو في الأغلب، فهو ضابط ثبت في مروياته؛ وأحاديثه -تبعًا لذلك- صحيحة إذا انضمت إلى ضبطه عدالته".[٢]

ويقول: "ولقد قام أئمة الحديث بمقارنة مرويات الرَّاوي بمرويات غيره للوقوف على مَدَى ضبطه خير قيام، وقد وصلوا من ذلك إلى من هو أثبت في الرِّواية عن آخر، أو في شيخٍ معينٍ، أو في بلدٍ معين، أو دون تحديد حتى يمكنهم من ذلك الأخذ بروايات الأتقن منهم لحديثه وترك ما خالفه".[٣]

وقال الدكتور عبد الله بن يوسف الجُدَيع: إنَّ ضبط الرَّاوي يُعْرَف بِطُرُقٍ منها: "عرض رواياته على روايات غيره ليتبيَّن قدر موافقته أو مخالفته أو تفرُّده. ويتمُّ ذلك بالمقارنة بين حديث الرَّاوي وأحاديث الثِّقات المعروفة، وأحاديث المجروحين المُنْكَرَة، ويعتبرُ حالُهُ في الإتقان بقدر ما وافق فيه الثِّقات، وحاله في الجَّرح بحسب ما تفرَّد به، أو خالَفَ فيه الثِّقات، أو وافق المجروحين. وهذا طريق تمييز أكثر النقلة".[٤]

ويقول: "وهذا المنهج في المقابلة لحديث الرَّاوي بحديث غيره، ليتبيَّن منها قدر ما يشهدُ له وما لا يشهد له، أو ما يخالفه ويناقضه، هو القاعدة العظمى لتَمييز الحفَّاظ الثِّقات من غيرهم".[٥]

---

(١) **أخبار الآحاد في الحديث النبوي حجيتها، مفادها، العمل بموجبها**- عبد الله بن عبد الرحمن جبرين: (ص٤٦)، دار طيبة- الرياض، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ).

(٢) **توثيق السنة في القرن الثاني الهجري- أسسه واتجاهاته:** (ص١٧١).

(٣) المصدر نفسه: (ص١٧٢).

(٤) **تحرير علوم الحديث**، عبد الله بن يوسف الجُديع: (٢٦١/١)، مؤسسة الريان- بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ).

(٥) المصدر نفسه: (٢٦٤/١).

❖ **مثال على معرفة الضَّبط بالمعارضة:**

إنَّ الأمثلة على معرفة ضبط الرَّاوي بالمعارضة كثيرة؛[١] منها:

معارضة الإمام أحمد بن حنبل لحديث أبَان بن يزيد العطَّار، حيث عارض أحاديثه باعتبار شيوخه؛ فتبيَّن له أنَّه ثبتٌ في روايته عنهم جميعًا؛ فقال: "أبَان العطّار ثبتٌ في كل المشايخ".[٢]

المطلب الثاني: الكشف عن عِلَلِ الحديث بالمعارضة:

العِلَّة: هي أسباب خفية غامضة تقدح في صحة الحديث، **والحديث المُعَلل:** هو الحديث الذي اطُّلِعَ فيه على عِلَّة تقدح في صحته مع أنَّ ظاهره السَّلامة مِنها.[٣]

والطريق إلى معرفة العلَّة هو المعارضة، بأنْ يتم جمع طُرُق الحديث ومقابلتها.

هذا ما نَصَّ عليه عددٌ من العلماء، منهم: **الخطيب البغدادي،** حيث قال: "والسَّبيل إلى معرفة علَّة الحديث أن يُجْمَع بين طرقه، ويُنْظَر في اختلاف رواته، ويُعْتَبَر بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط".[٤]

أي أنَّ علَّة الحديث تُدْرَك بجمع طرقه، ثم معارضتها والنَّظر في اختلاف رُوَاتِه. ولذلك يقول **الإمام علي بن المديني:** "الباب إذا لم تُجْمَع طرقه لم يتبيَّن خطؤه".[٥]

وقال **الإمام النووي** في مَعْرض حديثه عن الحديث المُعلَّل: "والطريق إلى مَعْرِفَتِه جَمْع طُرق الحديث والنَّظر في اختلاف رواتِه وضبطهم وإتقانهم".[٦]

---

(١) سيأتي في الفصل الأول من الباب الثاني؛ نماذج تطبيقية لمعرفة ضبط الرُّواة بالمعارضة. (انظر: ص٩٧).

(٢) **الجرح والتعديل**- لابن أبي حاتم: (٢٩٩/٢).

(٣) **علوم الحديث**- لابن الصلاح: (ص٩٠).

(٤) **الجَّامع لأخلاق الرَّاوي وآداب السَّامع:** (ص٤٢٦).

(٥) المصدر نفسه: (ص٣٧٠).

(٦) **التَّقريب والتَّيسير لمعرفة سنن البشير النَّذير**، يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ): (ص٤٤)، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي- بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ).

❖ **مثال على معرفة العلَّة بالمعارضة:**

هناك العديد من الأمثلة على معرفة العلَّة بالمعارضة،[١] منها: معارضة الإمام علي بن المَدِيني لروايات حديث أبي هريرة عن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم: "**مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَومِ الآخِرِ، فَلْيُكْرِمْ جَارَهُ**".[٢]

قال علي بن المَدِيني في هذا الحديث: "رواه مالك (يعني ابن أنس)، وابن عَجْلان (يعني محمد)، عن سعيد المَقْبُري، عن أبي شُرَيْح الخُزَاعي.[٣] ورواه عبد الرحمن بن إسحاق[٤]

---

(١) وسيأتي في الفصل الثاني من الباب الثاني؛ نماذج تطبيقية للكشف عن علل الحديث بالمعارضة. (انظر: ١٢٩ص).

(٢) جزء من حديث أخرجه البخاري ومسلم بسنديهما من حديث أبي هريرة. في رواية البخاري بلفظ "**فَلَا يُؤْذِ جَارَهُ**"، وفي رواية مسلم باللفظ نفسه. (انظر: **الجامع الصحيح**: كتاب الأدب/ باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره/ حديث رقم: (٦٠١٨- ٨/ ١١)، و**صحيح مسلم**: كتاب الإيمان/ باب الحثّ على إكرام الجار والضيف، ولزوم الصمت إلا من الخير، وكون ذلك كله من الإيمان/ (حديث رقم: ٤٧- ١/٤١)).

وأخرجه البخاري في "**صحيحه**" من طريق الليث، ومالك في "**الموطأ**" كلاهما، عن سعيد المَقْبُري، عن أبي شُرَيح الخُزَاعي، مرفوعًا، بزيادة.

وأخرجه الحاكم في "**المستدرك**" من طريق عبد الرحمن بن إسحاق، به، مختصرًا.

(انظر: **الجامع الصحيح**: كتاب الأدب/ باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره/ (حديث رقم: ٦٠١٩- ١١/٨)، و**موطأ الإمام مالك**: كتاب الجامع/ جامع ما جاء في الطعام والشراب/ (حديث رقم: ٣٤٣٤- ١٣٦٠/٥)، تحقيق: محمد الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان- أبو ظبي، ط١. و**المستدرك على الصحيحين**: كتاب البر والصلة/ (حديث رقم: ٧٣٧٧- ٢٧٨/٤)، دار الحرمين- القاهرة، ط١).

(٣) صحابي جليل، اشْتُهِر بكنيته، واخْتُلِف في اسمه؛ فقيل: خُويلد بن عمرو -وهو الأصح-. وقيل: عمرو بن خُويلد. وقيل: كعب بن عمرٍو. وقيل: هانئ بن عمرٍو. أسلم قبل فتح مكة، وكان يحمل أحد ألوية بني كعب يوم فتح مكة، توفي سنة ثمانٍ وستين (٦٨هـ). (انظر: **الطبقات الكبير**- لابن سعد: (١٩٩/٥). **والاستيعاب في معرفة الأصحاب**- لابن عبد البر: (ص٨٢١). **والإصابة في تمييز الصحابة**، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ): (٣٤٤/١٢)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، الطبعة الأولى (١٤٢٩هـ)).

(٤) هو عبد الرحمن بن إسحاق بن الحارث القُرَشي المَدَني، ويعرف بعبَّاد القُرَشي. (انظر: **التاريخ الكبير**، محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ): (٢٥٨/٥)، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة (١٤٠٧هـ)، **والجرح والتعديل**- لابن أبي حاتم: (٢١٢/٥)، **وتاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلّها من الأماثل أو =**

فخالفهما، فرواه عن سعيد المَقْبُري، عن أبي هريرة. والحديث عندي حديث مالك وابن عجلان، وأخطأ عبد الرحمن بن إسحاق".[١]

وإنَّ ما توصَّل إليه ابن المَدِيني؛ كان نتيجة لمعارضته روايات الحديث، حيث تبين له بعد جمع طرقه ومقابلتها، أنَّ هذا الحديث أخطأ فيه عبد الرحمن بن إسحاق، فَرَوَاه عن سعيد المَقْبُري عن أبي هريرة.

المطلب الثالث: تقوية الحديث بالمعارضة:

تعتبر المعارضة أحد سُبُل تقوية الحديث،[٢] ذلك لأن "الاعتبار" عند المحدثين قائمٌ على المعارضة، حيث يجمع النَّاقد روايات الحديث، ويقابل بينها، فيعرف المتابِع والشاهد.

ويُعرَّف "**الاعتبار**" بأنَّه: "هو أنْ تأتي إلى حديثٍ لبعض الرُّواة، فتعتبرُه بروايات غيره من الرُّواة بِسَبْرِ طُرُقِ الحديث ليُعْرَف هل شاركه في ذلك الحديث راوٍ غيره فَرَوَاه عن شيخه أم لا؟".[٣]

فالاعتبار هو تتبع طرق الحديث الذي يُظَن أنَّه فرد ليُعلم هل له مُتَابع أو شاهد أم لا؟[٤]

= **اجتاز بنواحيها من واريها وأهلها**، علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت: ٥٧١هـ): (١٩٠/٣٤)، تحقيق: عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر- بيروت، الطبعة (١٤١٦هـ)).

(١) **العلل**، علي بن عبد الله بن جعفر المَديني (ت: ٢٣٤هـ): (ص٧٨)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي- بيروت، الطبعة الثانية (١٩٨٠م).

(٢) حيث يتقوى الحديث أيضًا بأمور أخرى، مثل: قول الصحابي، وموافقة القرآن أو الإجماع أو أصول الشرع أو تلقي العلماء له وتداوله بينهم دون نكير، وبموافقة القياس، وغير ذلك. وهي معتبرة عند الفقهاء دون المحدثين. (انظر للتوسع: **تقوية الحديث الضعيف بين الفقهاء والمحدثين**، د. محمد بن عمر بازمول، (ص٢١٦ وما بعدها)، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج ١٥، ع ٢٦، (صفر١٤٢٤هـ). **ومناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة**، د. مرتضى الزين أحمد: (ص٢٢- ٢٧)، مكتبة الرشد- الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ)).

(٣) **شرح التَّبصرة والتَّذْكرة**، عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت: ٨٠٦هـ): (٢٥٨/١)، تحقيق: د. عبد اللطيف الهميم، والشيخ ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ).

(٤) انظر: **توجيه النَّظر إلى أصول الأثر**، طاهر الجزائري الدمشقي (ت: ١٣٣٨هـ): (٤٩١/١)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية- حلب، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ).

فهو يعتمد على المُعارضة بين الرِّوايات، حيث يتم سَبْر طُرُق الحديث ثم مقابلة الأسانيد والمتون، لمعرفة هل تابع هذا الرَّاوي أحدٌ في روايته عن شيخه أم لا؟ وهل يوجد لهذا المتن شاهد أم لا؟

وفيما يلي بيان أنواع الحديث الذي يتقوى بالمعارضة مع التمثيل.

أولًا: الحديث الحسن يرتقي إلى درجة الصحيح لغيره بالمعارضة:

يرتقي الحديث الحسن إلى درجة الصحيح لغيره بالمعارضة، أي بجمع طرق الحديث ثم مقابلتها لمعرفة وجود المتابِع والشاهد.

وفي ذلك يقول ابن الصلاح: "إذا كان راوي الحديث متأخرًا عن درجة أهل الحفظ والإتقان، غير أنَّه من المشهورين بالصدق والسِّتْر، ورُوِي مع ذلك حديثُه من غير وجه، فقد اجتمعت له القوة من الجِّهتين، وذلك يُرَقّي حديثَه من درجة الحَسَن إلى درجة الصَّحيح".[1]

وهذا ما نصَّ عليه غير واحدٍ من الأئمة منهم: النَّووي،[2] والطِّيبي،[3] والزَّركشي،[4]

---

(١) **علوم الحديث:** (ص٣٤- ٣٥).

(٢) انظر: **التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النَّذير:** (ص٣٠).

(٣) انظر: **الخلاصة في أصول الحديث**، الحسين بن عبد الله الطيبي (ت: ٧٤٣هـ): (ص٤٧)، تحقيق: صبحي السامرائي، عالم الكتب، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ).

والطِّيبي: هو الحسين بن عبد الله بن محمد الطِّيبي، صاحب كتاب شرح المشكاة –واسمه الكاشف عن حقائق السُّنَن–، كان الطِّيبي ذا ثروة من الإرث والتجارة، فلم يزل ينفق ذلك في وجوه الخيرات، إلى أن كان في آخر عمره فقيرًا. وكان شديد الرد على الفلاسفة والمبتدعة، ملازمًا لتعليم الطلبة والإنفاق على ذوي الحاجة منهم، آية في استخراج الدقائق من الكتاب والسُّنَّة، متواضعًا. توفي سنة (٧٤٣هـ). (انظر: **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ): (٦٨/٢)، دار الجيل- بيروت، الطبعة (١٤١٤هـ)، **والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، محمد بن علي الشوكاني (ت: ١١٧٣هـ): (ص٢٦٨)، تحقيق: محمد حسن حلاق، دار ابن كثير- دمشق، الطبعة الأولى (١٤٢٧هـ)).

(٤) انظر: **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، محمد بن جمال الدين الزَّركشي (ت: ٧٩٤هـ): (١٠٠/١)، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف- الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ).

والعِراقي،[١] وابن حجر.[٢]

وقد أَطْلَقَ عليه الأئمة اسم "**الصَّحيح لغيره**".

قال الجَّزائري:[٣] "إذا جاء الحديث الحسن لذاته من وجه آخر انْجَبَرَ ما فيه من خِفَّة الضَّبط؛ فيرتقي بذلك من درجته وهي الدَّرجة الأولى من قسمي الحسن إلى درجة الصَّحيح وهي الدَّرجة الأخيرة منه، **ويسمَّى هذا النَّوع بالصَّحيح لغيره**".[٤]

ويقول الدكتور محمود الطَّحَّان: "**الصَّحيح لغيره:** هو الحسن لذاته إذا رُوِيَ من طريق آخر مِثْلُهُ أو أقوى منه، وسُميَّ صحيحًا لغيره لأنَّ الصِّحة لم تأت من ذات السَّند، وإنما جاءت من انْضِمَامِ غيره له".[٥]

❖ مثال على ارتقاء الحديث الحسن إلى الصحيح لغيره بالمعارضة:

إنَّ أشهر الأمثلة على ارتقاء الحديث الحسن إلى الصَّحيح لغيره،[٦] هو حديث أبي هريرة

---

(١) انظر: **شرح التَّبصرة والتَّذكرة:** (١٦٠/١).

(٢) انظر: **نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ): (ص٨٢)، تحقيق: عبد الحميد بن صالح سبر، دار ابن حزم- بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٧هـ).

(٣) **الجزائري:** هو طاهر بن صالح (أو محمد صالح) بن أحمد الجزائري الأصل دمشقي المولد والدار. يعتبر من أكابر العلماء باللغة والأدب في عصره. كان كَلِفًا باقتناء المخطوطات والبحث عنها، فساعد على إنشاء "دار الكتب الظاهرية" في دمشق، و"المكتبة الخالدية" في القدس. وكان يحسن أكثر اللغات الشرقية كالعبرية والسريانية والحبشية والزواوية والتركية والفارسية، وله نحو عشرين مصنفًا، منها: الجواهر الكلامية في العقائد الإسلامية، والتبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن. توفي سنة (١٣٣٨هـ). (انظر: **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، إسماعيل باشا البغدادي (ت: ١٣٣٩هـ): (٤٣٢/١)، دار إحياء التراث العربي- بيروت، **والأعلام**- للزِركلي: (٢٢١/٣)، **ومعجم المؤلفين**، عمر رضا كحالة: (١١/٢)، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٤هـ)).

(٤) **توجيه النظر إلى أصول الأثر**- للجزائري: (٣٦٣/١).

(٥) **تيسير مصطلح الحديث**، د. محمود الطَّحان: (ص٤٣)، مركز الهدى للدراسات- الإسكندرية، الطبعة السابعة، (١٤٠٥هـ).

(٦) مثَّل ابن الصلاح بهذا الحديث على ارتقاء الحديث من الحسن إلى الصحيح لغيره، وتبعه من جاء بعده، منهم: العراقي، وابن حجر، والسخاوي، والسيوطي. (انظر: **علوم الحديث**- لابن الصلاح: (ص٣٥)، **وشرح التبصرة** =

عن النَّبـي صلَّى الله عليه وسلَّم أنَّه قال: "**لَـوْلَا أنْ أشُـقَّ علـى أُمَّتِـي لأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْـدَ كُلِّ صَلَاةٍ**".(١)

حيث رُوِيَ هذا الحـديث منْ طُرُقٍ، مِنْـهَا:

ما رواه التِّرمـذي مِنْ طريق محمد بن عمرو، عنْ أبي سَلَمَة بن عبد الرَّحمن بن عَوف، عنْ أبي هريرة، عنْ النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم.

والحديث من جِهَــة محمد بن عمـرو؛ حسنٌ لسـوءِ حفظـه؛(٢) لكن تبيَّن بمعارضـة روايات هذا الحديث أنَّه قد رُوِيَ منْ طُـرُقٍ أخـرى عن أبي هريرة، فيرتقي الحديث بها، ولــذا قال الترمـذي:

= **والتذكرة**- للعراقي: (١٦٠/١)، **والنكت على كتاب ابن الصلاح**، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ): (٤١٦/١)، تحقيق: د. ربيع بن هادي عمير، دار الراية- الرياض، الطبعة الثالثة (١٤١٥هـ)، **وفتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت: ٩٠٢هـ): (١٣١/١)، تحقيق: د. عبد الكريم بن عبد الله الخضير، د. محمد بن عبد الله آل فهيد، مكتبة دار المنهاج- الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٦هـ)، **وتدريب الرَّاوي في شرح تقريب النَّواوي**، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ): (٨٩/١)، تعليق: صلاح بن محمد عويضة، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى).

(١) أخرجه البخاري ومسلم في "**صحيحيهما**" بنحوه، والنسائي في "**سننه**" بلفظه، من طريق الأعرج. والتِّرمذي في "**سننه**" بلفظه من طريق أبي سلمة. وابن ماجه في "**سننه**" بلفظه من طريق سعيد بن أبي سعيد المَقْبُري. ثلاثتهم عن أبي هريرة، به. (انظر: **الجامع الصحيح**: كتاب الجمعة/ باب السِّواك يوم الجمعة/ (حديث رقم: ٨٨٧- ٤/٢). **صحيح مسلم**: كتاب الطَّهارة/ باب السِّواك/ (حديث رقم: ٢٥٢- ١٣٢/١). **سنن النسائي**، أحمد بن شعيب النسائي (ت: ٣٠٣هـ): كتاب الطهارة/ باب الرخصة في السِّواك بالعَشِيِّ للصائم/ (حديث رقم: ٧- ص١٠)، اعتنى به: مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف- الرياض، الطبعة الأولى. **سنن الترمذي**: كتاب الطهارة عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم/ باب ما جاء في السواك/ (حديث رقم: ٢٢- ص١٧). **سنن ابن ماجه**، محمد بن يزيد القزويني (ت: ٢٧٣هـ): كتاب الطهارة وسُنَنِها/ باب السِّواك/ (حديث رقم: ٢٨٧- ص٦٨)، اعتنى به: مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف- الرياض، الطبعة الأولى).

(٢) محمد بن عمرو بن عَلْقَمة بن وقَّاص الليثي، أبو عبد الله: **صدوق يخطئ**، توفي سنة (١٤٥هـ، وقيل: ١٤٤هـ). وقد تكلّم فيه الأئمة لسوء حفظه، ووثَّقه آخرون.

فَمِمَّن وثَّقَه: الإمام ابن المبارك، قال: "لم يكن به بأس". وقال علي بن المَدِيني: "سمعت يحيى بن سعيد القطَّان وسُئِلَ عن سُهيل بن أبي صالح ومحمد بن عمرو بن عَلْقَمة، فقال: محمد بن عمرو أعلى منه". ورُوي عن القَطَّان قوله: "وأما محمد بن عمرو فرجلٌ صالحٌ ليس بأحفظ النَّاس للحديث". ووثقه يحيى بن معين في روايـة. =

= ووثَّقه علي بن المَدِيني، وقال أبو حاتم: "صالح الحديث يكتب حديثه، وهو شيخ". وعدَّه التِّرمذي ممن تُكلِّم فيهم من قِبَلِ حِفْظِهِم، فضَّعفهم جَمَاعَة، ووثَّقهم آخرون لجلالتهم وصِدْقِهم. وقال النَّسائي: "ليس به بأس"، وقال في موضع أخر: "ثقة". وذكره ابن حبان في الثِّقات، وقال: "كان يخطئ". وقال ابن عدي: "ولمحمد بن عمرو بن علقمة حديثٌ صالح، وقد حدَّث عنه جماعة من الثِّقات كل واحدٍ منهم ينفرد عنه بنسخة، ويغرب بعضهم على بعض، وروى عنه مالك غير حديث في "الموطأ" وغيره، وأرجو أنه لا بأس به". ووثَّقه ابن شاهين. وقال الذهبي في "المغني في الضعفاء": "حسن الحديث، أخرج له البخاري ومسلم متابعة". وذكره فيمن تكلِّم فيه وهو موثَّق أو صالح الحديث، وقال عنه: "صدوق". وقال ابن حجر: "صدوق له أوهام".

وممَّن ضَعَّفَه: يحيى بن سعيد القطَّان، سأله علي بن المَدِيني: "محمد بن عمرو كيف هو؟ فقال: ليس مِمَّن تريد كان يقول: أشياخنا أبو سلمة ويحيى بن عبد الرحمن بن حَاطِب، قال يحيى: وسألت مالكًا –يعني ابن أنس– عن محمد بن عمرو؛ فقال فيه نحوًا مما قلت لك". ولذلك قال ابن المديني: "كان يحيى بن سعيد يضَّعِفَه بعض الضَّعف". وقال ابن سعد: "كان كثير الحديث، يُسْتَضْعَفُ". و"سُئِلَ يحيى بن معين عن محمد بن عَجْلان، أهو أحبُّ إليك أم محمد بن عمرو؟ فقال: سبحان الله! سبحان الله! ما يشك في هذا أحد. أو كما قال يحيى: محمد ابن عَجْلان، أوثق من محمد بن عمرو، ولم يكونوا يكتبون حديث محمد بن عمرو حتى اشتهاها أصحاب الإسناد، فكتبوها". وفي رواية عن ابن معين أنَّه سُئِلَ عنه، فقال: "ما زال الناس يَتَّقُون حديثه. قيل له: وما علَّة ذلك؟ قال: كان محمد بن عمرو يحدث مرة عن أبي سلمة بالشيء رأيه ثم يحدث به مرة أخرى عن أبي سَلَمَة عن أبي هريرة". وقال الجُوزَجاني: "ليس بقوي الحديث ويشتهى حديثه". وذكره العقيلي في الضعفاء.

(انظر: **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، علاء الدين مُغْلَطاي بن قَلِيج (ت: ٧٦٢هـ): (٣٠١/١٠)، تحقيق: عادل بن محمد، وأسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر– القاهرة، الأولى (١٤٢٢هـ)، **والجرح والتعديل**– لابن أبي حاتم: (٣١/٨)، **والكامل في ضعفاء الرجال**– لابن عدي: (٤٥٥/٧)، **ومعرفة الرجال**– للإمام أبي زكريا يحيى بن معين (ت: ٢٣٣هـ): (١٠٧/١)، تحقيق: محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية– دمشق، الطبعة (١٤٠٥هـ)، **وسؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني في الجرح والتعديل**: (ص٩٤)، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف– الرياض، الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ)، **وكتاب العلل** (آخر سنن الترمذي): (ص٨٨٩– ٨٩٠)، **وتهذيب الكمال في أسماء الرجال**– للمِزِّي: (٢١٧/٢٦)، **والثقات**– لابن حبان: (٣٧٧/٧)، **وتاريخ أسماء الثقات ممن نُقِلَ عنهم العلم**، عمر بن أحمد المعروف بابن شاهين (ت:٣٨٥هـ): (ص٢٨٣)، تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية– بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ)، **والمغني في الضعفاء**، محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ): (٢٤٩/٢)، تحقيق: نور الدين عتر، إدارة إحياء التراث الإسلامي– قطر، **ومن تُكلِّم فيه وهو موثَّق أو صالح الحديث**، محمد بن أحمد الذهبي (ت:٧٤٨هـ): (ص٤٦١)، تحقيق: عبد الله الرحيلي، الطبعة الأولى (١٤٢٦هـ)، **وتقريب التهذيب**– لابن حجر: (ص٨٨٤)، **والطبقات الكبير**– لابن سعد: (٥٣٠/٧)، **والتاريخ لابن معين– رواية الدُّوري**: (٢٢٥/٣– ٢٢٦)، =

"وحديث أبي سَلَمَة، عن أبي هريرة وزيد بن خالد،[1] عن النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم كِلَاهُمَا عندي صَحيح، لأنَّه قد رُوِيَ من غير وجهٍ عن أبي هريرة، عَنِ النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم هذا الحديثُ. وحديثُ أبي هريرة إنَّما صُحِّحَ لأنَّه قد رُوي من غير وجهٍ".[2]

وقال ابن الصلاح: "فمحمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصِّدق والصِّيانة، لكنه لم يكن من أهل الإتقان، حتى ضَعَّفه بعضهم من جهة سوء حفظه، ووثَّقه بعضهم لصدقه وجلالته، فحديثه من هذه الجِّهة حسن، فلما انضم إلى ذلك كونه رُوِيَ من أوجهٍ أُخَر زال بذلك ما كنا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه وانجبر به ذلك النَّقص اليسير، فصح هذا الإسناد والتحق بدرجة الصَّحيح".[3]

ثانيًا: الحديث الضعيف يرتقي إلى الحسن لغيره بالمعارضة:

يرتقي الحديث الضعيف إلى درجة الحسن لغيره، إذا تبيّن بجمع طرقه ومعارضتها أنَّ المتن قد رُوِيَ مثله أو نحوه من وجهٍ آخر أو أكثر.

قال ابن الصلاح في أقسام الحديث الحَسَن، أنَّه قسمين: أحدهما –وهو الحَسَن لغيره كما قال السَّخاوي–:[4] "الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستورٍ لم تتحقق أهليته غير أنه ليس مغفلًا كثير الخطأ فيما يرويه ولا هو متهم بالكذب في الحديث؛ أي لم يظهر منه تَعَمُّد الكذب في الحديث ولا سبب آخر مُفَسِّقٌ، ويكون متن الحديث مع ذلك قد عُرِفَ بأن رُوِيَ مثلُه أو نحوه من

= **وأحوال الرجال**– للجُوزَجاني: (ص٢٤٣)، **والضعفاء**، محمد بن عمرو العقيلي (ت: ٣٢٣هـ): (١٢٦٧/٤)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي– الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ)).

(١) أورد التِّرمذي الحديث من طريق أبي سلَمة، عن أبي هريرة، وعن زيد بن خالد الجُهَنِي، وإلي هذين الطريقين يشير.

(٢) **سنن الترمذي**: كتاب الطهارة عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم/ باب ما جاء في السواك/ (حديث رقم: ٢٢– ص١٧).

(٣) **علوم الحديث**– لابن الصلاح: (ص٣٥).

(٤) **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**: (١٢٣/١).

وجهٍ آخر أو أكثر حتى اعتضد بمتابعةِ مَنْ تابعَ راوِيَه على مثله أو بما لَه من شاهدٍ وهو ورود حديث آخر بنحوه فَيَخْرُج بذلك عن أن يكون شاذًا ومنكرًا".[١]

وليس كل الحديث الضعيف يرتقي إلى الحسن لغيره، فهناك ضعف يزول بمجيئه من وجوه أخرى، وذلك إذا كان ضعفه ناشئًا من ضعف حفظ راويه الصدوق الأمين. وهناك ما لا يؤثر فيه مجيئه من طرق أخرى، وذلك إذا كان الضعف لفسق الرَّاوي.

قال ابن الصلاح: "ليس كل ضعفٍ في الحديث يزول بمجيئه من وجوه، بل ذلك يتفاوت، فمنه ضعفٌ يزيله ذلك، بأن يكون ضعفه ناشئًا من ضعف حفظ راويه مع كونه من أهل الصِّدق والدِّيانة. فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجهٍ آخر عرفنا أنه ممّا قد حفظه ولم يختل فيه ضبطه له. وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال زال بنحو ذلك، كما في المُرْسَل الذي يُرْسِلُه إمام حافظ إذ فيه ضعف قليل يزول بِرِوايَتِه من وَجهٍ آخر".[٢]

❖ مثال على ارتقاء الحديث الضعيف إلى الحسن لغيره بالمعارضة:

ما رواه الترمذي في سننه قال: حدَّثنا قُتَيبة (يعني ابن سعيد)، حدَّثنا محمد بن فُضَيل، عن سالم بن أبي حَفصة والأعمش وعبد الله بن صُهْبان وابن أبي ليلى (يعني محمد بن عبد الرحمن) وكَثير النَّوَّاء كُلِّهم، عن عطيَّة، عَن أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِي، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيه وَسَلَّمَ: "**إِنَّ أَهْلَ الدَّرَجَاتِ الْعُلَى لَيَرَاهُمْ مَنْ تَحْتَهُمْ كَمَا تَرَوْنَ النَّجْمَ الطَّالِعَ فِي أُفُقِ السَّمَاءِ، وَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ مِنْهُمْ وَأَنْعَمَا**".[٣]

قال الترمذي: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وقد رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ عَطِيَّةَ[٤] عَنْ أَبِي سَعِيدٍ".[١]

---

(١) **علوم الحديث**- لابن الصلاح: (ص٣١).

(٢) **علوم الحديث**: (ص٣٤)، وانظر: **التَّقريب والتَّيسير لمعرفة سنن البشير النَّذير**- للنووي: (ص٣١).

(٣) **أَنْعَمَا**: أي زادا وفَضَلا، وقيل: معناه صارا إلى النعيم ودخلا فيه. (انظر: **النهاية في غريب الحديث والأثر**، المبارك بن محمد الجزري (ت: ٦٠٦هـ): (٨٣/٥)، تحقيق: محمود الطناحي، وطاهر الزَّاوي، دار إحياء التراث العربي- بيروت).

(٤) عطية بن سعد بن جُنادة العَوْفي، أبو الحسن. من مشاهير التابعين، توفي سنة (١١١هـ). (انظر: **الطبقات الكبير**- لابن سعد: (٤٢١/٨). **والجرح والتعديل**- لابن أبي حاتم: (٣٨٢/٦). **وسير أعلام النبلاء**- للذهبي: (٣٢٥/٥)).

والحديث إسناده ضعيف؛ لأن فيه عبد الله بن صُهْبان وكثير النَّوَّاء؛ كلاهما ضعيف.[٢]

لكن الترمذي حسَّن الحديث لمجيئه من طرق أخرى عن عطية بن سعد عن أبي سعيد الخُدري.

وإنَّ معرفة طرق الحديث يتم بجمع رواياته ومقابلتها، أي: بالمعارضة.

---

(١) **سنن الترمذي:** كتاب المناقب عن رسول الله صلى الله عليه وسلَّم/ باب مناقب أبي بكر الصديق رضي الله عنه واسمه عبد الله بن عثمان ولقبه عتيق/ (حديث رقم: ٣٦٥٨- ص٨٣١).

والحديث أخرجه أحمد بن حنبل في "**مسنده**" بنحوه: (حديث رقم: ١١٨٨٢- ٣٨٢/١٨)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط١. وأبو يعلى في "**مسنده**" بلفظه: (حديث رقم: ١٢٩٩- ٤٧٣/٢)، تحقيق: حسين أسد، دار المأمون- دمشق، ط١.

من طريق محمد بن فُضيل، به. غير أنَّ أبا يعلى لم يذكر الأعمش.

وأخرجه ابن ماجه في "**سننه**": (باب في فضائل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم/ حديث رقم: ٩٦- ص٣٣)، وابن أبي شيبة في "**المصنف**": (كتاب الفضائل/ ما ذُكِر في أبي بكر الصديق رضي الله عنه/ حديث رقم: ٣٢٥٨٨- ٢٦/١٧)، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة- جدة، ط١. وأحمد في "**المسند**": (الأحاديث: ١١٢١٣، ١١٦٩٠، ١١٩٣٩- ٣١٠/١٧، ٢٢٣/١٨، ٤٢٢/١٨)، وأبو يعلى في "**مسنده**": (حديث رقم: ١١٧٨- ٤٠٠/٢)، من طريق الأعمش، بنحوه.

والحميدي في "**مسنده**"، من طريق مالك بن مِغْوَل، بنحوه: (حديث رقم: ٧٧٢- ٢٠/٢)، تحقيق: حسين أسد، دار السقا- دمشق، ط١.

كلاهما عن عطية، به.

وأخرجه أحمد بن حنبل في "**مسنده**": (حديث رقم: ١١٢٠٦- ٣٠١/١٧)، من طريق أبي الوَدَّاك، عن أبي سعيد الخُدري، به، بنحوه.

(٢) **عبد الله بن صُهبان، أبو العَنْبَس:** "لين الحديث"، لم يروِ له من أصحاب الكتب الستة غير الترمذي؛ وقد روى له حديثًا واحدًا. (انظر: **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**- للمِزي: (١٢٨/١٥)، و**تقريب التهذيب**- لابن حجر: (ص٥١٦)).

أما **كثير بن إسماعيل ويقال: ابن نافع النَّوَّاء، أبو إسماعيل:** "ضعيف". (انظر: **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**- للمِزي: (١٠٣/٢٤)، **وتقريب التهذيب**- لابن حجر: (ص٨٠٧)).

المبحث الثاني

طُرُق المعارضة عند نُقَّادِ الحديث وكيفيتها

تنوعت طرق المعارضة عند نقَّاد الحديث، وبحسب ما تيسَّر لي الاطلاع عليه ممَّا كُتِبَ في المعارضة، وبالنَّظر إلى أقوال الأئمة في الجرح والتعديل وعلل الحديث، تبيَّن لي أنَّ أشهر طرق المعارضة؛ ما يلي:

١) معارضة حديث الرَّاوي بروايته في أزمان مختلفة.
٢) معارضة أحاديث الرُّواة عن شيخٍ معين.
٣) معارضة حديث الرَّاوي بحديث شيخه.
٤) معارضة حفظ الرَّاوي بكتابه.
٥) المعارضة على الأبواب.
٦) معارضة روايات الحديث الواحد.
٧) معارضة حديث الرَّاوي باعتبار شيوخه.
٨) معارضة حديث الرَّاوي باعتبار تلاميذه.
٩) المعارضة بين الرُّواة الأقارب.
١٠) المعارضة بين الأقران.
١١) معارضة أحاديث الرَّاوي باعتبار البلدان.

وفي المطالب التالية سأتحدث عن هذه الأنواع، وأورد نماذج عليها.

المطلب الأول: معارضة حديث الرَّاوي بروايته في أزمان مختلفة:

تعتمد هذه الطريقة من المعارضة؛ على سماع الحديث من الرَّاوي مرتين أو أكثر، في فترات زمنية متباعدة قد تصل إلى سنوات، ويقوم النَّاقد بمعارضة هذه الروايات، ويَنْظُر هل اختلفت الألفاظ أو تغيرت؟ وفي هذه الطريقة –غالبًا– النُّقَّاد يرون الرُّواة ويسمعوا منهم.

وقد استخدمت عائشة –رضي الله عنها– هذا النوع من المعارضة كما تقدَّم،[1] ولعلَّها أول من استخدمه.

وفائدة هذا النوع من المعارضة هو: معرفة مدى ضبط الرَّاوي وصِدْقِه، وهل تغير حفظه أو اختلط.

<u>ومن الأمثلة على هذه الطريقة:</u>

١) ما رواه البخاري عن عُرْوة بن الزُّبير رضي الله عنه، قال: "**حَجَّ عَلَيْنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْرٍو؛ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: "إِنَّ اللهَ لَا يَنْزِعُ الْعِلْمَ بَعْدَ أَنْ أَعْطَاكُمُوهُ انْتِزَاعًا، وَلَكِنْ يَنْتَزِعُهُ مِنْهُمْ مَعَ قَبْضِ الْعُلَمَاءِ بِعِلْمِهِمْ فَيَبْقَى نَاسٌ جُهَّالٌ يُسْتَفْتَوْنَ فَيُفْتُونَ بِرَأْيِهِمْ، فَيُضِلُّونَ وَيَضِلُّونَ**".

فَحَدَّثْتُ بِهِ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ إِنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَمْرٍو حَجَّ بَعْدُ، فَقَالَتْ: يَا ابْنَ أُخْتِي، انْطَلِقْ إِلَى عَبْدِ اللهِ فَاسْتَثْبِتْ لِي مِنْهُ الَّذِي حَدَّثْتَنِي عَنْهُ، فَجِئْتُهُ فَسَأَلْتُهُ فَحَدَّثَنِي بِهِ كَنَحْوِ مَا حَدَّثَنِي، فَأَتَيْتُ عَائِشَةَ فَأَخْبَرْتُهَا فَعَجِبَتْ، فَقَالَتْ: وَاللهِ لَقَدْ حَفِظَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْرٍو".[2]

فعائشة –رضي الله عنها– أرادت أن تتثبت مما رواه عبد الله بن عمرو –رضي الله عنه–، فأرسلت إليه عُروة بن الزُّبير –رضي الله عنه– بعد زمن ليسمع الحديث منه مرةً أخرى، ولمَّا حدَّث عبد الله بالحديث كنحو ما حدَّث به أول مرة، قالت: "**وَاللهِ لَقَدْ حَفِظَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْرٍو**".

٢) قال حمَّاد بن زيد –وهو من تلاميذه–: "كان أبو هارون العَبْدِي[3] كذابًا يروي بالغداة شيئًا

---

(١) انظر: (ص٥٠) من هذا البحث.

(٢) **الجامع الصحيح:** كتاب الاعتصام بالكتاب والسُّنَّة/ باب ما يذكر من ذمّ الرأي وتكلُّف القياس/ (حديث رقم: ٧٣٠٧- ٩/١٠٠).

(٣) هو عُمَارة بن جُوَيْن، قال عنه ابن حجر: "متروك –ومنهم من كذّبه– شيعي"، توفي سنة: (١٣٤هـ). روى له الترمذي وابن ماجه. (انظر: **الطبقات الكبير**– لابن سعد: (٩/٢٤٥)، **وتهذيب الكمال في أسماء الرجال**– للمِزي: (٢١/٢٣٢)، **وتاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**– للذهبي: (٨/٥٠١)، **وتقريب التهذيب**– لابن حجر: (ص٧١١)).

وبالعشي شيئًا".[١]

وقد استدل حمَّاد بن زيد على كذب الرَّاوي باختلاف حديثه في كل مرة.

٣) قال إبراهيم النَّخَعي لعُمَارة بن القَعْقَاع: "إذا حدَّثتني فحدِّثني عن أبي زُرعة بن عمرو بن جَرير، فإنَّه حدَّثني مرةً بحديثٍ ثم سألته بعد ذلك بسنين فما أخرم منه حرفًا".[٢]

ويلاحظ هنا أنَّ إبراهيم النَّخَعي سمع الحديث من أبي زُرعة مرةً، ثم سأله بعد ذلك بسنين أن يحدِّثه، فتبيّن له بمقابلة الرِّوايتين شدة ضبطه للحديث.

المطلب الثاني: معارضة أحاديث الرُّواة عن شيخٍ معين:

يقوم النُّقَّاد بمعارضة أحاديث الرُّواة الذين يشتركون في الرواية عن شيخٍ معين.

وفائدة هذا النوع من المعارضة هو: معرفة أتقن الرُّواة لحديث هذا الشيخ، كما تفيد في الترجيح بين الروايات عند الاختلاف.

قال ابن حبان مبيِّنًا أتقن الرواة لحديث محمد بن مُسْلِم الزُّهْرِي: "أتقن النَّاس في الزُّهْرِي: مالك (يعني ابن أنس)، ومعمر (يعني ابن راشد)، والزُّبَيْدِي،[٣] ويونس (يعني ابن يزيد)، وعُقَيل (يعني ابن خالد)، وابن عيينة (يعني سفيان). هؤلاء الستة أهل الحفظ والإتقان والضبط والمذاكرة، وبهم يعتبر حديث الزُّهْرِي إذا خالف بعض أصحاب الزُّهْرِي بعضًا في شيءٍ يرويه".[٤]

---

(١) **الجرح والتعديل**- لابن أبي حاتم: (٣٦٤/٦).

(٢) **سنن الترمذي**: كتاب الجهاد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم/ باب ما جاء ما يُكره من الخيل/ (تعليق الترمذي على حديث رقم: ١٦٩٨- ص٣٩٦)، وفي **كتاب العلل** (آخر سنن الترمذي): (ص٨٩١).

(٣) هو: محمد بن الوليد بن عامر الزُّبَيْدي الحِمْصي، أبو الهُذَيل. قال عنه ابن سعد: "كان أعلم أهل الشام بالفتوى والحديث". مات سنة ثمان وأربعين ومائة (١٤٨هـ). **والزُّبَيْدِي**: نسبة إلى قبيلة زُبَيد اليمنية. (انظر: **الطبقات الكبير**- لابن سعد: (٤٧٠/٩)، و**سير أعلام النبلاء**- للذهبي: (٢٨١/٦)، و**الأنساب**- للسَّمْعَاني: ١٣٥/٣).

(٤) **الثقات**- لابن حبان: (٣٤٣/٧).

ومن الأمثلة على هذه الطريقة:

١) قال يحيى بن معين: "سفيان بن عُيَيْنة، أثبت النَّاس في عمرو بن دينار، قيل: حمَّاد بن زيد؟ قال: أعلم بعمرو بن دينار من حمَّاد بن زيد. قيل: فإن اختلف ابن عُيَيْنة وسفيان الثوري في عمرو بن دينار؟ قال: سفيان (يعني ابن عُيَيْنة) أعلم بعمرو منه".(١)

٢) قال يحيى بن معين: "من خالف حمَّاد بن سلمة في ثابت (يعني ابن أسلم البُنَاني)، فالقول قول حمَّاد. قيل له: فسليمان بن مُغِيرة عن ثابت؟ قال: سليمان ثَبْت. وحمَّاد أعلم الناس بثابت".(٢)

٣) قال ابن معين: "أثبت الناس في الزُّهْرِي، مالك بن أنس، ومعمر، ويونس، وعُقَيل، وشُعَيْب ابن أبي حمزة، وسفيان بن عُيَيْنة".(٣)

المطلب الثالث: معارضة حديث الراوي بحديث شيخه:

يقوم النُّقاد بمعارضة حديث الرَّاوي بحديث شيخه، **وفائدة هذا النوع من المعارضة هو:** معرفة مدى ضبط الرَّاوي وصِدْقِه.

ومن الأمثلة على هذه الطريقة:

١) معارضة يحيى بن سعيد القطان لرواية شعبة بن الحجَّاج عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى:

قال يحيى بن سعيد: "روى شعبة عن ابن أبي ليلى، عن أخيه عيسى، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبي أيوب، عن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم في العُطاس.(٤) قال يحيى: ثم لقيت ابن

---

(١) **التاريخ لابن معين- رواية الدُّوري**: (١١٧/٣).

(٢) المصدر نفسه: (٢٦٥/٤).

(٣) المصدر السابق: (١١٦/٣).

(٤) المراد: الحديث الذي رواه الترمذي في "**سننه**"، قال: حدَّثنا محمود بن غَيْلَانَ، حدَّثنا أبو داود، أخبرنا شعبة، أخبرني ابن أبي ليلى، عن أخيه عيسى بن عبد الرحمن، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبي أيُّوبَ؛ أَنَّ =

= رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "**إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَلْيَقُلْ الَّذِي يَرُدُّ عَلَيْهِ: يَرْحَمُكَ اللهُ، وَلْيَقُلْ هُوَ: يَهْدِيكُمُ اللهُ وَيُصْلِحُ بَالَكُمْ**".

ثم قال الترمذي: "هكذا رَوَى شعبة هذا الحديث عن ابن أبي ليلى، عن أبي أيُّوب، عن النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم. وكان ابن أبي ليلى يَضْطَرب في هذا الحديث؛ يقول أحيانًا: عن أبي أيُّوب، عن النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم، ويقول أحيانًا: عن عليّ، عن النَّبي صلى الله عليه وسلَّم". (**سنن الترمذي**: كتاب الأدب عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم/ باب ما جاء كيف تشميت العاطس/ حديث رقم: ٢٧٤١- ص٦١٦).

والحديث أخرجه الطيالسي في "**مسنده**": (حديث رقم: ٥٩٢- ٤٨٣/١)، تحقيق: محمد التركي، هجر للطباعة والنشر، ط١. وأحمد بن حنبل في "**مسنده**": (حديث رقم: ٢٣٥٥٧- ٥٣٧/٣٨)، عن محمد بن جعفر وحجاج بن محمد الأعور، وفي رواية أخرى عن هاشم بن القاسم: (حديث رقم: ٢٣٥٨٧- ٥٥٩/٣٨).

والنسائي في "**السنن الكبرى**": (كتاب عمل اليوم والليلة/ ما يقول إذا عطس/ حديث رقم: ٩٩٧٠- ٩٠/٩)، تحقيق: حسن شلبي، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط١. والحاكم في "**المستدرك**"، من طريق سعيد بن عامر: (كتاب الأدب/ حديث رقم: ٧٧٧٣- ٣٩٩/٤).

والطحاوي في "**شرح معاني الآثار**"، من طريق سعيد بن عامر مقرونًا بوهب بن جرير: (كتاب الكراهة/ باب العاطس يشمَّت/ حديث رقم: ٧٠٣٠- ٣٠٢/٤)، تحقيق: محمد النجار، عالم الكتب، ط١.

جميعهم، عن شعبة، بإسناده.

قال النسائي: "محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ليس بالقوي في الحديث، سيِّئُ الحفظ، وهو أحد الفقهاء".

وقال الحاكم: "هذا من أوهام محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الفقيه الأنصاري القاضي رحمه الله تعالى، فلولا ما ظهر من هذه الأوهام لمَا نسبه أئمة الحديث إلى سوء الحفظ".

وأخرجه ابن ماجه في "**سننه**": (كتاب الأدب/ باب تشميت العاطس/ حديث رقم: ٣٧١٥- ص٦١٥)، وابن أبي شيبة في "**المصنف**": (كتاب الآداب/ ما يقول إذا عطس وما يُقال له/ حديث رقم: ٢٦٥١٩- ٢٧٥/١٣)، وأحمد بن حنبل في "**مسنده**": (حديث رقم: ٩٧٢- ٢٧٥/٢)، من طريق علي بن مُسهر.

وأحمد بن حنبل في "**مسنده**": (حديث رقم: ٩٩٥- ٢٨٧/٢)، والحاكم في "**المستدرك**": (كتاب الأدب/ حديث رقم: ٧٧٧٤- ٣٩٩/٤)، من طريق يحيى بن سعيد.

وأبو يعلى في "**مسنده**": (حديث رقم: ٣٠٦- ٢٦٠/١)، من طريق محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة.

والنسائي في "**السنن الكبرى**": (كتاب عمل اليوم والليلة/ ما يقول إذا عطس/ حديث رقم: ٩٩٦٩- ٩٠/٩)، من طريق أبي عَوانة.

جميعهم، عن ابن أبي ليلى، عن أخيه عيسى، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن علي بن أبي طالب، عن النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم.

أبي ليلى، فحدَّثنا عن أخيه عيسى، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن عليّ، عن النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم".[١]

فهذا الحديث سمعه يحيى القطَّان من شعبة بن الحجَّاج، عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى. ثمَّ سمعه مرةً أخرى من ابن أبي ليلى مباشرةً، فتبيَّن له اضطراب ابن أبي ليلى فيه، حيث كان يحدَّث به أحيانًا عن أبي أيوب، عن النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم، وأحيانًا أخرى عن علي، عن النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم.

٢) معارضة شعبة لحديث سفيان الثوري بحديث شيوخه:

قال شعبة: "سفيان أحفظ مني، ما حدَّثني سفيان عن شيخٍ بشيءٍ فسألته، إلا وجدته كما حدَّثني".[٢]

٣) معارضة أبي حاتم لحديث خليفة بن خياط بحديث شيخه:

قال أبو حاتم: "لا أُحَدِّث عنه (يعني خليفة بن خياط)،[٣] هو غير قوي، كتبت من مسنده أحاديث ثلاثة عن أبي الوليد[٤] فأتيت أبا الوليد وسألته عنها فأنكرها، وقال:

---

(١) **كتاب العلل** (آخر سنن الترمذي): (ص٨٩٠).

(٢) **الكامل في ضعفاء الرجال**- لابن عدي: (١٧٠/١).

(٣) هو الإمام، الحافظ، العلامة، الأخباري، أبو عمرو العُصفري البصري، ويُلقب بشَبَاب، كان صدوقًا نسَّابة، عالمًا بالسِّير والأيام والرِّجال، وثَّقه بعضهم، وليَّنَه آخرون بلا حُجَّة، وقد حدَّث عنه البخاري في صحيحه مقرونًا، توفي سنة أربعين ومئتين (٢٤٠هـ). (انظر: **التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح**، سليمان بن خلف الباجي (ت: ٤٧٤هـ): (٥٧٠/٢)، تحقيق: أحمد لبزار، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- المغرب، **وسير أعلام النبلاء**- للذهبي: (٤٧٢/١١)، **وتهذيب الكمال في أسماء الرجال**- للمِزي: (٣١٤/٨)، **وتهذيب التهذيب**، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ): (٥٥١/١)، اعتنى به: إبراهيم الزيبق، وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة (١٤١٦هـ)).

(٤) هو سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي، الحافظ الكبير، صاحب المسند، أصله فارسي، سكن البصرة، توفي سنة (٢٠٣هـ)، وقيل: (٢٠٤هـ). (انظر ترجمته في: **الطبقات الكبير**: (٢٩٩/٩)، و**تاريخ مدينة السلام**: (٣٢/١٠)، و**سير أعلام النبلاء**: (٣٧٨/٩)، **وشذرات الذهب في أخبار من ذهب**- عبد الحي بن أحمد ابن العماد (ت: ١٠٨٩هـ): (٢٥/٣)، تحقيق: محمود الأرنؤوط، دار ابن كثير- دمشق، الطبعة الأولى، (١٤٠٦هـ)).

ما هذه من حديثي".[١]

المطلب الرابع: معارضة حفظ الرَّاوي بكتابه:

ويُقصد بهذه الطريقة: أنَّ النَّاقد يقارن حديث الرَّاوي إذا حدث من حفظه، بحديثه إذا حدَّث من كتابه؛ ليتبيَّن له مدى ضبطه.

<u>ومن الأمثلة على هذه المعارضة:</u>

١) قال ابن معين في "**محمد بن مسلم الطائفي**": "كان إذا حدَّث من حفظه كأنَّه يخطئ، وكان إذا حدَّث من كتابه، فليس به بأس".[٢]

٢) قال أبو حاتم في "**زهير بن محمد الخُرَاسَاني**": "ما حدَّث من كتبه فهو صالح، وما حدَّث من حفظه ففيه أغاليط".[٣]

٣) قال أحمد بن حنبل في "**أبي عوانة وضَّاح بن عبد الله اليَشْكُري**":[٤] "إذا حدَّث أبو عوانة من كتابه فهو أثبت، وإذا حدَّث من غير كتابه فربما وهم".[٥]

وقال أبو حاتم: "كتبه صحيحة، وإذا حدَّث من حفظه غلط كثيرًا".[٦] وقال أبو زرعة: "ثقة إذا حدَّث من كتابه".[٧]

---

(١) **الجرح والتعديل**- لابن أبي حاتم: (٣٧٨/٣).

ونجد هنا أنَّ أبا حاتم كتب ثلاثة أحاديث من مسند خليفة بن خياط، يرويها عن أبي الوليد الطيالسي، ثم ذهب إلى أبي الوليد فسأله عنها، فأنكرها. فلذلك رأى أبو حاتم أن خليفة ضعيف الحديث.

(٢) **التاريخ لابن معين- رواية الدُّوري**: (٧٦/٣).

(٣) **الجرح والتعديل**- لابن أبي حاتم: (٥٩٠/٣).

(٤) هو الإمام الحافظ، الثبت، محدِّث البصرة، الوضَّاح بن عبد الله، مولى يزيد بن عطاء اليَشْكُري، توفي سنة (١٧٦هـ). (انظر ترجمته في: **تاريخ مدينة السلام**- للخطيب البغدادي: (٦٣٨/١٥)، **وتهذيب الكمال في أسماء الرجال**: (٤٤١/٣٠)، **وسير أعلام النبلاء**: (٢١٧/٩)).

(٥) **الجرح والتعديل**- لابن أبي حاتم: (٤٠/٩).

(٦) المصدر نفسه: (٤١/٩).

(٧) المصدر السابق: (٤١/٩).

المطلب الخامس: المعارضة على الأبواب:

يقوم النُّقاد بمعارضة الأحاديث على الأبواب، **وفائدة هذا النوع من المعارضة هو:** معرفة ما يصح من الحديث في هذا الباب وما لا يصح، كما يعرفون بذلك أصح حديث في هذا الباب.

<u>ومن الأمثلة على ذلك:</u>

١) في الحديث الذي رواه الترمذي عن نصر بن علي، وبشر بن معاذ، قالا: حدَّثنا بشر بن المفضَّل، عن عبد الرحمن بن حرملة، عن أبي ثِفَال المُرِّي (يعني ثُمَامة بن حُصين)، عن رباح بن عبد الرحمن بن أبي سفيان بن حُويطب، عن جدَّته، عن أبيها،[١] قال: سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "**لَا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللهِ عَلَيْهِ**".[٢]

---

(١) هو سعيد بن زيد بن عمرو بن نُفَيل بن عبد العُزَّى العَدَوي، أحد العشرة المشهود لهم بالجنة، كان من السابقين إلى الإسلام، أسلم قبل دخول رسول الله صلى الله عليه وسلم دار الأرقم، وهاجر وشهد أحدًا والمشاهد بعدها، ولم يكن بالمدينة زمان بدر؛ فلذلك لم يشهدها. توفي سنة (٥٠هـ) وقيل غير ذلك. (انظر: **الطبقات الكبير**- لابن سعد: (٣٥٢/٣)، **والاستيعاب في معرفة الأصحاب**- لابن عبد البَّر: (ص٢٦٩)، **والإصابة في تمييز الصحابة**- لابن حجر: (٣٣٧/٤)).

(٢) أخرجه الترمذي في "**السنن**" واللفظ له، (كتاب الطهارة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم/ باب في التسمية عند الوضوء/ حديث رقم: ٢٥- ص١٨)، والطبراني في "**الدعاء**" مطولًا، (حديث رقم: ٣٧٤- ٩٦٩/٢).

من طريق بِشْر بن المُفَضَّل.

وابن أبي شيبة في "**المصنف**" بزيادة، (كتاب الطهارة/ في التسمية في الوضوء/ حديث رقم: ١٥- ٢٢٩/١)، وأحمد بن حنبل في "**المسند**" مطولًا، (حديث رقم: ٢٧١٤٧- ١٢٥/٤٥)، وابن المنذر في "**الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف**" بزيادة، (كتاب صفة الوضوء/ ذكر التسمية عند الوضوء/ (حديث رقم: ٣٤٤- ٣٦٧/١)، تحقيق: أبو حماد حنيف، دار طيبة- الرياض، ط١. والطبراني في "**الدعاء**" مطولًا، (حديث رقم: ٣٧٥- ٩٧٠/٢)، والدارقطني في "**السنن**" بزيادة، (كتاب الطهارة/ باب التسمية على الوضوء/ حديث رقم: ٢٢٩- ١٢٣/١)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط١. والبيهقي في "**السنن الكبرى**" مطولًا، (كتاب الطهارة/ باب التسمية على الوضوء/ حديث رقم: ١٩٣- ٧١/١)، تحقيق: محمد عطا، دار الكتب العلمية- بيروت، ط٣.

من طريق وهيب بن خالد. =

= وأحمد بن حنبل في "**المسند**"، (حديث رقم: ٢٣٢٣٦- ٢٧٢/٣٨، وفي حديث رقم: ٢٧١٤٥- ١٢٤/٤٥). والطبراني في "**الدعاء**"، (حديث رقم: ٣٧٧- ٩٧٠/٢)، وابن الجوزي في "**العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**"، (حديث رقم: ٥٥١- ٣٣٦/١)، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١.

من طريق حفص بن ميسرة مطولًا.

والطبراني في رواية أخرى مطولًا في "**الدعاء**"، (حديث رقم: ٣٧٦- ٩٧٠/٢)، من طريق أبي مَعْشَر.

والبيهقي في "**السنن الكبرى**" مطولًا، (كتاب الطهارة/ باب التسمية على الوضوء/ حديث رقم: ١٩٤- ٧١/١)، من طريق ابن أبي فُدَيْك.

خمستهم عن عبد الرحمن بن حَرْمَلَة، عن أبي ثِفَال، عن رباح بن عبد الرحمن، عن جدته، عن أبيها سعيد بن زيد، عن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم.

وأخرجه ابن ماجه في "**السنن**" بزيادة، (كتاب الطهارة وسُنَنِها/ باب ما جاء في التسمية في الوضوء/ حديث رقم: ٣٩٨- ص٨٧). والطبراني في "**الدعاء**" بزيادة، (حديث رقم: ٣٧٣- ٩٦٨/٢)، من طريق يزيد بن عياض، والطيالسي في "**المسند**" بزيادة، (حديث رقم: ٢٤٠- ١٩٦/١)، من طريق الحسن بن أبي جعفر.

كلاهما عن أبي ثِفَال به.

قال الترمذي عن أحمد: "لا أعلم في هذا الباب حديثًا له إسنادٌ جيد".

وقال ابن الجوزي أنَّ الحديث لا يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

والحديث **إسناده ضعيف جدًا**، ففيه ثلاثة مجاهيل الأحوال- كما بيَّنهم ابن القطان في "**بيان الوهم والإيهام**":

الأول: أبو ثِفَال، واسمه: ثُمَامَة بن وائل بن حُصين، وقد ينسب لجده، وقيل: اسمه وائل بن هاشم بن حُصَين، المُرّي. قال ابن حجر: "مقبول". (انظر: **تقريب التهذيب:** ص١٩٠).

الثاني: رباح بن عبد الرحمن بن أبي سفيان بن حُويطب القرشي، أبو بكر الحُويطِبي، وقد ينسب إلى جد أبيه. قال ابن حجر: "مقبول". (انظر: **تقريب التهذيب:** ص٣١٧).

الثالث: جدة رباح، واسمها: أسماء بنت سعيد بن زيد بن عمرو بن نُفيل، قال ابن حجر: "لم تسم في الكتابين، وسماها البيهقي، ويقال: إن لها صحبة". وقال في الإصابة: "لها ولأبيها صحبة". (**تقريب التهذيب:** (ص١٣٤٣)، **والإصابة في تمييز الصحابة:** (١٢٦/١٣)).

وقال ابن القطان إنَّ قول البخاري: "إنَّه أحسن شيء في هذا الباب" قد يُوهم فيه أنَّه حسن، وليس كذلك، وما هو إلا ضعيف جدًا، وإنَّما معنى كلام البخاري: "إنه أحسن ما في الباب على علَّته". (انظر: **بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام**، علي بن محمد الفَاسِي (ت: ٦٢٨هـ): (٣١٣/٣- ٣١٤)، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة- الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ)).

قال البخاري: "ليس في هذا الباب حديثٌ أحسن عندي من هذا".[١]

٢) في حديثٍ رواه العُقيلي من طريق سيف بن سليمان، عن قيس بن سعد، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس رضي الله عنهما: "**أَنَّ النَّبِي صلَّى الله عَلِيه وسلَّم قَضَى بِاليَمِينِ مَعَ الشَّاهِد**".

قال العقيلي: "أحسن حديث في باب اليمين مع الشاهد عندنا حديث سيف هذا،[٢] وسائر الروايات فيها لين".[٣]

المطلب السادس: معارضة روايات الحديث الواحد:

يستخدم النُّقّاد هذه الطريقة للكشف عن علل الحديث، حيث يتم جمع طرق الحديث ومعارضتها.

<u>ومن الأمثلة على ذلك:</u>

---

(١) **علل الترمذي الكبير**، ترتيب: أبو طالب عقيل بن عطيَّة القاضي (ت: ٦٠٨هـ): (ص٣١- ٣٢)، تحقيق: صبحي السامرائي، وآخرون، عالم الكتب- بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ).

(٢) أخرجه مسلم في "**الصحيح**" من طريق زيد بن حُبَاب، بلفظ: "**أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلَّى الله عليه وسلَّم قَضَى بِيَمِينٍ وَشَاهِدٍ**".

وأخرجه أحمد بن حنبل في "**المسند**"، والنسائي في "**السنن الكبرى**" من طريق عبد الله بن الحارث، باللفظ نفسه.

كلاهما من طريق سيف بن سليمان، به.

وقال النسائي: "هذا إسنادٌ جيد، وسيف ثقة".

(انظر: **صحيح مسلم:** كتاب الأقضية/ باب القضاء باليمين مع الشاهد/ (حديث رقم: ١٧١٢- ٨١٨/٢)، **ومسند الإمام أحمد:** (حديث رقم: ٢٩٦٨- ١٢٠/٥)، **والسنن الكبرى:** كتاب القضاء/ الحكم باليمين مع الشاهد الواحد/ حديث رقم: ٥٩٦٧- ٤٣٥/٥)).

(٣) **الضعفاء**- للعقيلي: (٥٤٧/٢).

قال عبد الرحمن ابن أبي حاتم: "روى الزُّبَيدي (يعني محمد بن الوليد)، عن الزُّهْرِي، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، عن عبد الله بن عَتيك، عن النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم: أنَّه نَهَى عن قتل النِّساء والصِّبيان حين بعثه وأصحابه لقتل ابن أبي الحُقَيْق.[1]

وخالف الزُّبَيدي في هذا الحديث ابن عُيينة، ويونس بن يزيد (يعني الأَيْلي)،[2] وإبراهيم بن إسماعيل،[3] فلم يذكر أحد منهم في هذا الإسناد عبد الله بن عَتيك.

---

(١) هو أبو رافع عبد الله بن أبي الحُقيق اليهودي، ويقال: سلَّام بن أبي الحُقَيق. كان يؤذي النَّبي صلى الله عليه وسلَّم والمسلمين، فبعث إليه النَّبي صلى الله عليه وسلم جماعة من أصحابه فقتلوه بخيبر، وقصة قتله أخرجها البخاري في صحيحه. (انظر: **الطبقات الكبير**- لابن سعد: (٨٧/٢)، **وتهذيب الأسماء واللغات**- للنووي: (٣٢٤/٢)، **وتاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**- للذهبي: (٣٤١/١)، **والجامع الصحيح:** كتاب المغازي/ باب قتل أبي رافع عبد الله بن أبي الحُقَيق/ (٩١/٥- ٩٣)).

والحديث أخرجه الطبراني في "**مسند الشاميين**"، من طريق الزُّبيدي، به، بلفظ: "أنَّ النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم حين بعثه هو وأصحابه لقتل ابن أبي الحُقيق، وهو بخيبر، نهى عن قتل النساء والصبيان"، (حديث رقم: ١٧٦٠- ٣٧/٣)، تحقيق: حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط١.

(٢) **الأَيْلي:** نسبةً إلى "**أَيْلَة**"، وهي مدينة تقع على ساحل البحر الأحمر، وتُعْرَف اليوم باسم "**العَقَبة**"، ميناء المملكة الأردنية الهاشمية، وما تزال بقايا مدينة أيلة موجودة، حيث تم اكتشاف بعض آثارها العمرانية.

وذهب جمهور العلماء -كما نقل الحافظ ابن حجر- إلى أنَّ "أَيْلَة" هي القرية المقصودة في قوله تعالى: ﴿**وَسْأَلْهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَلِكَ نَبْلُوهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ**﴾ [الأعراف: ١٦٣]، حيث كان أهل هذه القرية يهودًا، حرَّم الله تعالى عليهم يوم السبت صيد السمك، فخالفوا، فَمُسِخوا قردةً وخنازير.

(انظر: **الأنساب**- للسَّمْعَاني: (٢٣٧/١)، و**معجم البلدان**- لياقوت الحَمَوي: (٢٩٢/١)، و**آثار البلاد وأخبار العباد**، زكريا بن محمد القزويني (ت: ٦٨٢هـ): (ص١٥٣)، دار صادر- بيروت، و**معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية**- عاتق بن غيث البلَادي (ت: ١٤٣١هـ): (ص٣٥)، دار مكة- مكة المكرمة، الطبعة الأولى، (١٤٠٢هـ)، ومقال بعنوان: "الكشف عن بقايا مدينة أيْلة الإسلامية وسط ميناء العقبة"، **جريدة الشرق الأوسط**، الأحد ٧رمضان ١٤٢١هـ، ٣ ديسمبر ٢٠٠٠م، العدد (٨٠٤١)، ومقال: "مدينة أيلة أكبر المواقع الإسلامية الأثرية تُزَيِّن شواطئ العقبة"، المصدر نفسه، السبت ٢٦ذو الحجة ١٤٢٥هـ، ٥فبراير ٢٠٠٥م، العدد (٩٥٦٦)، و**فتح الباري بشرح صحيح البخاري**- لابن حجر: (٢٤/٨)، و**جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، محمد بن جرير الطبري (ت:٣١٠هـ): (١٨١/١٣)، تحقيق: محمود شاكر، مكتبة ابن تيمية- القاهرة، الطبعة الثانية).

(٣) هو إبراهيم بن إسماعيل بن زيد بن مُجَمِّع، استشهد به البخاري في صحيحه، وروى له ابن ماجه. (انظر: =

فأمَّا ابن عُيينة فَرَوَى عن الزُّهْرِي، عن ابن كعب بن مالك، عن عمِّه،[1] عن النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم، وأمَّا يونس وإبراهيم بن إسماعيل فَرَوَيَا عن الزُّهْرِي عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، عن أبيه عن النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم".[2]

ويلاحظ ممّا سبق معرفة أبي حاتم بتعدد طرق الحديث واختلاف رواته، وهذا لا يتم إلا بجمع طرق الحديث ومقابلتها.

المطلب السابع: معارضة حديث الراوي باعتبار شيوخه:

يعارض النُّقَّاد حديث الرَّاوي باعتبار شيوخه الذين روى عنهم، **وفائدة هذا النَّوع من المعارضة هو:** معرفة مَدَى إتقان الرَّاوي لحديث شيوخه.

= **الجرح والتعديل**- لابن أبي حاتم: (٨٤/٢)، **وتهذيب الكمال في أسماء الرجال**- للمزي: (٤٥/٢)).

(١) لم يُسمه، وقد أورده أبو نعيم الأصفهاني فيمن روى عن عمه ولم يُسمه ولم ينسبه. وأخرج الحديث عنه بهذا الإسناد.

وقال ابن حجر في "**الإصابة**" في ترجمة "سراقة بن مالك الأنصاري- أخو كعب بن مالك"، إنَّه يحتَمِل أنْ يكون هو المراد.

وأيضًا نجده يأتي بهذا الحديث في ترجمة "سهل بن مالك بن أبي كعب الأنصاري- أخو كعب بن مالك"؛ من طريق مالك، عن الزُّهري، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، عن عمِّه، فيقول: "فإن كان محفوظًا احتمَل أن يكون اسم عمه سهلًا، لكن أخرجه أبو عَوانة، والطحاوي، من وجهين آخرين، عن الزُّهري، عن عبد الرحمن، عن أبيه".

ولم يرجِّح أحدهما، فكأنَّه يرى أنَّ المحفوظ قوله: "عن أبيه"، فيكون المراد: كعب بن مالك.

وأيضًا نقل عن أبي القاسم البغوي إنَّه لم يكن لمالك ولد غير كعب الشاعر المشهور.

ولذلك أشكل هذا على الشيخ أحمد شاكر، والدكتور رفعت فوزي، كما أشكل على من سبقهما، فلا يمكن معرفته، والجزم به.

(انظر: **معرفة الصحابة**- أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت: ٤٣٠هـ): (٣٠٨٣/٦)، تحقيق: عادل العزازي، دار الوطن- الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ)، **والإصابة في تمييز الصحابة**- لابن حجر: (٢٣٨/٤- ٥٠٩، ٢٩٤/٩)، و**التعليقات الرضية على الروضة الندية**، محمد ناصر الدين الألباني: (٤٥١/٣)، دار ابن القيم- الرياض، الطبعة الأولى، (١٤٢٣هـ)، **ومسند الإمام محمد بن إدريس الشافعي**- تخريج د. رفعت فوزي عبد المطلب: (١٣٩٨/٢)، دار البشائر الإسلامية- بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٢٦هـ).

(٢) **الجرح والتعديل**- لابن أبي حاتم: (١٢١/٥- ١٢٢).

ومن الأمثلة على هذه الطريقة من المعارضة:

١) قول يحيى بن معين في "**عبد الرحمن بن عبد الله المَسْعودي**": "المَسْعودي ثقة. ولكنه كان يغْلَط إذا حدَّث عن عاصم[١] وسَلَمة بن كُهَيْل، وكان حديثه صحيحًا عن القاسم،[٢] ومَعْن ابن عبد الرحمن".[٣]

٢) قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: "سألت أبي عن **جعفر بن بُرْقَان**، فقال: إذا حدَّث عن غير الزُّهْرِي فلا بأس، ثمَّ قال: في حديثه عن الزُّهْرِي يُخطئ".[٤]

وفي رواية أخرى عن الإمام أحمد قال: "جعفر بن بُرْقَان، ثقة، ضابط لحديث ميمون (يعني ابن مِهران)، وحديث يزيد بن الأصمّ، وهو في حديث الزُّهْرِي يضطرب ويختلف فيه".[٥]

٣) قول ابن حبان في ترجمة "**سفيان بن حسين السُّلمي**": "وأمَّا روايته عن الزُّهْرِي فإنَّ فيها تخاليط يجب أن يجانب، وهو ثقة في غير حديث الزُّهْرِي".[٦]

يلاحظ من الأمثلة السابقة أنَّ نتيجة المعارضة كانت معرفة الشيوخ الذين يُضَعَّف فيهم الرَّاوي، والشيوخ الذين يُتْقِن حديثهم.

---

(١) هو الإمام الكبير، مُقرئ العصر، أبو بكر عاصم بن أبي النَّجود المُقرئ، واسم أبيه: بَهْدَلة، وقيل: بَهْدَلة أمه، قال الذهبي: "وليس بشيء؛ بل هو أبوه"، توفي سنة سبعٍ وعشرين ومائة (١٢٧هـ). (انظر: **الطبقات الكبير**– لابن سعد: (٤٣٨/٨)، **وتهذيب الكمال في أسماء الرجال**– للمِزي: (٤٧٣/١٣)، و**سير أعلام النبلاء**– للذهبي: (٢٥٦/٥)).

(٢) هو الإمام المجتهد، قاضي الكوفة، أبو عبد الرحمن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الهُذلي. توفي سنة ست عشرة ومائة (١١٦هـ). (انظر: **الطبقات الكبير**– لابن سعد: (٤٢٠/٨)، **وتهذيب الكمال في أسماء الرجال**– للمِزي: (٣٧٩/٢٣)، و**سير أعلام النبلاء**– للذهبي: (١٩٥/٥)).

(٣) **التاريخ لابن معين**– **رواية الدُّوري**: (٣٣٣/٣).

(٤) **العلل ومعرفة الرجال**– للإمام أحمد بن حنبل، رواية ابنه عبد الله: (١٠٣/٣).

(٥) **العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد بن حنبل**– رواية المَرُّوذِي والمَيْمُوني وصالح: (ص٢٠٠)، تحقيق: وصي الله عبَّاس، الدار السلفية– بومباي، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ).

(٦) **الثقات**– لابن حبان: (٤٠٤/٦).

المطلب الثامن: معارضة حديث الرَّاوي باعتبار تلاميذه:

تعتبر معارضة أحاديث الرَّاوي باعتبار تلاميذه أحد طرق المعارضة التي استخدمها النُّقاد، فكما كانوا يعارضون أحاديث الرَّاوي باعتبار شيوخه الذين روى عنهم؛ كانوا يعارضون أحاديثه باعتبار تلاميذه الذين رووا عنه.

وفائدة هذا النوع من المعارضة: هو معرفة ما إذا كان الرَّاوي ثقة، فنُسِب إليه الضعف بسبب من روى عنه.

ومن أمثلة هذا النوع من المعارضة:

١) قول ابن حبان في "**أبو هاشم الرُّمَّاني**":[١] "كان يخطئ، يجب أن يُعْتَبر حديثه إذا كان من رواية الثقات عنه، فأمَّا رواية الضعفاء عنه مثل: عمرو بن خالد الواسطي ودونه، فإنَّ الوهن يَلْزق بهم دونه؛ لأنَّه صدوق لم يكن له سبب يوهن به غير الخطأ، والخطأ متى لم يفحش لا يستحق من وُجِدَ فيه ذلك الترك".[٢]

٢) قال أبو حاتم في "**شعبة بن عمرو**": "هو مجهول لا أعرفه، روى عنه الخليل بن مُرَّة أحاديث مناكير".[٣]

٣) قال ابن حبان في "**الربيع بن أنس**": "روى عنه ابن المبارك (يعني عبد الله) وأبو جعفر الرَّازي (يعني عيسى بن أبي عيسى)، والنَّاس يتَّقون حديثه ما كان من رواية أبي جعفر عنه؛ لأنَّ فيها اضطراب كثير".[٤]

كما يفيد هذا النوع من المعارضة في حالة اختلاط الرَّاوي، حيث يتم معارضة أحاديث تلاميذه، ومعرفة من روى عنه قبل الاختلاط ومن روى بعده.

---

(١) اسمه: يحيى بن دينار، وقيل: ابن الأسود، وقيل: ابن نافع. ثقة، حُجَّة، احتجوا به في الكتب السِّتَّة، توفي سنة اثنتين وثلاثين ومائة (١٣٢هـ). (انظر: **الجرح والتعديل**- لابن أبي حاتم: (١٤٠/٩)، **وتهذيب الكمال في أسماء الرجال**- للمِزي: (٣٦٢/٣٤)، **وسير أعلام النبلاء**- للذهبي: (١٥٢/٦)).

(٢) **الثقات**- لابن حبان: (٥٩٦/٧).

(٣) **الجرح والتعديل**- لابن أبي حاتم: (٣٦٨/٤- ٣٦٩).

(٤) **الثقات**- لابن حبان: (٢٢٨/٤).

وممَّا يدلُّ على ذلك:

حين سأل الترمذي شيخه البخاري عن صالح مولى التوأمة، فأجاب: "قد اختلط في آخر أمره، منْ سَمِع منه قديمًا سماعه مُقَارَبٌ، وابنُ أبي ذئب (يعني محمد بن عبد الرحمن) مَا أرى أنَّه سَمِعَ منه قديمًا يَروي عنه مناكير".[١]

فهذا الرَّاوي كأنَّه لم يتميز لدى البخاري سماعه من صالح مولى التوأمة أكان قبل اختلاطه أم بعده،[٢] وقد رجَّح البخاري أنَّ سماعه منه كان بعد اختلاطه؛ لأنَّه يروي عنه المناكير.

المطلب التاسع: المعارضة بين الرُّواة الأقارب:

ومن أنواع المعارضة أيضًا، أنْ يُعارض النُّقَّاد بين أحاديث الأقارب؛ وخاصةً الأخوة، فيعرفون تفاوتهم في الحفظ، وكأنَّهم أرادوا أن يميزوا بينهم، فلا يلتبس أمرهم على أحد؛ لتشابه الأسماء بينهم.

<u>ومن الأمثلة على ذلك:</u>

١) قال أبو حاتم في "**سعد بن عبد الله الأَيْلِي**": "لا بأس به؛ وهو أوثق من أخيه الحكم".[٣]
٢) قال أبو حاتم في "**عَنْبَسَة بن سعيد بن أبان القُرشي**": "كان من حُفَّاظ أهل الكوفة، وكان من أصدق إخوته وأحفظهم".[٤]
٣) قول يحيى بن سعيد في "**محمد بن أبي يحيى الأَسْلَمِي**": "لم يكن به بأس، وكان أخوه أُنَيْس أثبت منه".[٥]

---

(١) **علل الترمذي الكبير**: (ص٢٩٢).

(٢) قال ابن معين، والجوزجاني، وابن عدي، وغيرهم: أنَّ سماع ابن أبي ذئب منه كان قبل اختلاطه. وأضاف ابن عدي: "لا أعرف له (يعني لصالح) حديثًا منكرًا إذا روى عنه ثقة، وإنَّما البلاء ممن دون ابن أبي ذئب، ويكون ضعيفًا فيروي عنه ولا يكون البلاء من قبله". (انظر: **أحوال الرجال**- للجوزجاني: (ص٢٤٨)، و**الكامل في ضعفاء الرجال**- لابن عدي: (٥/٨٥، ٨٨)، **والمختلطين**- للعلائي: (ص٥٨)).

(٣) **الجرح والتعديل**- لابن أبي حاتم: (٤/٩١).

(٤) المصدر نفسه: (٦/٤٠٠).

(٥) المصدر السابق: (٢/٣٣٤).

٤) قول يحيى بن معين: "بنو زيد بن أسلم[١] ثلاثتهم ليس حديثهم بشيء، ضعفاء كلهم".[٢]

٥) قول زياد بن سعد[٣] في "**عمر بن نافع**" مولى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: "هذا أحفظ ولد نافع وحديثه عن نافع صحيح".[٤] وكذلك قال الإمام أحمد بن حنبل: "هذا من أوثق ولد نافع".[٥]

وقال أبو حاتم في أخيه "**عبد الله بن نافع**": "أضعف ولد نافع".[٦]

المطلب العاشر: المعارضة بين الأقران:

وهي أحد طرق المعارضة التي استخدمها النقاد، **وفائدتها:** أنَّه يتبين من خلالها تفاوتهم في الضبط، فيُعْرَف مَنْ يُرَجَّح قوله عند الاختلاف.

ومن الأمثلة على هذا النوع من المعارضة:

١) قول يحيى بن سعيد القطَّان: "أشعث بن سوار دون حجاج بن أَرْطَاة، ودون محمد بن إسحاق".[٧]

٢) قال يحيى بن معين: "إسماعيل بن جعفر، أثبت من ابن أبي حازم،[٨] وأثبت من

---

(١) الإمام، الحُجَّة، القدوة، أبو أسامة، ويقال: أبو عبد الله العَدَوي المدني، الفقيه، توفي سنة ستٍ وثلاثين ومائة (١٣٦هـ). وبنوه هم: أسامة، وعبد الله، وعبد الرحمن. (انظر: **الجرح والتعديل**- لابن أبي حاتم: (٥٥٥/٣)، **وتهذيب الكمال في أسماء الرجال**- للمِزي: (١٢/١٠)، **وسير أعلام النبلاء**- للذهبي: (٣١٦/٥)).

(٢) **الجرح والتعديل**- لابن أبي حاتم: (٥٩/٥).

(٣) الإمام، الحُجَّة، زياد بن سعد بن عبد الرحمن الخُراساني، توفي سنة خمسين ومائة أو قبلها. (انظر: **الجرح والتعديل**- لابن أبي حاتم: (٥٣٣/٣)، **وسير أعلام النبلاء**- للذهبي: (٣٢٣/٦)، **ومشاهير علماء الأمصار**، محمد ابن حبان البُستي (ت: ٣٥٤هـ): (ص١٧٥)، تعليق: مجدي بن منصور، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ)).

(٤) **الجرح والتعديل**- لابن أبي حاتم: (١٣٩/٦).

(٥) المصدر نفسه: (١٣٩/٦).

(٦) المصدر السابق: (١٨٣/٥).

(٧) **الجرح والتعديل**- لابن أبي حاتم: (٢٧١/٢).

(٨) الإمام، الفقيه، عبد العزيز بن أبي حازم سلمة بن دينار، المدني، من أئمة العلم بالمدينة، توفي سنة أربعٍ =

الدَّرَاوَرْدِي،[1] ومن أبي ضَمْرة".[2]

٣) قال أبو حاتم: "ثابت بن يزيد ثقة، وهو أوثق من عبد الأعلى الشَّامي،[3] وهو أحفظ من عاصم".[4]

المطلب الحادي عشر: معارضة أحاديث الراوي باعتبار البلدان:

يقوم النُّقاد بمعارضة أحاديث الرَّاوي باعتبار البلد الذي روى فيه، أو باعتبار رواية أهل بلدٍ معينٍ عنه، أو باعتبار روايته عن أهل بلدٍ معين.

= وثمانين ومائة (١٨٤هـ). (انظر: **الجرح والتعديل**- لابن أبي حاتم: (٣٨٢/٥)، **وتهذيب الكمال في أسماء الرجال**- للمِزي: (١٢٠/١٨)، **وسير أعلام النبلاء**- للذهبي: (٣٦٣/٨)).

(١) هو الإمام العالم المحدِّث، أبو محمد عبد العزيز بن محمد بن عُبيد الدَّرَاوَرْدي. قال البخاري: "دارابجرد موضع بفارس كان جده منها مولى جهينة المديني"، وقال أحمد بن صالح المصري: كان الدراوردي من أهل أصبهان، نزل المدينة، وكان يقول للرجل إذا أراد أن يدخل: أندرون، فلقَّبه أهل المدينة الدراوردي"، وقال أبو حاتم: "سمعت داود الجعفري يقول: لأنَّ أصله كان من قرية من قرى فارس، يقال لها دراورد"، وقال أبو حاتم ابن حبان: "وكان يخطئ، وكان أبوه من درابجرد- مدينة بفارس، وكان مولى لجهينة، فاستثقلوا أن يقولوا داربجردي، فقالوا: الدَّراوردي، وقد قيل إنَّه من أندرابة"، توفي سنة (١٨٧هـ). (انظر ترجمته في: **الطبقات الكبير**: (٦٠٢/٧)، **والتاريخ الكبير**: (٢٥/٦)، **والجرح والتعديل**- لابن أبي حاتم: (٣٩٥/٥)، **والثقات**-لابن حبان: (١١٦/٧- ١١٧)، و**تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: (١٨٧/١٨)، و**سير أعلام النبلاء**: (٣٦٦/٨)، و**الأنساب**- للسَّمْعَاني: (٤٦٧/٢)).

(٢) **التاريخ لابن معين- رواية الدُّوري**: (٢٠٣/٣).

<u>وأبو ضَمْرة</u>: هو الإمام المحدِّث، الصدوق، المعمَّر، أنس بن عِيَاض، اللَّيْثي المدني. توفي سنة مائتين (٢٠٠هـ). (انظر: **الجرح والتعديل**- لابن أبي حاتم: (٢٨٩/٢)، **وتهذيب الكمال في أسماء الرجال**- للمزي: (٣٤٩/٣)، **وسير أعلام النبلاء**- للذهبي: (٨٦/٩)).

(٣) الإمام، المحدِّث، الحافظ عبد الأعلى بن عبد الأعلى القُرَشي، توفي سنة تسعٍ وثمانين ومائة (١٨٩هـ). (انظر: **التاريخ الكبير**- للبخاري: (٧٣/٦)، **والجرح والتعديل**- لابن أبي حاتم: (٢٨/٦)، **وتهذيب الكمال في أسماء الرجال**- للمِزي: (٣٥٩/١٦)، **وسير أعلام النبلاء**- للذهبي: (٢٤٢/٩)).

(٤) **الجرح والتعديل**- لابن أبي حاتم: (٤٦٠/٢).

<u>وعاصم:</u> هو الإمام، الحافظ، محدِّث البصرة، أبو عبد الرحمن عاصم بن سليمان الأحول، توفي سنة اثنتين وأربعين ومائة (١٤٢هـ)، وقيل غير ذلك. (انظر: **الجرح والتعديل**- لابن أبي حاتم: (٣٤٣/٦)، **وتهذيب الكمال في أسماء الرجال**- للمِزي: (٤٨٥/١٣)، **وسير أعلام النبلاء**- للذهبي: (١٣/٦)).

وفائدة هذا النوع من المعارضة: معرفة مدى ضبط الرَّاوي بالنسبة إلى حديث شيوخه من أهل بلدٍ معين، أو رواية تلاميذه عنه من أهل بلدٍ ما، أو روايته للحديث في بلدٍ من البلدان. وهو يدلُّ على مدى دقة النُّقَّاد في إصدار أحكامهم على الرُّواة.

وممَّا يؤكد اعتماد النُّقَّاد هذه الطريقة؛ لمعرفة حال الرَّاوي بالنسبة إلى بلدٍ معين، قول ابن رجب الحنبلي في "**جعفر بن بُرْقَان**": "لا يَبْعُد أنْ يكون حديثه عن أهل الجزيرة[١] –خاصةً– محفوظًا؛ بخلاف حديثه عن غيرهم، وتحقيق ذلك يحتاج إلى سَبْر أحاديثه عن غير الجَزريين كعِكْرِمَة (يعني مولى ابن عبَّاس)، ونافع (يعني ابن عمر)".[٢]

<u>ومن الأمثلة على هذه الطريقة:</u>

أ) معارضة أحاديث الرَّاوي باعتبار روايته في بلدٍ معين:

وهي أن يظهر للناقد من خلال تتبع الروايات ومعارضتها؛ أنَّ ضبط هذا الرَّاوي يختلف من بلدٍ لآخر. ومن هؤلاء: [٣]

١. **معاوية بن يحيى الصَّدَفي، أبو رَوْح:** ما حدَّث بالريّ ضعيف، وما حدَّث بالشام أحسن حالًا.

قال أبو زرعة: "ليس بقوي، أحاديثه كلها مقلوبة، ما حدَّث بالرَّي، والذي حدَّث بالشام

---

(١) **<u>الجزيرة:</u>** هي بلاد تقع بين دَجْلة والفُرات، ولهذا سُمِّيت الجزيرة، وهي الجزء الشمالي من الأرض التي يكتنِفها نهرا دَجْلة والفُرَات، أي بين منخفض الثرثار إلى الموصل وتَلْعَفَر –في العراق– إلى أبي كمال ودَيْر الزَّوْر والرَّقَّة، في سورية. وهي من أخصب أرض العرب. (انظر: **معجم البلدان**– لياقوت: (١٣٤/٢)، **ومعجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية**– عاتق البَلادي: (ص٨٢)).

(٢) **شرح علل الترمذي**: (٧٩٣/٢).

(٣) وقد أورد الإمام ابن رجب في "شرح علل الترمذي" عددًا من هؤلاء الرواة؛ مثل: عبد الرحمن بن أبي الزناد، وعبد الرزاق بن همام، والوليد بن مسلم الدمشقي، والمسعودي. (**انظر: شرح علل الترمذي**– لابن رجب: ٧٦٧/٢– ٧٧٢).

أحسن حالًا".[١]

وقال ابن حجر: "ضعيف، وما حدَّث بالشام أحسن ممَّا حدَّث بالرَّي".[٢]

ولعل سبب ذلك تغير حفظه؛ كما قال الإمام ابن حبان: "كان يشترى الكتب ويحدِّث بها، ثم تغيَّر حفظه فكان يحدث بالوهم فيما سمع من الزُّهْرِي وغيره. فجاء رواية الرَّاوين عنه: إسحاق ابن سليمان وذويه كأنها مقلوبة، وفى رواية الشاميين عند الهِقْل بن زياد وغيره أشياء مستقيمة تشبه حديث الثقات".[٣]

٢. **معمر بن راشد أبو عروة البصري:** حديثه باليمن صحيح، وحديثه بالبصرة فيه اضطراب.

قال أحمد بن حنبل: "حديث عبد الرزاق (يعني ابن همَّام الصَّنْعَاني) عن معمر أحب إلي من حديث هؤلاء البصريين، كان يتعاهد كتبه وينظر، يعني باليمن، وكان يحدِّثهم بخطأ بالبصرة".[٤]

وقال يعقوب بن شيبة: "سماع أهل البصرة من معمر، حين قدم عليهم فيه اضطراب، لأن كتبه لم تكن معه".[٥]

---

(١) **الجرح والتعديل**- لابن أبي حاتم: (٣٨٤/٨).

(٢) **تقريب التهذيب**- لابن حجر: (ص٩٥٧).

(٣) **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين:** (٣/٣). جاء كلام الإمام ابن حبان هذا في ترجمة "معاوية ابن يحيى الصَّدفي الأطْرَابُلسي أبو مطيع". وقد خلط بينه وبين معاوية بن يحيى الصَّدفي أبو رَوْح. وهذا ما نصَّ عليه ابن الجوزي، حيث قال في ترجمة "الأطرابلسي": "وقد خلط أبو حاتم ابن حبان فجعلهما واحدًا فَخَلَط ذِكْرَ هذا بهذا، والتَّحقيق أنَّهما اثنان على ما ذكرنا". وكذلك قال الذهبي: "وقد خلط ابن حبان الترجمتين فظنَّهما واحدًا فلم يصنع شيئًا".

وقد نقل ابن حجر كلام ابن حبان هذا في ترجمة معاوية بن يحيى الصَّدفي أبو رَوْح، وليس الأطرَابُلسي أبو مطيع. (انظر: **الضعفاء والمتروكين**، عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ): (١٢٨/٣)، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٦هـ)، **وميزان الاعتدال في نقد الرجال:** (٤٦٢/٦)، **وتهذيب التهذيب:** (١١٣/٤)).

(٤) **شرح علل الترمذي**- لابن رجب: (٧٦٧/٢).

(٥) المصدر نفسه: (٧٦٧/٢).

وقال أبو حاتم: "معمر بن راشد ما حدَّث بالبصرة ففيه أغاليط وهو صالح الحديث".[١]

وقال ابن رجب: "حديثه بالبصرة فيه اضطراب كثير، وحديثه باليمن جيد".[٢]

وقال ابن حجر: "ثقة ثبت فاضل؛ إلا أن في روايته عن ثابت (يعني البُنَاني) والأعمش وعاصم بن أبي النَّجود وهشام بن عروة شيئًا، وكذا فيما حدَّث به بالبصرة".[٣]

وسبب اضطراب معمر بن راشد فيما رواه بالبصرة أنَه حدثهم من حفظه، ولم تكن كتبه معه.

وهو ما بيَّنه يعقوب بن شيبة حيث قال في "معمر بن راشد": "أصله بصري، خرج إلى اليمن قديمًا، ثم قدم عليهم البصرة، فحدَّثهم بها، وليست كتبه معه. فمن سمع منه بالبصرة بعد مقدمه من اليمن ففي سماعه شيء، ومن سمع منه باليمن فسماعه صحيح".[٤]

ب) المعارضة باعتبار رواية أهل بلدٍ معين عنه:

وهي أن يتتبع النَّاقد حديث الرَّاوي باعتبار مَنْ روى عنه، فيتبيَّن ضعفه إذا روى عنه أهل بلدٍ دون آخر. ومن هؤلاء:

١. **زهير بن محمد الخُرَاساني:** رواية أهل الشام عنه فيها ضعف.

قال أحمد بن حنبل: "كأن زهير بن محمد الذي كان وقع عندهم ليس هو هذا الذي يُرْوَى عنه بالعراق، كأنه رجلٌ آخر، قلبوا اسمه".[٥]

---

(١) **الجرح والتعديل**- لابن أبي حاتم: (٢٥٧/٨).

(٢) **شرح علل الترمذي**- لابن رجب: (٧٦٧/٢).

(٣) **تقريب التهذيب**: (ص٩٦١).

(٤) **تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها**- لابن عساكر: (٤١٥/٥٩). وانظر: **سير أعلام النبلاء**- للذهبي: (١٢/٧).

(٥) **سنن الترمذي**: كتاب مواقيت الصلاة عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم/ باب ما جاء في التسليم في الصلاة/ تعليق الترمذي على حديث رقم: (٢٩٦- ص٨٢).

وقال البخاري: "أهل الشام يروون عنه مناكير. ورواية أهل العراق أشْبَه وأصح".[١]

وقال ابن عَدي: "رواية الشاميين عنه أصح من رواية غيرهم... ولعل الشَّاميين حيث رووا عنه أخطئوا عليه، فإنَّه إذا حدَّث عنه أهل "العراق" فرواياتهم عنه شبه المستقيمة".[٢]

٢. **أيوب بن عُتبة اليَمَامي،[٣] أبو يحيى:** حديث أهل العراق عنه ضعيف، وحديثه باليَمَامة صحيح.

قال أبو زرعة: "حديث أهل العراق، عن أيوب بن عُتبة ضعيف. ويقال: حديثه باليَمَامة صحيح".[٤]

ويرجع ذلك إلى أنَّه حدَّث بالبصرة وليس معه كتب، وكان لا يحفظ.

قال أبو زرعة: "قال لي سليمان بن داود بن شعبة اليَمَامي: وقع أيوب بن عُتبة إلى البصرة وليس معه كتب فحدَّث مِنْ حفظه؛ وكان لا يحفظ. فأمَّا حديث اليَمَامة ما حدَّث به ثَمَّة فهو مستقيم".[٥]

وقال أبو حاتم: "أيوب بن عُتبة فيه لين، قدم بغداد ولم يكن معه كتبه، فكان يحدث من حفظه على التوهم فيغلط، وأما كتبه في الأصل فهي صحيحة عن يحيى بن أبى كثير. قال لي سليمان

---

(١) **سنن الترمذي**: تعليقه على حديث رقم: (٢٩٦- ص٨٢).

(٢) **الكامل في ضعفاء الرجال**- لابن عدي: (١٨٧/٤).

(٣) **اليَمَامي:** نسبةً إلى اليَمَامة، وهي بلدة مشهورة في ذاك الوقت، وكان مُسَيلِمة الكذاب منها، وبها قُتِل يوم فُتِحت في أيام أبي بكر الصِّديق رضي الله عنه، سنة ١٢ للهجرة. وحاليًا تحتل اليَمَامة مركزًا هامًا، فهي عاصمة المملكة العربية السعودية؛ المعروفة باسم الرياض. (انظر: **الأنساب**- للسَّمْعَاني: (٧٠٤/٥)، **ومعجم البلدان**- لياقوت الحَمَوي: (٤٤١/٥)، **والمجاز بين اليَمَامة والحجاز**، عبد الله بن محمد بن خميس: (ص١١ وما بعدها)، مطابع الفرزدق- الرياض، الطبعة الرابعة، (١٤١٠هـ)).

(٤) كتاب **الضعفاء لأبي زرعة وأجوبته على أسئلة البرذعي**- ضمن كتاب أبي زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية- للدكتور سعدي الهاشمي: (٥٤٩/٢)، تحقيق ودراسة: د. سعدي الهاشمي، دار الوفاء- المنصورة، الطبعة الثانية، (١٤٠٩هـ).

(٥) **الجرح والتعديل**- لابن أبي حاتم: (٢٥٣/٢).

ابن شعبة هذا الكلام وكان عالمًا بأهل اليَمَامة. وقال: هو أروى الناس عن يحيى بن أبى كثير وأصح الناس كتابًا عنه".[١]

٣. **محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب:** رواية أهل الحجاز عنه صحيحة، وفي حديث العراقيين عنه وهمٌ كبير.

قال الإمام مسلم في بيان عِلَّة حديثٍ[٢] رُوِيَ من طريق محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب: "فأمَّا ابن أبي ذئب، فلم يَذْكر ابن أبي فُديك[٣] السِّعَاية[٤] عنه في خبره، وهو سماع الحجازيين، فَلَعَلَّ ابن أبي بُكَير[٥] حين ذَكَرَ عنه السِّعاية كان قد لُقِّنَ اللفظ؛ لأنَّ سماعه عن ابن أبي ذئب بالعراق فيما نَرَى، وفي حديث العراقيين عنه (وهمٌ)[٦] كثير".[٧]

---

(١) **الجرح والتعديل**- لابن أبي حاتم: (٢٥٣/٢).

(٢) المراد حديث ابن عمر رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: "**مَنْ أَعْتَقَ نَصِيبًا لَهُ فِي عَبْدٍ، ضَمِنَ لِأَصْحَابِه فِي مَالِهِ، إنْ كَان مُوسِرًا، وإنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ بَذَلَ الْعَبْدُ**". والحديث كما بيَّن الإمام مسلم في متنه وهم؛ لاتفاق الحفَّاظ من أصحاب نافع على ذكرهم في الحديث المعنى الذي هو ضد السِّعاية، وخلاف الحفَّاظ المتقنين لحفظهم، يبيِّن ضعف الحديث من غيره. (انظر: **التمييز**- للإمام مسلم بن الحجاج: ص١٩٠).

(٣) محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فُدَيك الدِّيلي، قال عنه الذهبي: "الإمام الثقة المحدِّث"، قال البخاري أنَّه توفي سنة مائتين، وقال ابن سعد: توفي سنة تسعٍ وتسعين ومائة. (انظر ترجمته في: **الطبقات الكبير**- لابن سعد: (٦١٥/٧)، **والتاريخ الكبير**- للبخاري: (٣٧/١)، **وتهذيب الكمال في أسماء الرجال**: (٤٨٥/٢٤)، **وسير أعلام النبلاء**- للذهبي: (٩/ ٤٨٦)).

(٤) السِّعاية تعني: أنَّ العبد يُكَلَّف الاكتساب والطلب حتى تحصل قيمة نصيب الشريك الآخر، فإذا دفعها إليه عَتَق، وهذا قول جمهور القائلين بالاستسعاء. وقال بعضهم: هو أن يخدم سيده الذي لم يَعْتِق بقدر ما لَهُ فيه من الرِّق. (انظر: **شرح النَّووي على صحيح مسلم**: ١٣٦/١٠).

(٥) هو الحافظ، الحجَّة، الفقيه، قاضي كَرمان، يحيى بن أبي بُكير أبو زكريا العَبدي، توفي سنة تسعٍ ومائتين (٢٠٩هـ). (انظر: **تاريخ مدينة السلام**- للخطيب البغدادي: (٢٣٢/١٦)، **وسير أعلام النبلاء**- للذهبي: (٤٩٧/٩)).

(٦) زيادة نقلها عنه الإمام ابن رجب في "شرح علل الترمذي"، ولا يتم المعنى إلا بها، ولعلَّها قد سقطت من المخطوط. (انظر: **شرح علل الترمذي**: ٧٨٠/٢).

(٧) **التمييز**- للإمام مسلم بن الحجاج: (ص١٩١).

ج) المعارضة باعتبار روايته عن أهل بلدٍ معين:

وهي أن يتتبع النَّاقد حديث الرَّاوي باعتبار شيوخه من أهل بلدٍ ما، فيتبيَّن له أنَّ روايته عن أهل بلدٍ معين هي أتقن من روايته عن أهل بلدٍ آخر. ومن هؤلاء:

١. **إسماعيل بن عياش:** ضعَّفه الأئمة في روايته عن أهل العراق وأهل الحجاز، أما روايته عن الشاميين فهي أصح، نُقِل ذلك عن عددٍ من الأئمة؛[١] منهم:

الإمام ابن معين؛ حيث قال: "إسماعيل بن عياش: ثقة في كل ما حدَّث به عن ثقات الشاميين، وهو في حديث العراقيين ضعيف".[٢]

وقال علي بن المَدِيْني: "كان يُوثَّق فيما رَوَى عن أصحابه أهل الشام، فأمَّا ما روى عن غير أهل الشام ففيه ضعف".[٣]

وقال أحمد بن حنبل: "في روايته عن أهل العراق وأهل الحجاز بعض الشيء، وروايته عن أهل الشام كأنَّه أثبت وأصح".[٤]

وقال البخاري: "ما روى عن الشَّاميين فهو أصح".[٥]

ونقل الترمذي عنه قوله: "رواية إسماعيل بن عياش عن أهل العراق وأهل الحجاز ليس بذلك فيما تفرَّد به، لأنَّه روى عنهم مناكير، وروايته عن أهل الشام أصح".[٦]

---

(١) انظر: **تاريخ مدينة السَّلام**- للخطيب البغدادي: (١٨٦/٧)، و**تهذيب الكمال في أسماء الرجال**- للمزي: (١٦٣/٣)، و**إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال**- لمُغْلَطاي ابن قَلِيج: (١٩٦/٢).

(٢) **تاريخ أبي سعيد هاشم بن مَرْثَد الطبراني (ت: ٢٧٨هـ) عن أبي زكريا يحيى بن معين:** (ص٣٩)، تحقيق: نظر الفاريابي، الطبعة (١٤١٠هـ).

(٣) **سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني في الجرح والتعديل:** (ص١٦١).

(٤) **الجرح والتعديل**- لابن أبي حاتم: (١٩٢/٢).

(٥) **التاريخ الكبير**- للبخاري: (٣٦٩/١- ٣٧٠).

(٦) **سنن الترمذي:** كتاب الوصايا عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم/ باب ما جاء لا وصيَّة لوارث/ تعليق الترمذي على حديث رقم: (٢١٢٠- ص٤٧٨).

وقال أبو زرعة: "صدوق إلا أنه غلط في حديث الحجازيين والعراقيين".[١]

وقال العقيلي: "إذا حدَّث عن غير أهل الشام اضطرب وأخطأ".[٢]

٢. **إسماعيل بن مسلم المكي، أبو إسحاق:** ضعيف في روايته عن أهل الحجاز والبصرة والكوفة.

قال ابن عَدي: "أحاديثه غير محفوظة عن أهل الحجاز والبصرة والكوفة، إلا أنَّه ممن يكتب حديثه".[٣]

٣. **بقية بن الوليد الحِمْصِي:** ثقة في روايته عن أهل الشام، وضعيف في غيرهم.

قال علي بن المديني: "بقيَّة صالح فيما روى عن أهل الشام، وأمَّا حديثه عن عبيد الله بن عمر وأهل الحجاز والعراق فضعيف جدًا".[٤]

وقال ابن عَدي: "إذا روى عن أهل الشام فهو ثبت، وإذا روى عن غيرهم خلط".[٥]

وقال ابن رجب في بقيَّة: "مع كثرة روايته عن المجهولين الغرائب والمناكير؛ فإنَّه إذا حدَّث عن الثقات المعروفين ولم يدلس فإنَّما يكون حديثه جيدًا عن أهل الشام، كبَحِير بن سعد،[٦] ومحمد بن

---

(١) **الجرح والتعديل**- لابن أبي حاتم: (١٩٢/٢).

(٢) **الضعفاء**- للعقيلي: (١٠٣/١).

(٣) **الكامل في ضعفاء الرجال**- لابن عدي: (٤٦٣/١).

(٤) **تاريخ مدينة السلام**- للخطيب البغدادي: (٦٢٧/٧).

(٥) **الكامل في ضعفاء الرجال**- لابن عدي: (٢٧٦/٢).

(٦) بَحِير بن سعد السَّحولي أبو خالد الحمصي، روى له البخاري في "الأدب" وفي "أفعال العباد"، وأصحاب السنن الأربعة.

وجاء اسمه "بَحير بن سعيد" في شرح علل الترمذي، تحقيق: د. همام سعيد. والصَّواب أنَّه "ابن سعد"، كما ورد في طبعة د. نور الدين عتر. (انظر: **الجرح والتعديل**- لابن أبي حاتم: (٤١٢/٢)، **وتهذيب الكمال في أسماء الرجال**- للمزي: (٢٠/٤)، **وتاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**- للذهبي: (٧٥/٩)، **شرح علل الترمذي**- لابن رجب: (٦١١/٢)، تحقيق: د. نور الدين عتر، دار الملَّاح للطباعة والنشر).

زياد،[1] وغيرهما. وأمّاَ رواياته عن أهل الحجاز وأهل العراق فَكَثِيرة المخالفة لروايات الثقات".[2]

٤. **معمر بن راشد:** يُضعَّف في روايته عن أهل العراق خاصة.

قال يحيى بن معين: "إذا حدَّثك معمر عن العراقيين فخَفْه؛[3] إلا عن الزُّهْرِي، وابن طاوس (يعني عبد الله)؛ فإنَّ حديثه عنهما مستقيم، فأما أهل الكوفة والبصرة فلا، وما عمل في حديث الأعمش شيئًا".[4]

وقال ابن رجب: "كان يضعَّف في حديثه عن أهل العراق خاصة".[5]

---

(١) محمد بن زياد الأَلهاني، أبو سفيان، محدِّث حمص، روى له أصحاب الكتب الستة سوى مسلم، توفي في حدود الأربعين ومائة (١٤٠هـ). (انظر: **الجرح والتعديل**- لابن أبي حاتم: (٢٥٨/٧)، **وتهذيب الكمال في أسماء الرجال**- للمزِّي: (٢١٩/٢٥)، **وسير أعلام النبلاء**- للذهبي: (١٨٨/٦)).

(٢) **شرح علل الترمذي**- لابن رجب: (٧٧٤/٢).

(٣) بهذا اللفظ وردت في تاريخ ابن أبي خيثمة، **وشرح علل الترمذي**- لابن رجب: (٧٧٤/٢)، وبلفظ "**فخافَه**" في **تاريخ مدينة دمشق**- لابن عساكر: (٤١٤/٥٩)، **وسير أعلام النبلاء**- للذهبي: (١٠/٧).

وجاءت بلفظ "**فخالفه**" في **التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح**- للباجي: (٨١٨/٢)، **وتاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**- للذهبي: (٦٣٠/٩)، **وإكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال**- لمُغْلَطاي: (٣٠٠/١١)، **وتهذيب التهذيب**- لابن حجر: (١٢٦/٤).

وهي عبارة ابن معين، يرويها عنه ابن أبي خيثمة -كما وردت في جميع المواضع- فينبغي إثباتها كما رواها ابن أبي خيثمة في "تاريخه".

وقد رأى بعض المحققين أنَّ الصواب "**فخالفه**" -كما ورد في تهذيب التهذيب- فتصرَّف في اللفظ.

(٤) **التاريخ الكبير**- المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة، أحمد بن زهير بن حرب (ت: ٢٧٩هـ): (٣٢٥/١)، تحقيق: صلاح هلل، الفاروق الحديثة- القاهرة، الطبعة الأولى، (١٤٢٤هـ).

(٥) **شرح علل الترمذي**- لابن رجب: (٧٧٤/٢).

الباب الثاني

نماذج تطبيقية للمعارضة عند نُقَّاد الحديث

الفصل الأول: نماذج تطبيقية لمعرفة ضبط الرَّاوي بالمعارضة.

المبحث الأول: الإمام أحمد بن حنبل والمعارضة لمعرفة ضبط الراوي.

المبحث الثاني: الإمام أبو حاتم الرَّازي والمعارضة لمعرفة ضبط الراوي.

المبحث الثالث: الإمام محمد بن حبان والمعارضة لمعرفة ضبط الراوي.

الفصل الثاني: نماذج تطبيقية للكشف عن علل الحديث بالمعارضة.

المبحث الأول: الإمام يحيى بن معين والمعارضة لكشف العلل.

المبحث الثاني: الإمام أبو حاتم الرَّازي والمعارضة لكشف العلل.

المبحث الثالث: الإمام عبد الله بن عَدي والمعارضة لكشف العلل.

الفصل الثالث: نماذج تطبيقية لتقوية الحديث بالمعارضة.

المبحث الأول: الإمام الترمذي والمعارضة لتقوية الحديث.

المبحث الثاني: الإمام العُقيلي والمعارضة لتقوية الحديث.

المبحث الثالث: الإمام الدارقطني والمعارضة لتقوية الحديث.

الفصل الأول

نماذج تطبيقية لمعرفة ضبط الرَّاوي بالمعارضة

المبحث الأول: الإمام أحمد بن حنبل والمعارضة لمعرفة ضبط الرَّاوي.

المطلب الأول: معارضة أحاديث الرُّواة عن شيخ معين عند الإمام أحمد بن حنبل.

المطلب الثاني: معارضة حفظ الرَّاوي بكتابه عند الإمام أحمد بن حنبل.

المطلب الثالث: معارضة حديث الراوي باعتبار شيوخه عند الإمام أحمد بن حنبل.

المطلب الرابع: معارضة حديث الرَّاوي باعتبار التلاميذ عند الإمام أحمد بن حنبل.

المطلب الخامس: المعارضة بين الرُّواة الأقارب عند الإمام أحمد بن حنبل.

المطلب السادس: المعارضة بين الأقران عند الإمام أحمد بن حنبل.

المطلب السابع: معارضة أحاديث الرَّاوي باعتبار البلدان عند الإمام أحمد بن حنبل.

المبحث الثاني: الإمام أبو حاتم الرَّازي والمعارضة لمعرفة ضبط الرَّاوي.

المطلب الأول: معارضة أحاديث الرُّواة عن شيخ معين عند الإمام أبي حاتم.

المطلب الثاني: معارضة الحفظ بالكتاب عند الإمام أبي حاتم.

المطلب الثالث: المعارضة باعتبار الشيوخ عند الإمام أبي حاتم.

المطلب الرابع: المعارضة باعتبار التلاميذ عند الإمام أبي حاتم.

المطلب الخامس: المعارضة بين الرُّواة الأقارب عند الإمام أبي حاتم.

المطلب السادس: المعارضة بين الأقران عند الإمام أبي حاتم.

المطلب السابع: المعارضة باعتبار البلدان عند الإمام أبي حاتم.

المبحث الثالث: الإمام محمد بن حبان والمعارضة لمعرفة ضبط الرَّاوي.

المطلب الأول: معارضة حفظ الرَّاوي بكتابه عند الإمام ابن حبان.

المطلب الثاني: معارضة حديث الرَّاوي باعتبار شيوخه عند الإمام ابن حبان.

المطلب الثالث: معارضة أحاديث الرَّاوي باعتبار تلاميذه عند الإمام ابن حبان.

المطلب الرابع: معارضة أحاديث الرَّاوي باعتبار البلدان عند الإمام ابن حبان.

الفصل الأول

نماذج تطبيقية لمعرفة ضبط الرَّاوي بالمعارضة

سأورد في هذا الفصل نماذج لرواة تبيَّن من خلال كلام النُّقَّاد فيهم أنَّهم استخدموا المعارضة؛ لمعرفة مدى ضبطهم وإتقانهم. وقد اقتصرت في هذه الدراسة على إيراد نماذج لثلاثة نقَّاد؛ لكيلا يطول البحث. وراعيتُ في اختياري لهم أن يكونوا من أزمان مختلفة؛ لبيان أنَّ منهج المعارضة ليس مقتصرًا على عصرٍ معين.

المبحث الأول

الإمام أحمد بن حنبل والمعارضة لمعرفة ضبط الرَّاوي

يعدُّ الإمام أحمد بن حنبل أحد الأئمة الذين استخدموا مُعَارَضة أحاديث الرُّواة لمعرفة ضبطهم، وظهر ذلك من خلال الأقوال الواردة عنه في أحكامه على الرُّواة.

وقد تبيَّن لي من خلال الدراسة أنَّه استخدم عدة طرق من المعارضة لمعرفة ضبط الرَّاوي، وهو ما سأتحدَّث عنه في المطالب التالية.

المطلب الأول: معارضة أحاديث الرُّواة عن شيخ معين عند الإمام أحمد بن حنبل:

استخدم الإمام أحمد بن حنبل معارضة أحاديث الرُّواة عن شيخٍ معين، ومن الأمثلة على ذلك، ما يلي:

١) معارضة الإمام أحمد بن حنبل لأحاديث عبد الرحمن بن مهدي ووكيع بن الجَّراح، عن سفيان الثوري:

فحينما سأله ابنه صالح: أيُّما أثبت عندك عبد الرحمن بن مهدي أو وكيع؟ قال: "عبد الرحمن أقل سقطًا من وكيع في سفيان، قد خالفه وكيع في ستين حديثًا من حديث سفيان، وكان

عبد الرحمن يجيء بها على ألفاظها، وهو أكثر عددًا لشيوخ سفيان من وكيع، وروى وكيع عن نحوٍ من خمسين شيخًا لم يرو عنهم عبد الرحمن، ولقد كان لعبد الرحمن توقٌّ حسن".[١]

وقال عبد الله ابن الإمام أحمد بن حنبل: "سمعت أبي يقول: خالف وكيع ابن مهدي في نحوٍ من ستين حديثًا من حديث سفيان، فقلت هذا لعبد الرحمن بن مهدي، فكان يحكيه عبد الرحمن بن مهدي عني. ثم سمعت أبي يقول بعد ذلك: هي أكثر من ستين، وأكثر من ستين، وأكثر من ستين".

ثم عقَّب عبد الله بقوله: "كان عبد الرحمن بن مهدي عند أبي أكثر إصابة من وكيع –يعني في حديث سفيان خاصة–".[٢]

وقال أحمد بن حنبل: "اختلَفَ عبد الرحمن بن مهدي ووكيع بن الجَراح في نحوٍ من خمسين حديثًا من حديث الثوري، فنظرنا فإذا عامَّة الصَّواب في يد عبد الرحمن".[٣]

وقال الفضل بن زياد –يعني القطَّان–: سألت أبا عبد الله: إذا اختلف وكيع وعبد الرحمن بقول من تأخذ؟ قال: عبد الرحمن يوافق أكثر وبخاصة في سفيان، كان معنيًا بحديث سفيان.[٤]

يتبيَّن مما سبق أنَّ الإمام أحمد بن حنبل قد عارض أحاديث عبد الرحمن بن مهدي ووكيع بن الجَّراح التي رواياها عن شيخهما سفيان الثوري، وتبيَّن له من خلال هذه المعارضة أنَّ ابن مهدي أثبت من وكيع في سفيان، فقد خالفه وكيع في أكثر من ستين حديثًا، ولذلك تُقدَّم رواية ابن مهدي على رواية وكيع إذا اختلفا في حديث سفيان خاصة.

---

(١) **تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل**"، تحت عنوان: باب ما ذُكْر من إتقان عبد الرحمن بن مهدي وحفظه وثبته (٢٥٣/١). وفي ترجمة ابن مهدي في "**الجرح والتعديل**": (٢٨٩/٥).

(٢) انظر: **العلل ومعرفة الرجال**– للإمام أحمد بن حنبل، رواية ابنه عبد الله: (٤٢٧/١).

(٣) **تاريخ مدينة السلام**– للخطيب البغدادي: (٥١٧/١١).

(٤) **المعرفة والتاريخ**: يعقوب بن سفيان البَسَوي (ت: ٢٧٧هـ): (١٧٠/٢) تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، مكتبة الدار – المدينة المنورة، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ).

٢) معارضة الإمام أحمد بن حنبل لأحاديث الرُّواة عن عامر بن شَرَاحِيل الشَّعْبي:

روى عبد الله ابن الإمام أحمد، عن أبيه قال: "أصح النَّاس حديثًا عن الشَّعْبي ابن أبي خالد،[١] قلت: فزكريا وفراس وابن أبي السَّفَر؟[٢] قال: ابن أبي خالد يشرب العلم شربًا، ابن أبي خالد أحفظهم".[٣]

وقال أبو داود السِّجستاني لأحمد بن حنبل: "أصحاب الشَّعْبي من أحبُّ إليك؟ قال: ليس عندي فيهم مثل إسماعيل (يعني ابن أبي خالد). قلت: ثم من؟ قال: ثم مُطَرِّف،[٤] قلت: بيان؟[٥] قال: بيان من الثقات، ولكن هؤلاء أروى عنه".[٦]

---

(١) هو الحافظ، الإمام الكبير، أبو عبد الله إسماعيل بن أبي خالد البَجَلي، واسم أبيه: هُرْمُز، وقيل: سعد، وقيل: كثير. أجمع الأئمة على إتقانه والاحتجاج به، وكان مُحدِّث الكوفة في زمانه مع الأعمش، بل هو أسند من الأعمش، توفي سنة (١٤٦هـ)، وقيل: (١٤٥هـ). (انظر ترجمته في: **الطبقات الكبير**: (٤٦٣/٨)، و**تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: (٦٩/٣)، **وسير أعلام النبلاء**: (١٧٦/٦)).

(٢) **زكريا**: هو ابن أبي زائدة، قاضي الكوفة أبو يحيى الهَمْدَاني، توفي سنة (١٤٩هـ). **وفراس**: هو ابن يحيى الهَمْدَاني، توفي سنة (١٢٩هـ). **وابن أبي السَّفَر**: هو عبد الله بن سعيد بن يُحْمِد الهَمْدَاني. (انظر ترجمة زكريا في: **الطبقات الكبير**: (٤٧٤/٨)، **وتهذيب الكمال في أسماء الرجال**: (٣٥٩/٩)، **وسير أعلام النبلاء**: (٢٠٢/٦). وترجمة فراس في: **التاريخ الكبير**– للبخاري: (١٣٩/٧)، **والطبقات الكبير**: (٤٦٤/٨)، و**تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: (١٥٢/٢٣). وترجمة ابن أبي السَّفَر في: **التاريخ الكبير**– للبخاري: (١٠٥/٥)، **والطبقات الكبير**: (٤٥٧/٨)، و**تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: (٤١/١٥)، **وتاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**– للذهبي: (١٤٨/٨)).

(٣) **العلل ومعرفة الرجال**– للإمام أحمد بن حنبل، رواية ابنه عبد الله: (٣٣٤/١).

(٤) هو الإمام، المحدِّث، القدوة، أبو بكر، ويقال: أبو عبد الرحمن، مُطَرِّف بن طريف الكوفي، توفي سنة (١٤٣هـ)، وقيل غير ذلك. (انظر ترجمته في: **الطبقات الكبير**: (٤٦٥/٨)، **وتهذيب الكمال في أسماء الرجال**: (٦٢/٢٨)، و**سير أعلام النبلاء**– (١٢٧/٦)).

(٥) هو الإمام، الثقة، المؤدِّب، أبو بشر بَيان بن بشر الأَحْمَسِي الكوفي، له نحو سبعين حديثًا. (انظر ترجمته في: **التاريخ الكبير**– للبخاري: (١٣٣/٢)، و**الجرح والتعديل**– لابن أبي حاتم: (٤٢٤/٢)، و**تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: (٣٠٣/٤)، و**سير أعلام النبلاء**: (١٢٤/٦)).

(٦) **سؤالات أبي داود (ت: ٢٧٥هـ) للإمام أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ) في جرح الرواة وتعديلهم**: (ص٢٩٧)، تحقيق: د. زياد منصور، مكتبة العلوم والحكم– المدينة المنورة، الطبعة الأولى (١٤١٤هـ).

يلاحظ من خلال ما سبق أنَّ الإمام أحمد عارض أحاديث الرُّواة عن الشَّعبي فعرف مراتبهم في الحفظ والإتقان لحديثه، فكان أثبتهم فيه إسماعيل بن أبي خالد، ثم مُطَرِّف بن طريف.

المطلب الثاني: معارضة حفظ الرَّاوي بكتابه عند الإمام أحمد بن حنبل:

اعتنى الإمام أحمد بمعارضة حفظ الرَّاوي بكتابه، وقد ظهر ذلك من خلال أقواله في عددٍ من الرُّواة، منهم:

١) عبد الواحد بن واصل، أبو عُبيدة الحداد:

قال فيه الإمام أحمد: "لم يكن صاحب حفظ، وكان كتابه صحيحًا".(١)

وروى أبو بكر الأَثْرم عن أحمد بن حنبل أنَّه قيل له: "أبو داود (يعني الطيالسي) أين هو من أبي عُبيدة؟ فقال: أبو داود أعرف بالحديث وأحفظ، وأبو عُبيدة لم يكن صاحب حفظ، إلا أنَّ أبا عُبيدة كان كتابه صحيحًا".(٢)

٢) عبد العزيز بن محمد الدَّراوردي:

قال الإمام أحمد بن حنبل: "كتابه أصح من حفظه".(٣)

وفي موضع آخر قال: "كان معروفًا بالطلب، وإذا حدَّث من كتابه فهو صحيح، وإذا حدَّث من كتب النَّاس وَهِم، كان يقرأ من كتبهم فيخطئ، وربما قَلَب".(٤)

ولذلك نجد الإمام أحمد يُضَعِّف حديثًا رواه الدَّراوردي عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها: "**أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى الله عَلَيه وَسَلَّم كَانَ يُسْتَعْذَبُ**(٥) **لَهُ الْمَاءُ مِنْ بُيُوتِ**

---

(١) **الجرح والتعديل**- لابن أبي حاتم: (٢٤/٦).

(٢) **سؤالات أبي بكر الأثرم (ت: ٢٧٣هـ) أبا عبد الله أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ)**: (ص٢٧)، تحقيق: خير الله الشريف، دار العاصمة- الرياض، الطبعة الأولى، (١٤٢٢هـ).

(٣) **سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم**: (ص٢٢١).

(٤) **الجرح والتعديل**- لابن أبي حاتم: (٣٩٦/٥).

(٥) قال مجد الدين ابن الأثير: "أي يُحْضَر لَه منها الماء العذب، وهو الطَّيِّب الذي لا مُلُوحة فيه". (**النَّهاية في غريب الحديث والأثر**: ١٩٥/٣).

السُّقْيَا[1]".[2]

فقد روى الإمام أبو داود السجستاني عنه قوله في هذا الحديث: "هذا رِيح". ثم قال: "سمعت أحمد ذكر هذا الحديث، فقال: ليس هذا –يعني: هذا الحديث– في كتاب الدَّراوردي، كان يحدثه حفظًا؟ فقال أحمد: كتابه أصح من حفظه".[3]

وفي رواية عن الإمام أحمد قال: "ما رواه إلا الدَّراوردي، ولم يكن في أصل كتابه".[4]

---

(١) قال قتيبة بن سعيد في رواية أبي داود: "هي عين بينها وبين المدينة يومان". قال ابن حجر: "هكذا أخرجه أبو داود عنه بعد سياق الحديث بسندٍ جيد، وصححه الحاكم". **(سنن أبي داود:** كتاب الأشربة/ باب في إيكاء الآنية/ (حديث رقم: ٣٧٣٥– ص٦٧٢)، اعتنى به: مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف– الرياض، ط٢، و**فتح الباري بشرح صحيح البخاري:** ١٢/٦٦٠).

(٢) أخرجه أبو داود في "**سننه**": (كتاب الأشربة/ باب في إيكاء الآنية/ حديث رقم: ٣٧٣٥– ص٦٧٢)، وأحمد ابن حنبل في "**مسنده**": (حديث رقم: ٢٤٧٧٠– ٤١/٢٨٨)، وأبو يعلى في "**مسنده**": (حديث رقم: ٤٦١٣– ٨/٨٢)، وابن حبان في "**صحيحه**": (كتاب الأشربة/ باب آداب الشرب/ حديث رقم: ٥٣٣٢– ١٢/١٤٩)، والحاكم في "**المستدرك**": (كتاب الأشربة/ حديث رقم: ٧٢٨٤– ٤/٢٤٥)، والبيهقي في "**شعب الإيمان**": (حديث رقم: ٦٠٣٢– ٥/١٢٠)، تحقيق: محمد زغلول، دار الكتب العلمية– بيروت، ط١. والبغوي في "**شرح السنة**": (كتاب الأشربة/ باب استعذاب الماء/ حديث رقم: ٣٠٤٩– ١١/٣٨٣)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، المكتب الإسلامي– بيروت، ط٢. من طُرُق عن الدَّراوردي، بنحوه.

وأخرجه البيهقي في "**شعب الإيمان**": (حديث رقم: ٦٠٣٣– ٥/١٢١) من طريق عامر بن صالح، وزاد: "**مِنْ عِنْدِ حَمَّامٍ عِنْدَ طَرَفِ الْحَرَّةِ**".

والبغوي في "**شرح السُّنَّة**": (كتاب الأشربة/ باب استعذاب الماء/ حديث رقم: ٣٠٥٠– ١١/٣٨٤) من طريق محمد بن المنذر، بنحوه.

ثلاثتهم عن هشام بن عُروة، عن أبيه، عن عائشة.

قال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرّجاه".

(٣) **مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود:** (ص٣٠٦– ٣٠٧)، تحقيق: محمد رشيد رضا– ومحمد بهجة البيطار، دار المعرفة– بيروت.

(٤) **المعرفة والتاريخ**– ليعقوب بن سفيان البَسَوي: (١/٤٢٨).

٣) عبد الأعلى بن عبد الأعلى السَّامي:

قال فيه الإمام أحمد بن حنبل: "ما كان من حفظه ففيه تخليط، وما كان من كتابٍ فلا بأس به، وكان يحفظ حديث يونس[١] مثل سورة من القرآن".[٢]

المطلب الثالث: معارضة حديث الراوي باعتبار شيوخه عند الإمام أحمد بن حنبل:

قام الإمام أحمد بن حنبل بمعارضة حديث الرَّاوي باعتبار شيوخه، ويلاحظ ذلك من خلال أقواله في عددٍ من الرُّواة، منهم:

١) أسامة بن زيد، أبو زيد اللَّيثي:

قال الإمام أحمد: "روى أسامة بن زيد عن نافع أحاديث مناكير"، فقال له ابنه عبد الله: "إنَّ أسامة حسن الحديث"، فقال: "إن تدبرت حديثه فستعرف النكرة فيها".[٣]

يتبيَّن من ذلك أنَّ الإمام أحمد قد تتبع حديث أسامة بن زيد باعتبار شيوخه الذين روى عنهم، فوجد أنَّه يروي عن نافع المناكير.

كما يدلُّ قول الإمام أحمد على اعتماد النُّقَّاد المعارضة لمعرفة ضبط الرَّاوي، وهو ما عبَّر عنه بتدبر حديث الرَّاوي.

٢) عبد الله بن وَهْب بن مسلم:

روى ابن أبي حاتم، بسنده عن الإمام أحمد بن حنبل أنَّه قال: "عبد الله بن وهب صحيح الحديث، يَفْصِل السماع من العرض، والحديث من الحديث، ما أصح حديثه وأثبته، قيل له: أليس

---

(١) هو أبو عبد الله يونس بن عُبيد العَبْدي، الإمام القدوة، الحُجَّة، من صغار التابعين وفضلائهم، توفي سنة (١٣٩هـ)، وقيل: (١٤٠هـ). (انظر ترجمته في: **الطبقات الكبير**: (٢٥٩/٩)، و**تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: (٥١٧/٣٢)، و**سير أعلام النبلاء**: (٢٨٨/٦)).

(٢) **سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم**: (ص٣٤٦).

(٣) **العلل ومعرفة الرجال**– للإمام أحمد بن حنبل، رواية ابنه عبد الله : (٢٤/٢).

كان يسيء الأخذ؟ قال: قد كان يسيء الأخذ؛ ولكن إذا نظرت في حديثه وما روى عن مشايخه وجدته صحيحًا".[١]

وقد استدل الإمام أحمد بن حنبل على صحة حديث الرَّاوي وتَثَبُّتِه؛ بالنظر إلى حديثه وما رواه عن شيوخه.

٣) حنظلة بن عبيد الله السَّدُوسي:[٢]

قال أحمد بن حنبل: "كان حنظلة السَّدُوسي ضعيف الحديث، يروي عن أنس بن مالك أحاديث مناكير".[٣]

وهذا يعني أنَّ الإمام أحمد بن حنبل تبيَّن له ضعف حنظلة بالنظر في روايته عن شيوخه، فقد روى عن أنس بن مالك مناكير.

٤) أيوب بن عُتبة:

قال أحمد بن حنبل في "أيوب بن عُتبة": "مضطرب الحديث عن يحيى بن أبي كثير"، فسأله ابنه عبد الله: "عن غير يحيى بن أبي كثير؟"، فقال: "هو على حال".[٤]

وفي رواية عن الإمام أحمد قال: "مضطرب الحديث عن يحيى بن أبي كثير، وفي غير يحيى على ذاك".[٥]

---

(١) **الجرح والتعديل**: (١٨٩/٥- ١٩٠).

(٢) وقد اختُلِفَ في اسم أبيه، فقيل أيضًا: عبد الله، وقيل: عُبيد، وقيل: عبد الرحمن. (انظر ترجمته في: **التاريخ الكبير**- للبخاري: (٤٣/٣)، **والكامل في ضعفاء الرجال**- لابن عدي: (٣٤٠/٣)، **والضعفاء**- للعقيلي: (٣١٠/١)، **وتهذيب الكمال في أسماء الرجال**- للمزي: (٤٤٧/٧)، و**تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**- للذهبي: (١١٩/٩)).

(٣) **الجرح والتعديل**- لابن أبي حاتم: (٢٤١/٣).

(٤) انظر: **العلل ومعرفة الرجال**- للإمام أحمد بن حنبل، رواية ابنه عبد الله: (١١٧/٣).

(٥) **الجرح والتعديل**- لابن أبي حاتم: (٢٥٣/٢).

وقال في موضعٍ آخر: "أيوب بن عُتبة ثقة، إلا أنَّه لا يُقِيم حديث يحيى بن أبي كثير".[١] وأيضًا ورد عنه قوله: "أيوب بن عُتبة ضعيف الحديث".[٢]

ويظهر من خلال كلام الإمام أحمد بن حنبل في أيوب أنَّه ضعيف الحديث في يحيى بن أبي كثير، وكذلك في غيره من الرُّواة؛ لكن في روايته عن يحيى اضطرابٌ كثير.

٥) عكرمة بن عمَّار:

قال أحمد بن حنبل: "عكرمة بن عمَّار مضطرب الحديث عن غير إياس بن سلمة، وكان حديثه عن إياس بن سلمة صالح، وحديثه عن يحيى بن أبي كثير مضطرب".[٣]

فهذا الرَّاوي حديثه عن إياس بن سلمة صالح، أمَّا حديثه عن غيره من الشيوخ وخاصةً يحيى ابن أبي كثير؛ فهو مضطرب. وقد وافق البخاري الإمام أحمد في ذلك.

ففي الحديث الذي رواه عكرمة بن عمَّار، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سَلَمة، عن جابر، قال: "**حَرَّمَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ خَيْبَرَ لحُومَ الْحُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ، وَلُحُومَ الْبِغَالِ وَكُلَّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ، وَكُلَّ ذِي مِخْلَبٍ مِنْ الطَّيْرِ**".[٤]

---

(١) **تاريخ مدينة السلام**- للخطيب البغدادي: (٤٥١/٧).

(٢) المصدر نفسه: (٤٥١/٧).

(٣) **الجرح والتعديل**- لابن أبي حاتم: (١٠/٧)، وانظر: **العلل ومعرفة الرجال**- للإمام أحمد بن حنبل: (٣٨٠/١).

(٤) أخرجه الترمذي في "**سننه**": (كتاب الصيد عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم/ باب ما جاء في كراهية كل ذي ناب وذي مخلب/ حديث رقم: ١٤٧٨- ص٣٥٠) بنحوه، وابن أبي شيبة في "**المصنف**": (كتاب المغازي/ غزوة خيبر/ حديث رقم: ٣٨٠٤٨- ٤٤٥/٢٠) مطولًا، وأحمد بن حنبل في "**مسنده**": (حديث رقم: ١٤٤٦٣- ٣٥٤/٢٢) مطولًا، من طريق أبي النضر.

وأخرجه الطحاوي في "**شرح مشكل الآثار**": (حديث رقم: ٣٠٦٤- ٦٨/٨)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط١. والطبراني في "**المعجم الأوسط**": (حديث رقم: ٣٦٩٢- ٩٣/٤)، تحقيق: طارق بن عوض الله، وعبد المحسن بن إبراهيم، دار الحرمين- القاهرة، الطبعة (١٤١٥هـ). مطولًا، من طريق عاصم بن علي.

كلاهما، عن عكرمة، به.

قال الترمذي: "حديث جابر حديثٌ حسنٌ غريبٌ". =

ورواه محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم.

ذهب البخاري إلى أنَّ رواية محمد بن عمرو هي الأصح؛ لأنَّ عكرمة بن عمَّار يغلط في أحاديث يحيى بن أبي كثير، فقال: "حديث أبي سلمة، عن أبي هريرة، أشبه، وعكرمة بن عمَّار يغلط الكثير في أحاديث يحيى بن أبي كثير".(١)

المطلب الرابع: معارضة حديث الراوي باعتبار التلاميذ عند الإمام أحمد بن حنبل:

من أمثلة المعارضة باعتبار التلاميذ عند الإمام أحمد بن حنبل، ما يلي:

١) قال الإمام أحمد بن حنبل في "**حماد بن أبي سليمان**": "حديث هؤلاء الثقات عنه: شعبة (يعني ابن الحجَّاج)، وسفيان (يعني الثوري)، وهشام (يعني الدَّسْتَوائي)، فأحاديث أكثرها متقاربة".(٢)

وقال في موضع آخر: "رواية القدماء عنه تُقَارب الثوري وشعبة وهشام، وأمَّا غيرهم فجاءوا عنه بأعاجيب".(٣)

٢) قال أحمد بن حنبل في "**دينار أبو يحيى القَتَّات**": "روى عنه إسرائيل -يعني ابن يونس- أحاديث كثيرة مناكير جدًا".(٤)

٣) وقال في "**سلمة بن وَهرام**": "روى عنه زَمْعة -يعني ابن صالح- أحاديث مناكير أخشى أن يكون حديثه حديثًا ضعيفًا".(٥)

المطلب الخامس: المعارضة بين الرُّواة الأقارب عند الإمام أحمد بن حنبل:

من أمثلة المعارضة بين الرُّواة الأقارب عند الإمام أحمد بن حنبل، ما يلي:

= وقال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير إلا عكرمة بن عمَّار".

(١) **علل الترمذي الكبير**: (ص٢٤١).

(٢) **العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد بن حنبل**- رواية المَرُّوذِي، والمَيْمُوني، وابنه صالح: (ص٢٣٥).

(٣) **الجرح والتعديل**- لابن أبي حاتم: (١٤٧/٣).

(٤) المصدر نفسه: (٤٣٣/٣).

(٥) **العلل ومعرفة الرجال**- للإمام أحمد بن حنبل، رواية ابنه عبد الله: (٥٢٧/٢).

١) معارضته لأحاديث يحيى بن عبد الملك وأبيه:

قال الإمام أحمد بن حنبل فيهما: "يحيى بن عبد الملك بن أبي غَنِيَّة ثقة، هو وأبوه متقاربان في الحديث".[١]

٢) معارضته لأحاديث عيسى بن يونس وأبيه، ولأحاديث عيسى وأخيه إسرائيل:

قال عبد الله ابن الإمام أحمد بن حنبل: "سألت أبي أيُّما أصح حديثًا عيسى بن يونس أو أبوه يونس بن أبي إسحاق؟ فقال: لا، بل عيسى أصح حديثًا. فقلت له: عيسى أو أخوه إسرائيل؟ قال: ما أقربهما، قلت: ما تقول فيه؟ قال: مثل عيسى بن يونس يُسئل عنه".[٢]

المطلب السادس: المعارضة بين الأقران عند الإمام أحمد بن حنبل:

تعدُّ المعارضة بين الأقران أحد طرق المعارضة التي استخدمها الإمام أحمد بن حنبل، ومن الأمثلة عليها، ما يلي:

١) روى عبد الله ابن الإمام أحمد بن حنبل، عن أبيه قال: "حبيب بن الشهيد أثبت من حُمَيد الطويل، حبيب ثبت ثقة. قلت له: أثبت من حُميد؟ قال: نعم".[٣]
٢) قال الإمام أحمد بن حنبل: "خَلِيفة بن غالب هو أوثق من عبد الرحمن السُّلمي".[٤]

المطلب السابع: معارضة أحاديث الرَّاوي باعتبار البلدان عند الإمام أحمد بن حنبل:

استخدم الإمام أحمد بن حنبل معارضة أحاديث الرَّاوي باعتبار البلدان، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

١) معارضة الإمام أحمد بن حنبل أحاديث الرَّاوي باعتبار روايته عن أهل بلدٍ معين:

قال أحمد بن حنبل في "**إسماعيل بن عياش**": "في روايته عن أهل العراق وأهل الحجاز بعض

---

(١) **العلل ومعرفة الرجال**- للإمام أحمد بن حنبل، رواية ابنه عبد الله: (٣/٣١٠).
(٢) **الجرح والتعديل**- لابن أبي حاتم: (٦/٢٩٢).
(٣) **العلل ومعرفة الرجال**- للإمام أحمد بن حنبل، رواية ابنه عبد الله: (٢/٣٤٨).
(٤) المصدر نفسه: (٢/٣٦٨).

الشيء، وروايته عن أهل الشام كأنَّه أثبت وأصح".[١]

فنجد أنَّ الإمام أحمد بن حنبل قد بيَّن اختلاف ضبط هذا الرَّاوي باعتبار روايته عن أهل بلدٍ دون آخر، فهو ضعيف في روايته عن أهل العراق والحجاز، وروايته عن أهل الشام أثبت وأصح.

وكذلك وافقه الإمام البخاري، فنجده يُضَعِّف حديثًا رواه إسماعيل بن عيَّاش، عن المثنَّى بن الصَّبَّاح، عن عمرو بن شُعيب، عن أبيه، عن جدِّه، عن سُراقة بن مالك بن جُعْشَمٍ، قال: "**حَضَرْتُ النَّبِيَّ صَلَّى الله عَلَيهِ وَسَلَّم يُقِيدُ[٢] الْأَبَ مِن ابْنِهِ، وَلَا يُقِيدُ الابْنَ مِنْ أَبِيهِ**".[٣]

فقد روى الترمذي أنَّه سَأَلَ البخاري عن هذا الحديث، فقال: "هو حديث إسماعيل بن عيَّاش، وحديثه عن أهل العراق، وأهل الحجاز كأنَّه شبه لا شيء، ولا يُعْرَف له أصل".[٤]

فهذا الحديث رواه إسماعيل بن عيَّاش عن المثنى بن الصَّبَّاح نزيل مكة،[٥] ولذلك رأى البخاري أنَّه لا يثبت.

---

(١) **الجرح والتعديل**- لابن أبي حاتم: (١٩٢/٢).

(٢) يُقِيْدُ الأبَ من ابنِه: أي يَقْتَصُّ له منه. (انظر: **النهاية في غريب الحديث والأثر**- لابن الأثير: ١٢٠/٤).

(٣) أخرجه الترمذي في "**سننه**": (كتاب الديات عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم/ باب ما جاء في الرَّجُل يَقتل ابنه يُقاد منه أم لا؟/ حديث رقم: ١٣٩٩- ص٣٣٠)، به، بهذا اللفظ.

وأخرجه الدارقطني في "**سننه**": (كتاب الحدود والديات وغيره/ حديث رقم: ٣٢٧٨- ١٦٩/٤)، من طريق إسماعيل بن عيَّاش، به. ومن طريق إسماعيل بن عيَّاش، عن ابن جُريج، عن عَمرو بن شعيب، به، بلفظ: "**تُقِيدُ الْأَبَ مِن ابْنِهِ، وَلَا نُقِيدُ الِابْنَ مِنْ أَبِيهِ**".

قال الترمذي: "هذا حديث لا نعرفه من حديث سُرَاقة إلَّا من هذا الوجه، وليس إسنادُه بصحيحٍ؛ رواه إسماعيل بن عيَّاش، عن المثنَّى بن الصَّبَّاح، والمثنَّى بن الصَّبَّاح يُضعَّف في الحديث. وقد روى هذا الحديث أبو خالد الأحمر، عن الحجَّاج بن أرْطَاة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه، عن عمر، عن النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم. وقد رُوِيَ هذا الحديث عن عمرو بن شعيب مرسلًا. وهذا حديث فيه اضطراب".

(٤) **علل الترمذي الكبير**: (ص٢٢٠).

(٥) المثنَّى بن الصَّبَّاح اليماني الأَبناويُّ، أبو عبد الله، ويقال: أبو يحيى المكيُّ، من أبناء الفرس، نزل مكة. روى له أبو داود، والترمذي، وابن ماجه في "السُّنَن"، توفي سنة (١٤٩هـ). (انظر: **الطبقات الكبير**- لابن سعد: (٥٣/٨)، **وتهذيب الكمال في أسماء الرجال**- للمِزي: (٢٠٣/٢٧)، **وتاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**- للذهبي: (٢٨٧/٩)).

ونحو ذلك قول الإمام أحمد بن حنبل في "**فَرَج بن فَضَالة**": "إذا حدَّث عن الشاميين فليس به بأس، ولكن حديثه عن يحيى بن سعيد مضطرب".[١]

فهذا الرَّاوي مضطرب في حديثه عن يحيى بن سعيد بن قيس المدني، لكن إذا روى عن الشاميين فليس به بأس.

٢) معارضة الإمام أحمد بن حنبل أحاديث الرَّاوي باعتبار البلد الذي سمع فيه عن شيخه:

نجد أنَّ الإمام أحمد بن حنبل قد عارض الأحاديث التي رواها "**عبد الرزاق بن همَّام الصَّنعاني**" عن شيخه سفيان الثوري، وذلك باعتبار البلد الذي سمع فيه، فوجد أنَّ سماعه عن الثوري بمكة مضطرب، أمَّا سماعه عنه باليمن فصحيح.

فقال الإمام أحمد: "سماع عبد الرَّزاق من سفيان بمكة مضطرب؛ فأمَّا سماعه باليمن الذي أملى عليهم فذاك صحيح جدًا، كان القاضي يكتب،[٢] فكانوا يُصَحِّحون".[٣]

ولذلك نجد الإمام أحمد يُنْكر الحديث الذي رواه عبد الرزاق، عن الثوري، عن قيس بن مسلم، عن الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: "**أُهْدِيَ لِلنَبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَشِيقَةُ لَحْمٍ**[٤] **وَهُوَ**

---

(١) **سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم:** (ص٢٦٥).

(٢) هو هشام بن يوسف الصَّنعاني، تقدَّمت ترجمته. روى ابن أبي حاتم بسنده عن هشام بن يوسف قال: "قَدِمَ الثوري اليمن، فقال: اطلبوا لي كاتبًا سريع الخط. فارتادوني، فكنت أكتب"، كما جاء في "**شرح علل الترمذي**" لابن رجب، عن عبد الرزاق قال: "كان هشام بن يوسف القاضي يكتب بيده، وأنا أنظر -يعني عن سفيان باليمن-، قال سفيان: ائتوني برجل خفيف اليد، فجاءوه بالقاضي، وكان ثَمَّ جماعة يسمعون، لا ينظرون في الكتاب، وكنت أنا أنظر، فإذا قاموا ختم القاضي الكتاب". (انظر: **الجرح والتعديل**- لابن أبي حاتم: (٧٠/٩)، و**شرح علل الترمذي**- لابن رجب: (٧٧٠/٢- ٧٧١)، **وسير أعلام النبلاء**- للذهبي: (٥٨٠/٩)).

(٣) **سؤالات أبي بكر الأثرم لأحمد بن حنبل:** (ص٣٣).

(٤) قال سفيان في رواية الإمام أحمد: "الوَشِيقَة ما طُبِخَ وقُدِّد"، وقال ابن الأثير: "الوشيقة: أن يؤخذ اللحم فيُغلى قليلًا ولا يُنضج، ويُحمل في الأسفار. وقيل: هي القَديد". (انظر: **مسند الإمام أحمد:** (حديث رقم: ٢٤١٢٨- ١٥٥/٤٠)، و**النهاية في غريب الحديث والأثر**- مجد الدين المبارك بن محمد الجزري: (١٨٨/٥)).

مُحْرِمٌ، فَلَمْ يَأْكُلْهُ".[1]

فقد نقل ابن رجب أنَّه ذُكِرَ لأحمد هذا الحديث، فجعل ينكره إنكارًا شديدًا، وقال: "هذا سماع مكة".[2] أي ممَّا أخطأ فيه عبد الرزاق.

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في "**المصنف**": (كتاب المناسك/ باب ما يُنهى عنه المُحرم من أكل الصيد/ حديث رقم: ٨٣٢٤- ٤٢٧/٤)، تحقيق: حبيب الأعظمي، المكتب الإسلامي- بيروت، ط١. وأحمد في "**مسنده**": (حديث رقم: ٢٥٨٨٢- ٦٤/٤٤)، وإسحاق بن راهوية في "**مسنده**": (حديث رقم: ٥٦٧- ٥٢٨/٢)، تحقيق: د. عبد الغفور البلوشي، مكتبة الإيمان- المدينة المنورة، ط١. كلاهما عن عبد الرزاق، به، بلفظ: "**وَشِيقة ظبي**".

وأخرجه إسحاق بن راهوية في "**مسنده**": (حديث رقم: ٥٦٦- ٥٢٨/٢) عن وكيع، عن الثوري، به، بلفظ: "**أتي رسول الله صلى الله عليه وسلم بوَشِيقة**".

وأخرجه أحمد في "**مسنده**": (حديث رقم: ٢٤١٢٨- ١٥٥/٤٠)، وأبو يعلى في "**مسنده**": (حديث رقم: ٤٨٢٧- ٢٤٦/٨)، والطحاوي في "**شرح معاني الآثار**": (كتاب مناسك الحج/ باب الصيد يذبحه الحلال في الحل، هل للمحرم أن يأكل منه أم لا؟/ حديث رقم: ٣٧٨٧- ١٦٨/٢)، من طريق الثوري، عن عبد الكريم بن أبي المُخَارق، عن قيس بن مسلم، به، جميعهم بلفظ: "**وَشِيقة ظبي**".

(٢) **شرح علل الترمذي**- لابن رجب: (٧٧١/٢).

المبحث الثاني

الإمام أبو حاتم الرَّازي والمعارضة لمعرفة ضبط الرَّاوي

استخدم الإمام أبو حاتم المعارضة لمعرفة ضبط الرَّاوي، وقد تبيَّن لي من خلال دراسة أقواله في الرواة؛ أنَّه استخدم عدة طرق من المعارضة، وفيما يلي بيانها.

المطلب الأول: معارضة أحاديث الرُّواة عن شيخ معين عند الإمام أبي حاتم:

من أمثلة معارضة أحاديث الرُّواة عن شيخٍ معين عند أبي حاتم، ما يلي:

١) معارضة أبي حاتم لأحاديث الرُّواة عن أنس بن مالك رضي الله عنه:

قال أبو حاتم فيهم: "أثبت أصحاب أنس: الزُّهْرِي، ثم قتادة (يعني ابن دِعَامة)، ثم ثابت البُنَاني".[١]

٢) معارضة أبي حاتم لأحاديث الرُّواة عن أبي إسحاق السَّبيعي:

قال أبو حاتم: "سفيان فقيه حافظ زاهد إمام أهل العراق، وأتقن أصحاب أبي إسحاق، وهو أحفظ من شعبة، وإذا اختلف الثوري وشعبة فالثوري".[٢]

نلاحظ أنَّ الإمام أبا حاتم قد عارض أحاديث الرُّواة عن أبي إسحاق، فوجد أن أثبتهم فيه سفيان الثوري، وهو في حديثه عن أبي إسحاق أثبت من شعبة، فيقدَّم الثوري إذا اختلفا في الرواية عنه.

ولذلك لما سَأَل عبد الرحمن ابن أبي حاتم أباه وأبا زُرعة؛ عن حديثٍ رواه سفيان، وإسرائيل، عن أبي إسحاق السَّبيعي، عن أبي ليلى الكِنْدي،[٣] عن سلمان الفارسي؛ قال: لا نؤُمُّكُمْ، ولا نَنْكِح

---

(١) **الجرح والتعديل**: (٤٤٩/٢).

(٢) المصدر نفسه: (٢٢٥/٤).

(٣) أبو ليلى الكندي، مشهور بكنيته، واختُلِفَ في اسمه، فقيل: سلمة بن معاوية، وقيل: معاوية بن سلمة، وقال أبو حاتم الرَّازي: "سعيد بن أشرف بن سِنان". روى له البخاري في "الأدب المفرد"، وأبو داود والنسائي في سننهما، ووثَّقه ابن حجر. (انظر: **التاريخ الكبير**– للبخاري: (٧٧/٤)، **والجرح والتعديل**– لابن أبي حاتم: =

نسائكم.[1]

ورواه شعبة، عن أبي إسحاق، عن أوس بن ضَمْعَج،[2] عن سلمان.

= (٢/٤)، **وتهذيب الكمال في أسماء الرجال:** (٢٣٩/٣٤)، **وتقريب التهذيب:** (ص١١٩٨)).

(١) المراد ما رواه أبو ليلي الكِنْدي، قال: أَقْبَلَ سَلْمَانُ فِي اثْنَيْ عَشَرَ رَاكِبًا، أَو ثَلَاثَة عَشَر مِنْ أَصْحَابِ رَسُول الله صَلَّى الله عَلَيه وَسَلَّم، فَلَمَّا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ قَالُوا: تَقَدَّم يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ، قَالَ: إِنَّا لاَ نَؤُمُّكُمْ، وَلاَ نَنْكِحُ نِسَاءَكُمْ، إِنَّ اللهَ هَدَانَا بِكُمْ، قَالَ: فَتَقَدَّمَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ فَصَلَّى أَرْبَع رَكَعَاتٍ، فَلَمَّا سَلَّم قَالَ سَلْمَانُ: مَا لَنَا وَلِلْمُرَبَّعَةِ إِنَّمَا كَانَ يَكْفِينَا نِصْفُ الْمُرَبَّعَةِ، وَنَحْنُ إِلَى الرُّخْصَةِ أَحْوَجُ".

أخرجه عبد الرزاق في "**المصنف**" واللفظ له: (كتاب الصلاة/ باب الصلاة في السفر/ حديث رقم: ٤٢٨٣- ٥٢٠/٢)، وفي: (كتاب النكاح/ باب الأكفاء/ حديث رقم: ١٠٣٢٩- ١٥٣/٦)، عن إسرائيل، ومن طريقه الطبراني في "**المعجم الكبير**": (حديث رقم: ٦٠٥٣- ٢١٧/٦)، والبيهقي في "**السنن الكبرى**": (كتاب الصلاة/ باب من ترك القصر في السفر غير رغبة عن السنة/ حديث رقم: ٥٤٣٩- ٢٠٧/٣).

وابن أبي شيبة في "**المصنف**": (كتاب النكاح/ ما قالوا في الأكفاء في النكاح/ حديث رقم: ١٨٠٠٠- ٤٩٨/٩)، عن سفيان الثوري.

وفي رواية أخرى عند ابن أبي شيبة في "**المصنف**": (كتاب الصلاة/ باب من كان يقصر الصلاة/ حديث رقم: ٨٢٤٤- ٣٦٥/٥)، عن أبي الأحوص، ومن طريقه الطحاوي في "**شرح معاني الآثار**": (كتاب الصلاة/ باب صلاة المسافر/ حديث رقم: ٢٤٢٠- ٤١٩/١).

ثلاثتهما عن أبي إسحاق، عن أبي ليلى الكِنْدي، به.

وأخرجه أبو القاسم البغوي في "**مسند ابن الجعد**"، من طريق شعبة: (حديث رقم: ٤٥٥- ٣٧٥/١) تحقيق: عبد المهدي عبد الهادي، مكتبة الفلاح- الكويت، ط١. والطبراني في "**المعجم الكبير**": (حديث رقم: ٦١٥٨- ٢٦٠/٦) من طريق عبد الجبار بن العباس، والبيهقي في "**السنن الكبرى**": (كتاب النكاح/ باب اعتبار النسب في الكفاءة/ حديث رقم: ١٣٧٦٦- ٢١٧/٧) من طريق عمار بن رُزيق، ثلاثتهم، عن أبي إسحاق، عن أوس بن ضَمْعَج، عن سلمان.

قال البيهقي: "هذا هو المحفوظ: موقوف".

وقال ابن تيمية في إسناد عبد الجبار بن العباس: "هذا إسناد جيد". (**اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم**، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ت: ٧٢٨هـ): (٣٩٧/١)، تحقيق: ناصر العقل، مكتبة الرشد- الرياض.

(٢) هو أَوْس بن ضَمْعَج الحضرمي، ثقة مخضرم، روى له أصحاب الكتب الستة سوى البخاري، وتوفي سنة (٧٤هـ). (انظر: **الطبقات الكبير**- لابن سعد: (٣٣٢/٨)، **وتهذيب الكمال في أسماء الرجال**- للمزي: =

أيُّهما الصحيح؟

قالا: سفيان أحفظ من شعبة، وحديث الثوري أصح.[١]

وكذلك نجد الترمذي يُصحِّح رواية الأثْقَن لحديث شيخه، فيقول في حديثٍ اضطربت فيه الروايات عن أبي إسحاق السَّبيعي:[٢] "أصحُّ شيء في هذا عندي حديث إسرائيل وقَيْس عن أبي إسحاق، عن أبي عُبيدة، عن عبد الله، لأنَّ إسرائيل أثبت وأحفظ لحديث أبي إسحاق من هؤلاء، وتابعه على ذلك قَيْس بن الرَّبيع".[٣]

٣) معارضة أبي حاتم لأحاديث الرُّواة عن سفيان بن عُيينة:

قال أبو حاتم: "أثبت الناس في ابن عيينة: الحُمَيدي (يعني عبد الله بن الزُّبير)، وهو رئيس أصحاب ابن عُيينة".[٤]

= (٣/٣٩٠)، و**تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**- للذهبي: (٥/٣٦٤)، **وتقريب التهذيب**- لابن حجر: (ص١٥٥)).

(١) **العلل**- لابن أبي حاتم: (٢/١٨٠- ١٨١).

(٢) المراد حديث عبد الله بن مسعود قال: أَتَى النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْغَائِطَ، فَأَمَرَنِي أَنْ آتِيَهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، فَوَجَدْتُ حَجَرَيْنِ، وَالْتَمَسْتُ الثَّالِثَ فَلَمْ أَجِدْهُ، فَأَخَذْتُ رَوْثَةً، فَأَتَيْتُهُ بِهَا، فَأَخَذَ الْحَجَرَيْنِ وَأَلْقَى الرَّوْثَةَ، وَقَالَ: "**هَذَا رِكْسٌ**".

أخرجه البخاري في "**صحيحه**" واللفظ له، من طريق زهير، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن ابن مسعود، مرفوعًا. (كتاب الوضوء/ باب الاستنجاء بالحجارة/ حديث رقم: ١٥٦- ١/٤٣).

قال الترمذي: "سألت محمدًا عن هذا -يعني اضطراب الحديث- فلم يقض فيه بشيء، وكأنَّه رأى حديث زهير، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن عبد الله: أشبه، ووضعه في كتاب "**الجامع**"". **(علل الترمذي الكبير**: ص٢٨).

(٣) **سنن الترمذي**: كتاب الطهارة عن رسول الله صلى الله عليه وسلَّم/ باب في الاستنجاء بالحجرين/ (تعليق الترمذي على حديث رقم: ١٧- ص١٦).

(٤) **الجرح والتعديل**: (٥/٥٧).

المطلب الثاني: معارضة الحفظ بالكتاب عند الإمام أبي حاتم:

تعدُّ معارضة الحفظ بالكتاب أحد طرق المعارضة التي استخدمها الإمام أبو حاتم، ومن أمثلة هذه الطريقة، ما يلي:

١) قال أبو حاتم في "**زهير بن معاوية**": "زهير أتقن من زائدة (يعني ابن قُدَامة)، وما أشبه حديث زهير بحديث زيد بن أبي أُنَيْسَة، وهو أحفظ من أبي عوانة (يعني الوضَّاح بن عبد الله)، وهما يوازيان إذا حدثا من كتابيهما لم أبال بأيهما بطشت، وإذا حدثا من حفظهما فزهير أحب إلي".[١]

ومعارضة الحفظ بالكتاب هنا كانت لأحاديث زهير وأبي عوانة، فهما متساويان إذا حدثا من كتابيهما، أما إذا حدَّثا من حفظهما، فيكون زهير أثبت. لأن أبا عوانة يغلط إذا حدَّث من حفظه، ولذلك قال فيه أبو حاتم: "كتبه صحيحة، وإذا حدَّث من حفظه غلط كثيرًا، وهو صدوق ثقة".[٢]

٢) قال عبد الرحمن ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن عبد الله بن نافع الصائغ، فقال: ليس بالحافظ، هو لين تَعْرِف حفظه وتُنْكِر، وكتابه أصح".[٣]

المطلب الثالث: المعارضة باعتبار الشيوخ عند الإمام أبي حاتم:

من أمثلة المعارضة باعتبار الشيوخ عند الإمام أبي حاتم، ما يلي:

١) قال أبو حاتم في "**الربيع بن حبيب أبو سلمة**": "ليس بقوي، وأحاديثه عن نوفل بن عبد الملك، عن أبيه، عن علي، عن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم مناكير، ونوفل مجهول".[٤]

---

(١) **الجرح والتعديل**: (٥٨٩/٣)، **وتهذيب الكمال في أسماء الرجال**– للمزي: (٤٢٥/٩).

(٢) **الجرح والتعديل**: (٤١/٩).

(٣) المصدر نفسه: (١٨٤/٥).

(٤) المصدر السابق: (٤٥٧/٣).

وهذا الرَّاوي قد ضعَّفه الإمام أبو حاتم، ووثَّقه الإمامين أحمد وابن معين، لذا قال عبد الرحمن ابن أبي حاتم: "اتفاق أحمد ويحيى على توثيقه يدل على أنَّ إنكار حديثه عن نوفل ليس منه، وأنَّه من نوفل بن عبد الملك".[١]

وهنا تظهر أهمية معارضة أحاديث الراوي باعتبار شيوخه، فيكون إطلاق الحكم على الراوي بالتوثيق أو التضعيف أكثر دقة وإنصافًا، فلا يحكم عليه بالضعف مطلقًا إذا كان ضعفه ناشئ عن ضعف شيخه.

ولذلك حكم الإمامين أحمد بن حنبل ويحيى بن معين بتوثيق هذا الراوي، اعتمادًا على الأصل. وحكم عليه الإمام أبو حاتم بالضعف بالنظر إلى رواياته المنكرة عن شيخه نوفل بن عبد الملك.

ويشهد لهذا قول أبي حاتم في "**عبد الرحمن بن محمد المُحَاربي**": "صدوق إذا حدَّث عن الثقات، ويروي عن المجهولين أحاديث منكرة، فَيَفْسَد حديثه بروايته عن المجهولين".[٢]

فهذا الراوي تبيَّن للإمام أبي حاتم من خلال معارضة أحاديثه أنَّه ثقة، لكن ضَعفه في بعض الأحاديث ناشئٌ عن روايته عن المجهولين.

٢) قال أبو حاتم في "**سلمة بن وَرْدان اللَّيثي**": "ليس بقوي، تدبرت حديثه فوجدت عامتها منكرة، لا يوافق حديثه عن أنس (يعني ابن مالك –رضي الله عنه–) حديث الثقات إلا في حديثٍ واحد".[٣]

ونلاحظ هنا أنَّ أبا حاتم قد عارض أحاديث سلمة بأحاديث الرُّواة الثقات، فوجد أنَّه يروي عن أنس بن مالك المناكير، إذ لم توافق روايته عنه رواية غيره؛ إلا في حديثٍ واحد.

٣) قال أبو حاتم في "**شجاع بن الوليد**": "هو لين الحديث، شيخ ليس بالمتين، لا يحتج به، إلا أنَّ عنده عن محمد بن عمرو بن عَلْقمة أحاديث صحاح".[٤]

---

(١) **الجرح والتعديل**: (٤٥٧/٣).

(٢) المصدر نفسه: (٢٨٢/٥).

(٣) المصدر السابق: (١٧٥/٤).

(٤) المصدر السابق: (٣٧٩/٤).

٤) قال أبو حاتم في "**صِلَة بن سليمان**": "متروك الحديث، أحاديثه عن أشعث (يعني ابن عبد الملك) منكرة".[١]

المطلب الرابع: المعارضة باعتبار التلاميذ عند الإمام أبي حاتم:

تعتبر المعارضة باعتبار التلاميذ هي أحد طرق المعارضة التي استخدمها الإمام أبو حاتم، ومن أمثلتها:

١) قال أبو حاتم في "**الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذُبَاب**": "يروي عنه الدَّرَاوردي أحاديث منكرة، وليس بالقوي".[٢]

٢) قال أبو حاتم في "**عبد الله بن ذَكْوان أبو الزِّنَاد**": "ثقة فقيه صاحب سُنَّة، وهو ممن تقوم به الحُجَّة إذا روى عنه الثِّقات".[٣]

٣) قال أبو حاتم في "**عَنْبَسَة بن أبي رائطة الغَنَوي**": "روى عنه عبد الوهاب الثَّقَفي[٤] أحاديث حسانًا، وروى عنه وُهَيب،[٥] وليس بحديثه بأس".[٦]

المطلب الخامس: المعارضة بين الرُّواة الأقارب عند الإمام أبي حاتم:

من أمثلة المعارضة بين الرُّواة الأقارب عند الإمام أبي حاتم، ما يلي:

---

(١) **الجرح والتعديل**: (٤/٤٤٧).

(٢) المصدر نفسه: (٣/٨٠).

(٣) المصدر السابق: (٥/٤٩).

(٤) هو الإمام، الأَثْبل، الحافظ، الحُجَّة، أبو محمد عبد الوهاب بن عبد المجيد الثَّقَفي، توفي سنة أربعٍ وتسعين ومائة (١٩٤هـ). (انظر: **الطبقات الكبير**- لابن سعد: (٩/٢٩٠)، **وتهذيب الكمال في أسماء الرجال**- للمِزي: (١٨/٥٠٣)، **وسير أعلام النبلاء**- للذهبي: (٩/٢٣٧)).

(٥) هو الحافظ، الكبير، أبو بكر وهيب بن خالد الكَرَابيسي البَاهِلِي، توفي سنة خمسٍ وستين ومائة (١٦٥هـ). (انظر: **الطبقات الكبير**- لابن سعد: (٩/٢٨٨)، **وتهذيب الكمال في أسماء الرجال**- للمِزي: (٣١/١٦٤)، **وسير أعلام النبلاء**- للذهبي: (٧/٢٢٣)).

(٦) **الجرح والتعديل**: (٦/٤٠٠).

١) قال عبد الرحمن ابن أبي حاتم: "سُئِلَ أبي عن زهير، ورُحَيل، وحُدَيج، فقال: كانوا ثلاثة إخوة:[١] أوثقهم زهير، ثم رُحَيل".[٢]

٢) قال عبد الرحمن ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن ولد محمد بن زيد،[٣] فقال: هم خمسة، أوثقهم عمر بن محمد وهو ثقة صدوق".[٤]

٣) قال أبو حاتم في "**عَنْبَسَة بن سعيد بن أبان**": "كان من حُفَّاظ أهل الكوفة، وكان من أصدق إخوته وأحفظهم".[٥]

٤) قال عبد الرحمن ابن أبي حاتم في "**محمد بن عبد العزيز**": "سألت أبي عنه، فقال: هم ثلاثة إخوة محمد بن عبد العزيز، وعبد الله بن عبد العزيز، وعمران بن عبد العزيز. وهم ضعفاء الحديث، ليس لهم حديث مستقيم. وليس لمحمد عن أبي الزناد، والزُّهْرِي، وهشام ابن عُروة حديث صحيح".[٦]

المطلب السادس: المعارضة بين الأقران عند الإمام أبي حاتم:

تعتبر المعارضة بين الأقران أحد طرق المعارضة التي استخدمها الإمام أبو حاتم، ومن الأمثلة عليها، ما يلي:

١) قال عبد الرحمن ابن أبي حاتم: "إبراهيم بن مهاجر ليس بقوي، هو وحصين بن عبد الرحمن وعطاء بن السائب قريب بعضهم من بعض، محلهم عندنا محل الصدق، يكتب حديثهم ولا يحتج بحديثهم، قلت لأبي: ما معنى لا يحتج بحديثهم؟ قال: كانوا

---

(١) وهم أولاد مُعاوية بن حُدَيج الجُعْفِي. (انظر: **التاريخ لابن معين**- رواية الدُّوري: (٤٤٢/٣)، **والجرح والتعديل**- لابن أبي حاتم: (٣٨٧/٨)، و**تهذيب الكمال في أسماء الرجال**- للمزي: (١٦٧/٢٨)).

(٢) **الجرح والتعديل**: (٥١٥/٣).

(٣) هو محمد بن زيد بن عبد الله ابن أمير المؤمنين عمر بن الخطَّاب، أبو عاصم العَدوي العُمري المدني. وأولاده هم: عاصم، وواقد، وزيد، وعمر، وأبو بكر. وقد حدَّثوا عنه. (انظر: **الجرح والتعديل**- لابن أبي حاتم: (٢٥٦/٧)، **وتهذيب الكمال في أسماء الرجال**- للمِزي: (٢٢٦/٢٥)، **وسير أعلام النبلاء**- للذهبي: (١٠٥/٥)).

(٤) **الجرح والتعديل**: (١٣٢/٦).

(٥) المصدر نفسه: (٤٠٠/٦).

(٦) المصدر السابق: (٧/٨).

قومًا لا يحفظون فيحدثون بما لا يحفظون فيغلطون ترى في أحاديثهم اضطرابًا ما شئت".[١]

٢) قال أبو حاتم: "زائدة بن قُدَامة ثقة صاحب سُنَّة وهو أحب إلي من أبي عوانة وأحفظ من شَرِيك (يعني ابن عبد الله القاضي) ومن أبي بكر بن عياش، وكان عرض حديثه على سفيان الثوري".[٢]

٣) قال أبو حاتم: "أشعث بن عبد الملك لا بأس به، وهو أوثق من أشعث الحُدَّاني وأصلح من أشعث بن سوار".[٣]

المطلب السابع: المعارضة باعتبار البلدان عند الإمام أبي حاتم:

استخدم الإمام أبو حاتم المعارضة باعتبار البلدان، ومن الأمثلة على ذلك، ما يلي:

١) معارضة أحاديث الرَّاوي باعتبار روايته في بلدٍ معين:

قال أبو حاتم في "**زهير بن محمد الخُراساني**": "محله الصدق وفي حفظه سوء، وكان حديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق لسوء حفظه، وكان من أهل خُراسان، سكن المدينة وقَدِمَ الشام فما حدَّث من كتبه فهو صالح، وما حدَّث من حفظه ففيه أغاليط".[٤]

وقد تقدَّم ذكره ممن ضُعِّف حديثهم باعتبار رواية أهل بلدٍ معين عنه،[٥] ولا تعارض في ذلك فإنَّه إذا حدَّث في بلدٍ يكون أكثر تلاميذه منها، فيمكن أن يعتبره ناقد أنَّه ضعيف باعتبار البلد الذي روى فيه، ويرى ناقد آخر أنَّ رواية أهل هذه البلد عنه ضعيفة.

ومن الأمثلة على هذا النوع من المعارضة أيضًا: قول أبو حاتم في "**مَعْمَر بن راشد**": "ما حدَّث

---

(١) **الجرح والتعديل**: (١٣٣/٢).

(٢) المصدر نفسه: (٦١٣/٣).

(٣) المصدر السابق: (٢٧٥/٢).

(٤) المصدر السابق: (٥٩٠/٣).

(٥) انظر: (ص٩٠) من هذا البحث.

بالبصرة ففيه أغاليط، وهو صالح الحديث".[1]

ولذلك كان النُّقاد يستدلون على وهم مَعْمَر في الحديث، بمجيئه من رواية البصريين عنه.

فنجد الدارقطني لمَّا سُئِلَ عن حديث الزُّهْرِي، عن أبي أُمَامَة بن سَهل بن حُنَيْف: أنَّ النَّبي صلى الله عليه وسلَّم أمر بأسعد بن زُرَارَة، فكُوِي.[2]

---

(١) **الجرح والتعديل**: (٢٥٧/٨).

(٢) حديث أبي أُمَامَة بن سهل بن حُنَيف: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَادَ أَسْعَدَ بْنَ زُرَارَةَ وَبِهِ الشَّوْكَةُ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ قَالَ: "**بِئْسَ الْمَيِّتُ هَذَا، الْيَهُودُ يَقُولُونَ: لَوْلَا دَفَعَ عَنْهُ، وَلَا أَمْلِكُ لَهُ وَلَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي شَيْئًا، وَلَا يَلُومَنَّ فِي أَبِي أُمَامَةَ**".

أخرجه معمر بن راشد في "**جامعه**" المطبوع آخر مصنف عبد الرزاق (باب الكي/ حديث رقم: ١٩٥١٥- ٤٠٧/١٠).

وابن سعد في "**الطبقات الكبير**": (٥٦٤/٣) عن محمد بن عمر، والطبراني في "**المعجم الكبير**": (حديث رقم: ٥٥٨٤- ٨٣/٦) من طريق عبد الرزاق، كلاهما عن معمر.

وابن سعد في رواية أخرى في "**الطبقات الكبير**": (٥٦٤/٣)، من طريق صالح بن كَيْسان.

وأحمد بن حنبل في "**مسنده**": (حديث رقم: ١٧٢٣٨- ٤٧٥/٢٨)، من طريق زَمْعة بن صالح.

والحاكم في "**المستدرك**": (كتاب الطب/ حديث رقم: ٧٥٧٥- ٣٣٩/٤) واللفظ له، وابن عبد البر في "**التمهيد**"، من طريق يونس بن يزيد: (٦١/٢٤)، تحقيق: مصطفى العلوي- ومحمد البكري، وزارة الأوقاف المغربية، الطبعة (١٣٨٧هـ).

وابن عبد البر في "**التمهيد**": (٦١/٢٤) من طريق ابن جريج، ومن طريق ابن سمعان.

جميعهم، عن الزُّهْرِي، عن أبي أُمَامة بن سهل بن حُنَيف، مرسلًا.

وأخرجه الترمذي في "**سننه**": (كتاب الطب عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم/ باب ما جاء في الرُّخصة في ذلك/ حديث رقم: ٢٠٥٠- ص٤٦٣) من طريق يزيد بن زُرَيْع، عن مَعْمَر، عن الزُّهْرِي، عن أنس رضي الله عنه: "**أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَوَى أَسْعَدَ بْنَ زُرَارَةَ مِنْ الشَّوْكَةِ**".

وأخرجه البزار في "**مسنده**": (حديث رقم: ٦٣٠٦- ١٣/١٣)، وأبو يعلى في "**مسنده**": (حديث رقم: ٣٥٨٢- ٢٧٤/٦)، وابن حبان في "**صحيحه**": (كتاب الطب/ ذكر العلَّة التي من أجلها أُمِرَ أسعد بالاكتواء/ حديث رقم: ٦٠٨٠- ٤٤٣/١٣)، والحاكم في "**المستدرك**": (كتاب معرفة الصحابة رضي الله تعالى عنهم/ ذكر مناقب أسعد بن زُرارة/ حديث رقم: ٤٩٢٥- ٢٢٤/٣)، وفي (كتاب الرُّقَى والتمائم/ حديث رقم: ٨٣٥٥- ٥٧٩/٤)، =

قال: هو حديث يرويه مَعْمَر، وزياد بن سعد، عن الزُّهْرِي، عن أبي أُمَامَة.

وحدَّث مَعْمر بالبصرة عن الزُّهْرِي، عن أنس بن مالك.

حدَّث به عنه البصريون كذلك- منهم: يزيد بن زُرَيع، وعبد الأعلى (يعني ابن عبد الأعلى)-، وَوَهِمَ فيه.

والصواب حديث أبي أُمَامَة بن سَهْل.(١)

٢) معارضة أحاديث الرَّاوي باعتبار رواية أهل بلدٍ معين عنه:

قال أبو حاتم في"**عطاء بن السائب**": "كان عطاء بن السائب محله الصدق قديمًا قبل أن يختلط، صالح مستقيم الحديث، ثم بأخرة تغير حفظه. في حديثه تخاليط كثيرة، وقديم السماع من

= والبيهقي في "**السنن الكبرى**": (كتاب الضحايا/ باب ما جاء في إباحة قطع العروق والكي عند الحاجة/ حديث رقم: ١٩٥٥١- ٩/٥٧٥) به، بنحوه.

قال الترمذي: "هذا حديث حسن غريب".

وقال البزار: "وهذا الحديث أخطأ فيه معمر -فيما تبيَّن لأهل الحديث- بالبصرة؛ لأنَّ الزُّهْرِي يرويه عن أبي أُمامة بن سهل؛ ولكن هكذا رواه يزيد بن زُريع عنه".

وقال ابن حبان: "تفرَّد بهذا الحديث يزيد بن زُريع".

وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، إذا كان أبو أُمامة عندهما من الصحابة، ولم يخرجاه".

وقال ابن عبد البر في "**التمهيد**" (٢٤/٦٠): "وهذا قد رُوِيَ مسندًا من حديث ابن شهاب، عن أنس، إلا أنَّه لم يروه بهذا الإسناد عن ابن شهاب إلا معمر وحده، وهو عند أهل الحديث خطأ؛ يقولون إنَّه ممَّا أخطأ فيه معمر بالبصرة، ويقولون إنَّ الصواب في ذلك: حديث ابن شهاب، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف أنَّ النَّبي صلى الله عليه وسلَّم كوى أسعد بن زرارة".

وقال ابن حجر: "معمر حدَّث بالبصرة بأحاديث وَهِمَ فيها. ورُوِيَ عن ابن أبي ذئب، عن الزُّهْرِي، عن عروة، عن عائشة. والمحفوظ رواية عبد الرزاق، وأبو أُمَامة بن سهل له رؤية، ولا يصح له سماع من النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم". (**تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة:** (١/٣٠١)، تحقيق: د. إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر الإسلامية- بيروت، الطبعة الأولى، (١٤١٦هـ)).

(١) **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، علي بن عمر الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ): (١٢/٢٦١)، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ).

عطاء: سفيان (يعني الثوري)، وشعبة (يعني ابن الحجَّاج). وحديث البصريين الذين يحدثون عنه تخاليط كثيرة؛ لأنَّه قَدِم عليهم في آخر عمره. وما روى عنه ابن فُضَيل (يعني محمد) ففيه غلط واضطراب، رفع أشياء كان يرويه عن التابعين فرفعه إلى الصحابة".[1]

وهذا الراوي اختلط في آخر عمره، فكان ما رواه أهل البصرة عنه فيه تخاليط؛ لأنَّه قَدِمَ عليهم في آخر عمره.

(١) **الجرح والتعديل**: (٦/٣٣٤).

المبحث الثالث

الإمام محمد بن حبان والمعارضة لمعرفة ضبط الرَّاوي

يعدُّ الإمام أبو حاتم محمد بن حبان أحد الأئمة الذين استخدموا مُعَارَضة أحاديث الرُّواة لمعرفة ضبطهم، وقد تقدَّم كلام ابن حبان في كيفية معرفة ضبط الرَّاوي بالمعارضة.(١)

وفي هذا المبحث سأذكر بعض طرق المعارضة عند الإمام ابن حبان.

المطلب الأول: معارضة حفظ الرَّاوي بكتابه عند الإمام ابن حبان:

من أمثلة معارضة حفظ الرَّاوي بكتابه عند الإمام ابن حبان ما يلي:

١) قال ابن حبان في "**داود بن أبي هند**": "كان يَهِم إذا حدَّث من حفظه".(٢)

٢) وقال في "**عبد الله بن نافع الصائغ**": "كان صحيح الكتاب وإذا حدَّث من حفظه ربما أخطأ".(٣)

٣) وقال في "**عبد الرزاق بن همام الصَّنْعاني**": "كان ممن يخطئ إذا حدَّث من حفظه".(٤)

ولذلك أَنْكر الإمام أحمد بن حنبل حديثه عن معمر، عن الزُّهْرِي، عن سالم، عن أبيه: أَنَّ النَّبَيَّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى عَلَى عمر ثوبًا جديدًا، قال: "**لَبِسْتَ جديدًا**"؟(٥)

---

(١) انظر: (ص٥٨) من هذا البحث.

(٢) **الثقات**- لابن حبان: (٢٧٨/٦).

(٣) المصدر نفسه: (٣٤٨/٨).

(٤) المصدر السابق: (٤١٢/٨).

(٥) أخرجه عبد الرزاق في "**المصنف**" من حديث ابن عمر: "أَنَّ النَّبَيَّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَمَ رَأَى عَلَى عُمَرَ قَمِيصًا أَبْيَضَ، فَقَالَ: "**أَجَدِيدٌ قَمِيصُكَ هَذَا، أَمْ غَسِيلٌ؟**". قَالَ: بَلْ غَسِيلٌ. فَقَالَ: "**الْبِسْ جَدِيدًا، وَعِشْ حَمِيدًا، وَمُتْ شَهِيدًا، وَيَرزُقُكَ اللهُ قُرَّةَ عَيْنٍ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ**". قال: وَإِيَّاكَ يَا رَسُولَ الله".

ومن طريقه أحمد في "**المسند**": (حديث رقم: ٥٦٢٠- ٤٤٠/٩).

وأخرجه ابن ماجه في "**سننه**": (كتاب اللباس/ باب ما يقول الرجل إذا لبس ثوبًا جديدًا/ حديث رقم: ٣٥٥٨- ص٥٩٤)، والبزار في "**مسنده**": (حديث رقم: ٦٠٠٥- ٢٥٣/١٢)، عن الحسين بن مهدي. =

= والنسائي في "**السنن الكبرى**": (كتاب عمل اليوم والليلة/ ما يقول إذا رأى على أخيه ثوبًا/ حديث رقم: ١٠٠٧٠- ١٢٤/٩)، عن نوح بن حبيب.

وأبو يعلى في "**مسنده**": (حديث رقم: ٥٥٤٥- ٤٠٢/٩)، عن إسحاق بن إبراهيم.

وابن حبان في "**صحيحه**": (كتاب إخباره صلى الله عليه وسلَّم عن مناقب الصحابة رجالهم ونسائهم/ ذكر دعاء المصطفى صلى الله عليه وسلَّم لعمر بن الخطاب رضي الله عنه بالشهادة/ حديث رقم: ٦٨٩٧- ٣٢٠/١٥)، من طريق ابن أبي السَّرِي.

والبغوي في "**شرح السنة**": (كتاب اللباس/ باب ما يقول إذا لبس جديدًا/ حديث رقم: ٣١١٢- ٤١/١٢)، من طريق أحمد بن منصور.

جميعهم عن عبد الرزاق، به.

قال يحيى بن معين: "هو حديث منكر ليس يرويه أحد غير عبد الرزاق". (**الكامل في ضعفاء الرجال**- لابن عدي: ٥٣٩/٦).

وقال الترمذي: "سألت مُحمدًا عن هذا الحديث. فقال: قال سليمان الشَّاذَكوني: قدمت على عبد الرزاق، فحدثنا بهذا الحديث عن مَعْمر، عن الزُّهْرِي، عن سالم، عن أبيه، ثم رأيت عبد الرزاق يحدث بهذا الحديث عن سفيان الثوري، عن عاصم بن عُبيد الله، عن سالم، عن ابن عمر. وقد حدثونا بهذا عن عبد الرزاق، عن سفيان أيضا، وكلا الحديثين لا شيء. وأمَّا حديث سفيان؛ فالصحيح ما حدثنا به أبو نُعيم، عن سفيان، عن ابن أبي خالد، عن أبي الأشهب: "**أنَّ النَّبي صلى الله عليه وسلَّم رأى على عمر ثوبًا جديدًا...**". مرسل، واسم أبي الأشهب هذا: زاذان. (انظر: **علل الترمذي الكبير**- ترتيب أبي طالب القاضي: حديث رقم: ٦٩٤- ص٣٧٣).

وقال أبو حاتم في رواية عبد الرزاق عن معمر: "ورواه عبد الرزاق أيضًا عن الثَّوري، عن عاصم بن عُبيد الله، عن سالم، عن أبيه، عن النَّبي صلى الله عليه وسلَّم مثله. فأنْكَر النَّاس ذلك، وهو حديثٌ باطل، فالتُمِسَ الحديث: هل رواه أحدٌ؟ فوجدوه قد رواه ابن إدريس، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن أبي الأشهب النَّخَعي، عن رجل من مُزَيْنَة، عن النَّبي صلى الله عليه وسلَّم، فذكر مثله". (انظر: **العلل**- لابن أبي حاتم: ٣٤٠/٤- ٣٤١).

وقال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم رواه إلا عبد الرزاق، عن مَعْمَر، عن الزُّهْرِي، عن سالم، عن أبيه ولم يُتابعه عليه أحد". (**مسند البزار**- تعليقه على الحديث رقم: ٦٠٠٥- ٢٥٣/١٢).

وقال النسائي: "وهذا حديثٌ منكرٌ، أنكره يحيى بن سعيد القطَّان على عبد الرزاق، لم يروِه عن مَعْمَر غيرُ عبد الرزاق، وقد رُوِيَ هذا الحديث عن مَعْقل بن عبد الله، واختُلِفَ عليه فيه، فَرُوِيَ عن مَعْقل، عن إبراهيم بن سعد، عن الزُّهْرِي مرسل، وهذا الحديث ليس من حديث الزُّهْرِي، والله أعلم". (**السنن الكبرى**: تعليقه على الحديث رقم: ١٠٠٧٠- ١٢٤/٩).

وقال ابن حجر: "هذا حديثٌ حسن غريب"، ثم قال بعد أن بيَّن من أخرجه، وأنَّه وَجد له شاهدٌ مرسل: "وهذا يدلُّ على أنَّ للحديث أصلًا، وأقل درجاته أن يوصف بالحسن". (**نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار**: =

فقد حكى أبو داود عن الإمام أحمد بن حنبل إنْكَارِه لهذا الحديث، فقال: "كان يحدِّث به عبد الرزاق من حفظه، فلا أدري هو في كتابه أم لا؟".

ثم قال أبو داود: "وجعل أبو عبد الله ينكره".(١)

وإنكار الإمام أحمد بن حنبل لهذا الحديث؛ لأنَّ عبد الرزاق حدَّث به من حفظه، وكان يخطئ إذا حدَّث من حفظه.

٤) وقال في "**عبد الرحيم بن هارون**": "يُعْتَبر حديثه إذا روى عن الثِّقات من كتابه؛ فإنَّ فيما حدَّث من غير كتابه بعض المناكير".(٢)

٥) وقال في "**قَطَن بن إبراهيم**": "يخطئ أحيانًا، يعتبر حديثه إذا حدَّث من كتابه".(٣)

٦) وقال في "**محمد بن إبراهيم بن مسلم**": "كان من الثِّقات، دخل مصر فحدَّثهم من حفظه من غير كتاب بأشياءٍ أخطأ فيها، فلا يعجبني الاحتجاج بخبره إلا ما حدَّث من كتابه".(٤)

المطلب الثاني: معارضة حديث الرَّاوي باعتبار شيوخه عند الإمام ابن حبان:

تعتبر معارضة حديث الرَّاوي باعتبار شيوخه؛ أحد طرق المعارضة التي استخدمها الإمام ابن حبان، ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

١) قال ابن حبان في "**سفيان بن حسين السُّلَمي**":

"يروي عن الزُّهْري المقلوبات، وإذا روى عن غيره أشبه حديثه حديث الأثبات، وذاك أنَّ صحيفة الزُّهْري اختلطت عليه؛ فكان يأتي بها على التَّوهم، فالإنصاف في أمره تَتَكُّب ما رَوَى عن

= (١/١٣٧- ١٣٨)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار ابن كثير- دمشق، الطبعة الثانية (١٤١٥هـ).

(١) **مسائل الإمام أحمد بن حنبل، رواية أبي داود السجستاني:** (ص٣١٥)، وانظر: **شرح علل الترمذي**- لابن رجب: (٢/٧٥٦- ٧٥٧).

(٢) **الثقات**- لابن حبان: (٨/٤١٣).

(٣) المصدر نفسه: (٩/٢٢).

(٤) المصدر السابق: (٩/١٣٧).

الزُّهْرِي والاحتجاج بما روى عن غيره".[١]

٢) وقال في "**مُثَنَّى بن دينار العطار**": "يخطئ، إذا روى عن القاسم بن محمد".[٢]

٣) وقال في "**الخليل بن عمر العَبْدي**": "يعتبر حديثه من غير روايته عن أبيه؛ لأنَّ أباه كان واهيًا، والمناكير في أخباره من ناحية أبيه لا من ناحيته، فإذا سُبِرَ ما روى عن أبيه من الثقات وُجِدَ أشياء مستقيمة تشبه حديث الأثبات".[٣]

المطلب الثالث: معارضة أحاديث الرَّاوي باعتبار تلاميذه عند الإمام ابن حبان:

من أمثلة المعارضة باعتبار التلاميذ عند الإمام ابن حبان، ما يلي:

١) قال ابن حبان في "**عمران بن مسلم القَصِير المِنْقَري**": "في رواية يحيى بن سُلَيم عنه بعض المناكير، وكذلك في رواية سُويد بن عبد العزيز عنه".[٤]

٢) وقال في "**يحيى بن أبي الأسود**": "كان يخطئ، يجب أن يُعْتَبر حديثه إذا كان من رواية الثقات عنه، فأمَّا رواية الضعفاء عنه مثل: عمرو بن خالد الواسطي ودونه، فإنَّ الوهن يَلْزَق بهم دُونَه؛ لأنَّه صدوق لم يكن له سبب يوهن به غير الخطأ، والخطأ متى لم يفحش لا يستحق من وجد فيه ذلك الترك".[٥]

٣) وقال في "**أبان بن صالح بن عُمَيْر**": "يعتبر بحديثه من غير رواية دُرُسْت بن زياد وأضرابه من الضعفاء عنه".[٦]

٤) وقال في "**الحكم بن أبان المدني**": "إنَّما وقع المناكير في روايته من رواية ابنه إبراهيم بن الحكم عنه، وإبراهيم ضعيف".[٧]

---

(١) **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**- لابن حبان: (٣٥٨/١).

(٢) **الثقات**- لابن حبان: (٥٠٤/٧).

(٣) المصدر نفسه: (٢٣١/٨).

(٤) المصدر السابق: (٢٤٢/٧).

(٥) المصدر السابق: (٥٩٦/٧).

(٦) المصدر السابق: (٦٧/٦).

(٧) المصدر السابق: (١٨٦/٦).

٥) قال ابن حبان في "**سعيد بن أبي عَروبة**": "كان قد اختلط سنة خمس وأربعين ومائة، وبقي خمس سنين في اختلاطه، وأحب إلي أن لا يُحْتج به إلا بما رَوَىَ عنه القدماء قبل اختلاطه، مثل: ابن المبارك (يعني عبد الله)، ويزيد بن زُريع، وذويهما، ويُعْتَبر برواية المتأخرين عنه دون الاحتجاج بهما".[١]

المطلب الرابع: معارضة أحاديث الرَّاوي باعتبار البلدان عند الإمام ابن حبان:

استخدم الإمام ابن حبان المعارضة باعتبار البلدان، ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

١) معارضة أحاديث الراوي باعتبار روايته في بلدٍ معين:

قال ابن حبان في "**شَريك بن عبد الله النَّخَعي**": "كان في آخر أمره يخطئ فيما يروي، تغير عليه حفظه، فسماع المتقدمين عنه الذين سمعوا منه بواسط ليس فيه تخليط، مثل: يزيد بن هارون وإسحاق الأزرق، وسماع المتأخرين عنه بالكوفة فيه أوهام كثيرة".[٢]

فهذا الرَّاوي تبيَّن للإمام ابن حبان من خلال معارضة أحاديثه أنَّ سماع أهل واسط عنه صحيح، أمَّا سماع أهل الكوفة عنه فيه تخليط، وكان ذلك نتيجة اختلاط هذا الرَّاوي.

٢) المعارضة باعتبار رواية أهل بلدٍ معين عنه:

من الأمثلة على هذا النوع من المعارضة:

قول ابن حبان في "**فرج بن يزيد**": "روى عنه الشاميون المقاطيع".[٣]

وقوله في "**بشر بن مَهْرَان الخَصَّاف**": "روى عنه البصريون الغرائب".[٤]

---

(١) **الثقات**- لابن حبان: (٣٦٠/٦).

(٢) المصدر نفسه: (٤٤٤/٦).

(٣) المصدر السابق: (٣٢٥/٧).

(٤) المصدر السابق: (١٤٠/٨).

٣) المعارضة باعتبار روايته عن أهل بلدٍ معين:

من أمثلة هذا النوع: قول ابن حبان في "**محمد بن سعيد بن عبد الملك بن مروان**": "يروي المقاطيع عن أهل المدينة".[١]

(١) **الثقات**- لابن حبان: (٤٢٣/٧).

الفصل الثاني

نماذج تطبيقية للكشف عن علل الحديث بالمعارضة

المبحث الأول: الإمام يحيى بن معين والمعارضة لكشف العلل.

المبحث الثاني: الإمام أبو حاتم الرَّازي والمعارضة لكشف العلل.

المبحث الثالث: الإمام عبد الله بن عَدي والمعارضة لكشف العلل.

الفصل الثاني

نماذج تطبيقية للكشف عن علل الحديث بالمعارضة

سأذكر في هذا الفصل نماذج لأحاديث ظهر من خلال كلام الأئمة عليها استخدامهم المعارضة لمعرفة العلل فيها. وقد اخترت عينة لثلاثة أئمة من علماء القرنين الثالث والرابع الهجريين؛ للدلالة على أن منهج المعارضة كان معمولًا به في أزمان مختلفة، فلم يكن العمل به مقتصرًا على عصرٍ معين.

المبحث الأول

الإمام يحيى بن معين والمعارضة لكشف العلل

استخدم الإمام يحيى بن معين المعارضة لكشف علل الحديث، وقد تقدمت الإشارة إلى استخدام الإمام ابن معين لمصطلح "**المعارضة**" خلال حديثي عن "المعارضة في اصطلاح النقاد".[1] وفي هذا المبحث سأذكر نماذج للمعارضة عند الإمام ابن معين اخترتها من كتابه "**التاريخ**"، وفيما يلي بيانها:

١) في حديث ابن عُيَيْنة، عن إبراهيم بن عُقبة، عن كُرَيْب، عن ابن عباس، عن أسامة بن زيد: "**أَنَّ النَّبيّ صَلَّى الله عَلِيه وَسَلَّم أَرْدَفَه مِنْ عَرَفَة...**".[2]

---

(١) انظر: (ص٤٢) في هذا البحث.

(٢) الحديث أخرجه أحمد بن حنبل في "**المسند**" عن سفيان بن عُيينة، بهذا الإسناد. والنسائي في "**السنن**" من طريقه، عن إبراهيم بن عقبة مقرونًا بمحمد بن أبي حَرْمَلَة.

وأخرجه مسلم في "**الصحيح**" من طريق زهير بن معاوية أبو خيثمة، عن إبراهيم بن عقبة، عن كُرَيب مولى ابن عبَّاس، بالإسناد الآخر، بلفظ: "أفاض رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم من عرفات...".

(انظر: **مسند الإمام أحمد بن حنبل:** (حديث رقم: ٢١٧٤٩- ٧٩/٣٦)، و**سنن النَّسائي:** كتاب المواقيت/ باب كيف الجمع؟/ (حديث رقم: ٦٠٩- ص١٠٢)، **وصحيح مسلم:** كتاب الحج/ باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة، واستحباب صلاتي المغرب والعشاء جميعًا بالمزدلفة هذه الليلة/ (حديث رقم: ٢٧٩- ٥٨٤/١)).

قال ابن معين: "أخطأ فيه ابن عُيَيْنة. إنَّما هو عن كُرَيْب، سمعه من أسامة نفسه. كذا حدَّث به سفيان الثوري، وزهير، والنَّاس كلهم".[١]

٢) في حديثٍ رواه ابن معين قال: حدَّثنا عبد الوهاب الثَّقفي، حدَّثنا أيوب (يعني السَّختياني)، عن أبي قِلابة، عن أنس بن مالك: "**أَنَّ النَّبِي صَلَّى الله عَلِيهِ وَسَلَّم أَمَرَ بِلَالًا أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَان، ويُوْتِرِ الْإِقَامَة**".[٢]

ثم قال : "لَمْ يَرفعه غير عبد الوهاب، وقد رواه إسماعيل، ووهيب،[٣] فَلَم يرفعاه".[٤]

٣) ما رُوِيَ عن يحيى بن معين أنَّه قال في حديث أبي إسحاق (يعني السَّبيعي)، عن أبي بَصِير، عن أبيه، عن أُبَيٍّ بن كعب:[٥] "هذا يقوله النَّاس زهير بن معاوية، وشعبة (يعني

---

(١) **التاريخ لابن معين**- رواية الدُّوري: (١٤١/٣).

(٢) أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما من طريق أبي قِلَابة، عن أنس بن مالك رضي الله عنه. (انظر: **الجامع الصحيح**: كتاب الأذان/ باب بدء الأذان وقَوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿**وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوًا وَلَعِبًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ**﴾ [المائدة: ٥٨]، وقَوله: ﴿**إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ**﴾ [الجمعة: ٩]/ (حديث رقم: ٦٠٣- ١٢٤/١)، وفي باب الأذان مثنى مثنى/ (حديث رقم: ٦٠٥، ٦٠٦- ١٢٥/١)، وفي باب: الإقامة واحدة إلا قوله قد قامت الصلاة/ (حديث رقم: ٦٠٧- ١٢٥/١). **وصحيح مسلم**: كتاب الصلاة/ باب الأمر بشفع الأذان وإيتار الإقامة/ (حديث رقم: ٣٧٨- ١٧٨/١)).

(٣) **<u>إسماعيل</u>**: هو المعروف بابن عليَّة، تقدَّمت ترجمته.

<u>ووُهَيْب</u>: هو ابن خالد الكَرَابيسي، تقدَّمت ترجمته.

(٤) **التاريخ لابن معين**- رواية الدُّوري: (٢٦٩/٤).

(٥) المراد حديث أُبَيّ بن كعب رضي الله عنه، قال: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللهِ صلَّى الله عليه وسلَّم يَوْمًا الصُّبْحَ فَقَالَ: "**أَشَاهِدٌ فُلَانٌ**". قَالُوا: لاَ، قَالَ: "**أَشَاهِدٌ فُلَانٌ**". قَالُوا: لاَ، قَالَ: "**إِنَّ هَاتَيْنِ الصَّلاَتَيْنِ أَثْقَلُ الصَّلَوَاتِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ، وَلَوْ تَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا لأَتَيْتُمُوهُمَا وَلَوْ حَبْوًا عَلَى الرُّكَبِ، وَإِنَّ الصَّفَّ الأَوَّلَ عَلَى مِثْلِ صَفِّ الْمَلاَئِكَةِ، وَلَوْ عَلِمْتُمْ مَا فَضِيلَتُهُ لابْتَدَرْتُمُوهُ، وَإِنَّ صَلاَةَ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ أَزْكَى مِنْ صَلاَتِهِ وَحْدَهُ، وَصَلاَتُهُ مَعَ الرَّجُلَيْنِ أَزْكَى مِنْ صَلاَتِهِ مَعَ الرَّجُلِ، وَمَا كَثُرَ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ**".

أخرجه أبو داود في "**السنن**"، واللفظ له: (كتاب الصلاة/ باب في فضل صلاة الجماعة/ حديث رقم: ٥٥٤- ص١٠٣)، والطيالسي في "**المسند**": (حديث رقم: ٥٥٦- ٤٤٩/١)، وأحمد بن حنبل في "**المسند**": (حديث رقم: ٢١٢٦٥- ١٨٨/٣٥)، والدارمي في "**المسند**": (كتاب الصلاة/ باب أي الصلاة على المنافقين أثقل/ حديث رقم: ١٣٠٥- ٨٠٧/٢)، تحقيق: حسين أسد، دار المغني- الرياض، ط١. وابن خزيمة في "**الصحيح**": (كتاب =

= الإمامة في الصلاة وما فيها من السنن/ باب ذكر البيان أن ما كَثُرَ من العدد في الصلاة جماعة كانت الصلاة أفضل/ حديث رقم: ١٤٧٧- ٣٦٧/٢)، تحقيق: د. محمد الأعظمي، المكتب الإسلامي- بيروت، الطبعة (١٤٠٠هـ). وابن حبان في "**صحيحه**": (كتاب الصلاة/ باب الإمامة والجماعة/ حديث رقم: ٢٠٥٦- ٤٠٥/٥)، والطبراني في "**المعجم الأوسط**": (حديث رقم: ١٨٣٤- ٢٣١/٢)، والحاكم في "**المستدرك**": (كتاب الصلاة/ حديث رقم: ٩٠٧ و٩١٣ و٩١٤- ٣٦٤/١ و٣٦٦)، والبيهقي في "**السنن الكبرى**": (كتاب الصلاة/ باب الاثنين وما فوقهما جماعة/ حديث رقم: ٥٠٠٠- ٩٦/٣)، من طرق عن شعبة.

وأخرجه عبد الرزاق في "**المصنف**": (كتاب الصلاة/ باب فضل الصلاة في جماعة/ حديث رقم: ٢٠٠٤- ٥٢٣/١)، وأحمد بن حنبل في "**المسند**": (حديث رقم: ٢١٢٦٦- ١٩١/٣٥)، والحاكم في "**المستدرك**": (كتاب الصلاة/ حديث رقم: ٩٠٨- ٣٦٤/١)، من طريق سفيان الثوري.

وأخرجه الطبراني في "**المعجم الأوسط**" من طريق خالد بن ميمون: (حديث رقم: ٤٧٧٤- ٩٥/٥).

وأخرجه البيهقي في "**السنن الكبرى**" من طريق إبراهيم بن طهمان، وقال "صلاة العشاء" بدل قولهم "صلاة الصبح"، (كتاب الصلاة/ باب ما جاء في فضل صلاة الجماعة/ حديث رقم: ٤٩٦٤- ٨٦/٣).

أربعتهم عن أبي إسحاق السَّبيعي، عن عبد الله بن أبي بَصير، عن أُبَيِّ بن كعب.

وأخرجه النسائي في "**السنن**": (كتاب الإمامة/ باب الجماعة إذا كانوا اثنين/ حديث رقم: ٨٤٣- ص١٣٩)، وابن ماجه في "**السنن**" مختصرًا: (كتاب المساجد والجماعة/ باب في فضل صلاة الجماعة/ حديث رقم: ٧٩٠- ص١٤٩)، وعبد الله ابن الإمام أحمد في زياداته على المسند: (حديث رقم: ٢١٢٦٧- ١٩٢/٣٥)، والدارمي في "**المسند**": (كتاب الصلاة/ باب أي الصلاة على المنافقين أثقل/ حديث رقم: ١٣٠٧- ٨٠٨/٢)، وابن خزيمة في "**الصحيح**": (كتاب الإمامة في الصلاة وما فيها من السنن/ باب ذكر البيان أن ما كَثُر من العدد في الصلاة جماعة كانت الصلاة أفضل/ حديث رقم: ١٤٧٦- ٣٦٦/٢)، والحاكم في "**المستدرك**": (كتاب الصلاة/ حديث رقم: ٩١٢- ٣٦٦/١)، والبيهقي في "**السنن الكبرى**": (كتاب الصلاة/ باب الاثنين فما فوقهما جماعة/ حديث رقم: ٥٠٠٤- ٩٧/٣). من طريق أبي إسحاق، عن عبد الله بن أبي بَصير.

وأخرجه الحاكم في "**المستدرك**": (كتاب الصلاة/ حديث رقم: ٩١٠ و٩١١- ٣٦٥/١- ٣٦٦)، والبيهقي في "**السنن الكبرى**": (كتاب الصلاة/ باب الاثنين وما فوقهما جماعة/ حديث رقم: ٥٠٠٣- ٩٦/٣) من طريق أبي إسحاق، عن العَيْزَار بن حُرَيْث.

وأخرجه البيهقي في "**السنن الكبرى**" من طريق أبي إسحاق: (كتاب الصلاة/ باب فضل الصف الأول/ حديث رقم: ٥١٩٣- ١٤٥/٣).

ثلاثتهم عن أبي بَصير، عن أُبَيِّ بن كعب. =

ابن الحجَّاج) يقول: عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن أبي بَصير، عن أُبَيٍّ بن كعب. والقول قولُ شعبة، هو أثبت من زهير".[1]

٤) قول يحيى بن معين في حديث الأعمش، عن أبي صالح (يعني ذَكْوان السَّمَّان)، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "**إِنَّ لِلصَّلَاةِ أَوَّلًا وَآخِرًا...**": [2] "رواه

= والحديث اختُلِف في إسناده، والرواية عن أبي بَصير وابنه عبد الله كلها صحيحة، وهذا قول أئمة الحديث، منهم: الحاكم؛ ونَقَلَ ذلك عن: يحيى بن معين، وعلي بن المديني، ومحمد بن يحيى الذُّهْلِي، وهو قول العُقَيلي، والبيهقي، وابن المُلَقِّن، وصحح إسناده النووي، غير أنَّ ابن عبد البر قال: "هو حديث ليس بالقوي".

ولم أجد الحديث من رواية أبي إسحاق، عن أبي بَصير، عن أبيه، عن أُبَيّ. ولم يُشِر أحدٌ من العلماء إلى هذه الطريق، كما أنَّ الحاكم، ومُغْلَطاي، وابن المُلَقِّن، أوردوا قول ابن معين هذا، دون قوله "عن أبيه". ولا يُعرف لأبي بصير رواية عن أبيه.

ولعلها تصحيف؛ والصَّواب ابن أبي بصير، عن أبيه، كما في رواية أبي إسحاق، عنه.

(انظر: **المستدرك على الصحيحين**: (٣٦٦/١- ٣٦٧)، و**الضعفاء**- للعقيلي: (٤٨٠/٢)، و**معرفة السنن والآثار**- للبيهقي: كتاب الصلاة/ باب من كره إقامة الجماعة في مسجد قد أقام فيه الإمام الجماعة/ تعليقه على الحديث رقم: (٥٦٣٣- ١١٨/٤)، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار الوعي- حلب، ط١، **والبدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير**، عمر بن علي- المعروف بابن المُلَقِّن (ت: ٨٠٤هـ): (٣٨٣/٤ و٣٨٥)، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وآخرون، دار الهجرة- الرياض، الطبعة الأولى، (١٤٢٥هـ)، و**خلاصة الأحكام في مُهِمَّات السنن وقواعد الإسلام**، يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ): (٦٥٠/٢)، تحقيق: حسين الجمل، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ)، و**المجموع شرح المهذب للشيرازي**، يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ): (٩٢/٤)، تحقيق: محمد المطيعي، مكتبة الإرشاد- جدة، **والتمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**- لابن عبد البر: (١٣٩/١٤)، **وإكمال تهذيب الكمال**: (٢٦٣/٧)).

(١) **التاريخ لابن معين**- رواية الدُّوري: (٣٧٠/٣).

(٢) أخرجه الترمذي في "**السُّنَن**"، وابن أبي شيبة في "**المصنف**"، وأحمد في "**المسند**"، من طريق محمد بن فضيل، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم.

وروى الترمذي عن البخاري أنَّه قال: "حديث الأعمش عن مجاهد في المواقيت: أصح من حديث محمد ابن فُضيل عن الأعمش، وحديث محمد بن فضيل خطأ، أخطأ فيه محمد بن فضيل". (انظر: **سنن الترمذي**: كتاب مواقيت الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم/ باب منه/ (حديث رقم: ١٥١)، **والمُصَنَّف**: كتاب الصلاة/ في جميع مواقيت الصلاة/ (حديث رقم: ٣٢٤١- ١١٦/٣)، **ومسند الإمام أحمد بن حنبل**: (حديث رقم: ٧١٧٢- ٩٤/١٢)).

النَّاس كلهم عن الأعمش، عن مجاهد (يعني ابن جَبْر)، مرسلًا".[1]

٥) قال يحيى بن معين: "حدثنا يزيد بن هارون، ويعقوب بن إبراهيم بن سعد، وأبو كامل (يعني مُظَفَّر بن مُدْرِك)، كلهم عن إبراهيم بن سعد، عن الزُّهْرِي، عن عبد الله بن الأسود. إلا أنَ يونس ومعمرًا –والنَّاس أجمعين– قالوا: عن الزُّهْرِي، عن عبد الرحمن بن الأسود". قال يحيى: "وهو الصَّواب. ولكن إبراهيم بن سعد قال كذا عبد الله بن الأسود".[2]

---

(١) **التاريخ لابن معين**– رواية الدُّوري: (٦٦/٤).

أخرجه الترمذي في "**سننه**": (كتاب مواقيت الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم/ باب منه/ حديث رقم: ١٥١– ٤٨)، من طريق أبي إسحاق الفَزَاري.

والدارقطني في "**سننه**": (كتاب الصلاة/ باب إمامة جبريل/ حديث رقم: ١٠٣١– ٤٩٣/١)، والبيهقي في "**السنن الكبرى**": (كتاب الصلاة/ باب آخر وقت العشاء/ حديث رقم: ١٧٦١– ٥٥٣/١)، من طريق زائدة بن قدامة.

والدارقطني في "**سننه**": (كتاب الصلاة/ باب إمامة جبريل/ حديث رقم: ١٠٣٢– ٤٩٣/١)، والبيهقي في "**السنن الكبرى**": (كتاب الصلاة/ باب آخر وقت العشاء/ حديث رقم: ١٧٦١– ٥٥٣/١)، من طريق عَبثر بن القاسم؟

ثلاثتهم عن الأعمش، عن مجاهد بن جبر، مرسلًا.

(٢) **التاريخ لابن معين**– رواية الدُّوري: (٢٤٥/٣).

المراد حديث أُبَي بن كعب أن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم قال: "**إِنَّ مِنَ الشِّعْرِ حِكْمَةً**".

أخرجه البخاري في "**صحيحه**": (كتاب الأدب/ باب ما يجوز من الشِّعر والرَّجَز والحُدَاء وما يكره منه/ حديث رقم: ٦١٤٥– ٣٤/٨)، من طريق شُعيب بن أبي حمزة.

وأبو داود في "**سننه**": (كتاب الأدب/ باب ما جاء في الشعر/ حديث رقم: ٥٠١٠– ص٩٠٦)، وابن أبي شيبة في "**المصنف**": (كتاب الأدب/ الرخصة في الشعر/ حديث رقم: ٢٦٥٢٨– ٢٧٨/١٣)، وأحمد بن حنبل في "**مسنده**": (حديث رقم: ٢١١٥٨– ٩٠/٣٥)، من طريق يونس بن يزيد الأيلي.

وأحمد بن حنبل في "**مسنده**": (حديث رقم: ٢١١٥٩– ٩١/٣٥)، من طريق معمر بن راشد.

ثلاثتهم عن الزهري، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث، عن مروان بن الحكم، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أُبي بن كعب، مرفوعًا.

وأخرجه أحمد بن حنبل في "**مسنده**": (حديث رقم: ٢١١٥٤– ٨٨/٣٥)، من طريق إبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث، عن مروان بن الحكم، عن عبد الله بن الأسود، عن أُبَي بن كعب، مرفوعًا. =

يلاحظ مما سبق استخدام الإمام يحيى بن معين "**معارضة روايات الحديث الواحد**" ويظهر ذلك من خلال عباراته التي تدل على اطلاعه على جميع روايات الحديث، مثل قوله: "رواه النَّاس كلهم"، و"لم يرفعه غيره" ونحوها.

كما يتبيَّن لنا أنَّ الإمام ابن معين توصَّل عن طريق هذه المعارضة إلى معرفة علل الحديث.

ففي **النموذج الأول** توصَّل إلى أنَّ ابن عيينة أخطأ في الحديث، بمجيء روايته مخالفة لِمَا رواه الثوري وغيره.

وفي **النموذج الثاني** تبيَّن له أنَّ الحديث لم يرفعه غير عبد الوهاب.

أمَّا في **النموذج الثالث** فنجد أنَّ ابن معين عَرِفَ مخالفة زهير لشعبة في إسناد الحديث، وقد رجَّح رواية شعبة كونه أثبت من زهير.

وفي **النموذج الرابع** نلاحظ أن ابن معين توصَّل بالمعارضة إلى أنَّ الأصل في هذا الحديث الإرسال.

أما في **النموذج الخامس** فنجد أنه اتضح لابن معين أنَّ الحديث رواه النَّاس كلهم عن عبد الرحمن بن الأسود وخالفهم إبراهيم بن سعد فقال عبد الله بن الأسود، والصواب ما قالوا.

= قال عبد الله ابن الإمام أحمد: "هكذا يقول إبراهيم بن سعد في حديثه: عبد الله بن الأسود، وإنَّما هو عبد الرحمن بن الأسود بن عبد يَغوث، عن أُبي بن كعب. كذا يقول غير إبراهيم بن سعد".

المبحث الثاني

الإمام أبو حاتم الرَّازي والمعارضة لكشف العلل

استخدم الإمام أبو حاتم المعارضة لكشف علل الحديث، وقد أشرت فيما سبق إلى استخدام أبي حاتم لمصطلح "**المعارضة**" أثناء الحديث عن "المعارضة في اصطلاح النُّقاد".(١) وفي هذا المبحث سأتحدث عن المعارضة لمعرفة العلل عند أبي حاتم، وذلك من خلال عدة نماذج للمعارضة عنده اخترتها من كتاب "**العلل**" لابنه، وفيما يلي ذكرها والتعليق عليها.

١) قال عبد الرحمن ابن أبي حاتم: "سألتُ أبي عن حديثٍ رواه هشام بن إسماعيل، عن محمد بن شُعيب بن شابور، عن عبد الله بن العلاء بن زَبْر، عن سالم، عن أبيه، عن النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم: أنَّه صلَّى فَتَرَك آيةً، فلمَّا انصَرَفَ قال: "**أَفِيكُمْ أُبَيٌّ؟**"... فذكر الحديث؟(٢) قال أبي: هذا وهمٌ؛ دخل لهشام بن إسماعيل حديثٌ في حديث، نَظَرْتُ في بعض أصناف محمد بن شعيب، عن محمد بن يزيد البصري، عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه: أنَّ النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم صلَّى فَتَرَكَ آيةً... هكذا مُرسَل، ورأيتُ بِجَنْبِهِ حديث عبد الله بن العلاء، عن سالم (يعني ابن عبد الله بن عمر)، عن أبيه، عن النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم: أنَّه سُئِلَ عن صلاة الليل؟ فقال: "**مَثْنَى مَثْنَى، فإذا خَشِيتَ الصُّبْحَ...**"،(٣) فعَلِمْتُ أنه قد سَقَطَ على هشام بن إسماعيل مَثْنُ حديث

---

(١) انظر: (ص٤٤) في هذا البحث.

(٢) رواه بهذا الإسناد: أبو داود في "**السُّنن**"، والبيهقي في "**السُّنن الكبرى**"، بلفظ: "أَنَّ النَّبِيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم صَلَّى صَلاَةً فَقَرَأَ فِيهَا، فَلُبِسَ عَلَيْهِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ لأُبَيٍّ: "**أَصَلَّيْتَ مَعَنَا**". قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: "**فَمَا مَنَعَكَ**"". وفي رواية البيهقي قال: "**فَمَا مَنَعَكَ أَنْ تَفْتَحَ عَلَيَّ**". (انظر: **سنن أبي داود:** كتاب الصلاة/ باب الفتح على الإمام في الصلاة/ (حديث رقم: ٩٠٧- ص١٥٨)، و**السنن الكبرى:** كتاب الجمعة/ باب إذا حُصِرَ الإمام لُقِّنَ/ (حديث رقم: ٥٧٨٣- ٣٠٠/٣)).

(٣) أخرجه بهذا الإسناد: أحمد بن حنبل في "**مسنده**" والطبراني في "**المعجم الكبير**" و"**مسند الشاميين**".

وأخرجه الشيخان في صحيحيهما من طريق الزُّهْرِي، عن سالم، به، بلفظ: "إِنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، كَيْفَ صَلَاةُ اللَّيْلِ؟ قَالَ: "**مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خِفْتَ الصُّبْحَ فَأَوْتِرْ بِوَاحِدَةٍ**". وفي رواية مسلم قال: "**فَإِذَا خَشِيتَ الصُّبْحَ فَأَوْتِرْ بِرَكْعَةٍ**". =

عبد الله بن العلاء، وبقِيَ إسنادُهُ، وسَقَطَ إسنادُ حديث محمد بن يزيد البصري، فصار مَتْنُ حديث محمد بن يزيد البصري بإسناد حديث عبد الله بن العلاء بن زَبْر، وهذا حديثٌ مشهورٌ يرويه النَّاس عن هشام بن عروة".[1]

٢) قال ابن أبي حاتم: "سألتُ أبي عن حديثٍ رواه عليُّ بن عَيَّاش، عن شُعيب بن أبي حمزة، عن محمد بن المُنْكَدِر، عن جابر؛ قال: **كان آخِرَ الأمرِ من رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم تركُ الوضوء مما مسَّت النَّار؟**[2] فسمعت أبي يقول: هذا حديثٌ مُضطَرِبُ المتن؛ إنَّما هو: أنَّ النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم أكل كَتِفًا ولم يتوضَّأ؛[3] كذا رواه الثقات عن ابن المُنْكَدِر، عن

= (انظر: **مسند الإمام أحمد بن حنبل:** (حديث رقم: ٦١٦٩، و٦١٧٠- ١٠/٣١١- ٣١٢)، **والمعجم الكبير:** (حديث رقم: ١٣٢١٦- ١٢/٣١٣)، **ومسند الشاميين:** (حديث رقم: ٧٧٠- ١/٤٣٧)، **الجامع الصحيح:** كتاب التهجد/ باب كيف كان صلاة النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم؟ وكم كان النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم يصلي من الليل؟/ (حديث رقم: ١١٣٧- ٢/٥١)، و**صحيح مسلم:** كتاب صلاة المسافرين وقصرها/ باب صلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل/ (حديث رقم: ٧٤٩- ١/٣٣٨)).

(١) **العلل**- لابن أبي حاتم: (٢/٤٨- ٤٩).

(٢) أخرجه بهذا الإسناد: أبو داود في "**السُّنن**": (كتاب الطهارة/ باب في ترك الوضوء ممَّا مسَّت النَّار/ حديث رقم: ١٩٢- ص٣٧). والنسائي في "**السُّنن**": (كتاب الطهارة/ باب ترك الوضوء مما غيَّرت النَّار/ حديث رقم: ١٨٥- ص٣٧). وابن خزيمة في "**الصَّحيح**": (كتاب الوضوء/ باب ذكر الدليل على أن ترك النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم الوضوء مما مسَّت النَّار أو غيَّرت، ناسخ لوضوئه كان ممّا مسَّت النَّار أو غيَّرت/ حديث رقم: ٤٣- ١/٢٨). والطَّحاوي في "**شرح معاني الآثار**": (كتاب في الطهارة/ باب أكل ما غيَّرت النَّار، هل يوجب الوضوء أم لا؟/ حديث رقم: ٣٩٧- ١/٦٧). وابن حبان في "**الصَّحيح**": (كتاب الطهارة/ باب نواقض الوضوء/ حديث رقم: ١١٣٤- ٣/٤١٦). والطبراني في "**المعجم الأوسط**": (حديث رقم: ٤٦٦٣- ٥/٥٨).

وقال ابن حبان: "هذا خبرٌ مختصرٌ من حديثٍ طويل، اختصره شعيب بن أبي حمزة متوهمًا لنسخ إيجاب الوضوء مما مسَّت النار مطلقًا، وإنَّما هو نسخٌ لإيجاب الوضوء مما مسَّت النار، خلا لحم الجزور فقط".

وقال الطبراني: "لا يروي هذا الحديث عن محمد بن المنكدر إلا شعيب بن أبي حمزة، تفرَّد به علي بن عياش".

(٣) الحديث أخرجه الطحاوي في "**شرح معاني الآثار**": (كتاب الطهارة/ باب الوضوء هل يجب لكل صلاة؟/ حديث رقم: ٢٢٤- ١/٤٢). والبيهقي في "**السنن الكبرى**": (كتاب الطهارة/ باب ترك الوضوء ممَّا مسَّت النَّار/ حديث رقم: ٧٢٥- ١/٢٤٢)، كلاهما من طريق أسامة بن زيد اللَّيثي، وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، عن ابن المنكدر، به.

وفي رواية الطحاوي مقرونًا بهما عبد الله بن زياد بن سليمان بن سَمْعان. =

جابر، ويحتمل أن يكون شعيبٌ حدَّث به من حِفظِه؛ فوَهِمَ فيه".[١]

٣) قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن حديثٍ رواه داود بن أبي هند، عن أبي الزُّبير (يعني محمد ابن مسلم)، عن جابرٍ: أنَّ النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم قال: "**غُسْلُ يَوْمِ الجُمُعَةِ وَاجِبٌ فِي كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ**"؟[٢] قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنَّما هو -على ما رواه الثِّقات-: عن أبي الزُّبير، عن طاوس (يعني ابن كَيْسان)، عن أبي هريرة، موقوفًا".[٣]

٤) قال ابن أبي حاتم: "سمعت أبي ذكر حديثًا رواه عبد الوارِث (يعني ابن سعيد)، عن عبد العزيز ابن صُهَيب، عن أنس: **أنَّ النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم كانت له خِرْقَةٌ يَتَمَسَّحُ بها**.[٤] فقال:

---

(١) **العلل**- لابن أبي حاتم: (١/٦٤٤- ٦٤٦).

(٢) أخرجه بهذا الإسناد: النسائي في "**السنن**": (كتاب الجمعة/ باب إيجاب الغُسل يوم الجمعة/ حديث رقم: ١٣٧٨- ص٢٢٦)، وابن أبي شيبة في "**المصنف**": (كتاب الجمعة/ في غسل الجمعة/ حديث رقم: ٥٠٤٥- ٣٣/٤)، وأحمد بن حنبل في "**المسند**": (حديث رقم: ١٤٢٦٦- ١٦٧/٢٢)، وابن حبان في "**الصحيح**": (كتاب الطهارة/ باب غُسل الجمعة/ حديث رقم: ١٢١٩- ٢١/٤)، بنحوه.

وأخرجه ابن خزيمة في "**الصحيح**" من طريق محمد بن المُنْكَدر، عن جابر رضي الله عنه، عن النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم، بنحوه. (كتاب الجمعة/ باب أن النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم إنَّما أراد بقوله: واجب أي: واجب على البطلان/ حديث رقم: ١٧٤٦- ١٢٤/٣).

(٣) **العلل**- لابن أبي حاتم: (١/٤٧١).

أخرجه عبد الرزاق في "**المصنف**": (كتاب الجمعة/ باب الغسل يوم الجمعة والطيب والسواك/ حديث رقم: ٥٢٩٨- ١٩٦/٣)، من طريق عمرو بن دينار.

والبغوي في "**مسند ابن الجعد**": (حديث رقم: ٢٧٠٦- ٩٤٢/٢)، من طريق أبي الزبير.

كلاهما عن طاوس، به.

(٤) أخرج البيهقي بسنده عن أبي معمر عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج التميمي، قال: سألت عبد الوارث، عن حديث عبد العزيز بن صهيب، عن أنس "أنَّ النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم كان له منديل أو خرقة فإذا توضأ مسح وجهه". فقال: كان في قُطَيْنة فأخذه ابن عُلَيَّة فَلَسْتُ أرويه. قال البيهقي: "وهذا لو رواه عبد الوارث، عن عبد العزيز، عن أنس لكان إسنادًا صحيحًا إلا أنَّه امتنع من روايته، ويحتمل أنَّه كان عنده بالإسناد الأول والله أعلم -يعني عن أبي عمرو بن العلاء، عن إياس بن جعفر-". (**السنن الكبرى**- للبيهقي: كتاب الطهارة/ باب التمسح بالمنديل/ حديث رقم: ٨٨٠- ٢٨٦/١).

إني رأيتُ في بعض الرِّوايات: عن عبد العزيز: أنَّه كان لأنس بن مالك خِرْقَةٌ[١]... وموقوف أشبه، ولا يَحْتَمِلُ أن يكون مسندًا".[٢]

٥) قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن حديثٍ رواه عليُّ بن قادِم، عن الثوري، عن يحيى بن سعيد، عن عمرو بن شُعَيب، عن أبيه، عن جَدِّه، عن النَّبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم: أنَّه كان إذا اسْتَسقى قال: "**اللَّهُمَّ، اسْقِ عِبَادَكَ وَبِلَادَكَ...**"،[٣] الحديث؟ قال أبي: حدَّثنا سهلُ بن صالح الأَنْطَاكِي[٤] -وكان ثِقَةً- عن عليِّ بن قادِم... هذا الحديث. قلت لأبي: فهذا أصَحُّ أو حديثُ ابن الدَّرَاوَردي (يعني محمد بن عبد العزيز)، عن يحيى بن سعيد؛ أنَّ عمرو بن شُعَيب أخبره؛ أنَّه بلغَه عن النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم؟[٥] قال أبي: يَرْوونه عن عمرو ابن شُعَيب، عن أبيه، عن النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم مُرسَلًا، وقَلَّ من يقول: عن جَدِّه. قلتُ: فأَيُّهما أصَحُّ؟ قال: عن أبيه، عن النَّبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم مرسلًا".[٦]

---

(١) أخرجه ابن المنذر في "**الأوسط في السنن والإجماع والإختلاف**": (٤١٥/١)، من طريق عُبيد الله بن أبي بكرة: أنَّه رأى أنس بن مالك يمسح وجهه بالمنديل بعد الوضوء.

(٢) **العلل**- لابن أبي حاتم: (٤٧٣/١- ٤٧٤).

(٣) أخرجه أبو داود في "**السنن**": (كتاب الصلاة/ باب رفع اليدين في الاستسقاء/ حديث رقم: ١١٧٦- ص٢٠١). وابن عدي في "**الكامل في ضعفاء الرجال**": (٥١٥/٥)، والبيهقي في "**السنن الكبرى**": (كتاب صلاة الاستسقاء/ باب الدعاء في الاستسقاء/ حديث رقم: ٦٤٤١- ٤٩٦/٣).

قال ابن عدي: "وهذا الحديث عن الثوري لا أعلم يرويه إلا علي بن قادم وعنه كُرْبُزَان هذا، وقد روى هذا الحديث عن عمرو بن شعيب جماعة فقالوا: عن عمرو بن شعيب: كان النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم إذا استسقى ولم يذكروا في الإسناد أباه ولا جده".

وقال البيهقي: "رواه مالك، عن يحيى بن سعيد، عن عمرو أن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم كان يقول- مرسلًا".

(٤) **<u>الأَنْطَاكِي</u>**: نسبة إلى بلدة يُقال لها أنطاكية، تقع جنوب تركيا. (انظر: **الأنساب**- للسَّمْعَاني: (٢٢٠/١)، و**معجم البلدان**- لياقوت: (٢٦٦/١)، و**خرائط قوقل**: maps.google.com).

(٥) أخرجه أبو داود في "**السنن**": (كتاب الصلاة/ باب رفع اليدين في الاستسقاء/ حديث رقم: ١١٧٦- ص٢٠١)، ومالك في "**الموطأ**": (كتاب الاستسقاء/ ما جاء في الاستسقاء/ حديث رقم: ٦٤٩- ٢٦٦/٢)، وعبد الرزاق في "**المصنف**": (كتاب الصلاة/ باب الاستسقاء/ حديث رقم: ٤٩١٢- ٩٢/٣)، من طريق يحيى بن سعيد، عن عمرو بن شعيب، مرسلًا. ولم أقف عليه من روايته عن أبيه، مرسلًا.

(٦) انظر: **العلل**- لابن أبي حاتم: (٥٥/٢- ٥٦).

يتبيَّن لنا من خلال النماذج السابقة أنَّ الإمام أبي حاتم استخدم أنواعًا من المعارضة لمعرفة العلل، مثل:

"**معارضة الحفظ بالكتاب**" كما في **النموذج الأول؛** حيث عارض ما رواه هشام بن إسماعيل بكتاب شيخه محمد بن شعيب، فتبيَّن لأبي حاتم أنَه دخل لِهِشَام حديثًا في حديثٍ، فَرَوى متن أحدهما بإسناد الآخر.

واستخدم أيضًا "**معارضة روايات الحديث الواحد**" كما في **النموذج الثاني والثالث والرابع والخامس.**

حيث عارض **في النموذج الثاني** ما رواه شعيب عن ابن المُنْكَدِر بما رواه غيره من الثقات عنه، فتبيَّن له الاضطراب في متن الحديث.

ونحو ذلك فعل أبو حاتم في **النموذج الثالث؛** حيث عارض ما رواه داود بن أبي هند، عن أبي الزُّبير، بما رواه الثقات عنه، فعَرَفَ أنَّه أخطأ في إسناده.

وفي **النموذج الرابع** عارض أبو حاتم الحديث الذي رواه عبد الوارث عن عبد العزيز بما جاء في الروايات الأخرى عنه؛ فتبين له أن الصواب في الحديث أنَّه موقوف.

وفي **النموذج الخامس** تبيَّن لأبي حاتم بمعارضة روايات الحديث أنَّه رُوِي مرفوعًا ومرسلًا، والمرسل أصح.

المبحث الثالث

الإمام عبد الله بن عَدِي والمعارضة لكشف العلل

استخدم الإمام ابن عَدي المعارضة لكشف علل الحديث، وقد اخترت عدة نماذج من كتابه "**الكامل في ضعفاء الرجال**" تدلُّ على ذلك. وكان اختياري لهذه النماذج بعد قراءتي للكتاب والاطلاع على منهج ابن عَدي في بيان العلل، حيث تبيَّن لي من خلال عباراته في بيان علل الحديث أن أحكامه يصدرها بعد اطلاعه على جميع طرق الحديث ومعارضتها، وهي الطريقة التي نصَّ عليها الأئمة كما بيَّنتُ فيما سبق.

وفيما يلي بيان هذه النماذج:

١) في حديثٍ أخرجه ابن عَدي من طريق أحمد بن مَعْدان، عن ثور بن يزيد، عن خالد بن مَعْدان، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: "**مَا عَظُمَتْ نِعْمَةُ اللهِ عَلَى عَبْدٍ إلا عَظُمَتْ مُؤْنَةُ النَّاسِ عَلَيهِ، فَمَنْ لَمْ يَحْتَمِلْ تِلْكَ المُؤْنَةَ فَقَدْ عَرَّضَ نِعْمَتَهُ لِلْزَّوَالِ**".(١)

---

(١) أخرجه ابن حبان في "**المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**": (١٤٣/٢)، والقُضَاعي في "**مسند الشهاب**": (حديث رقم: ٧٩٨- ١٨/٢)، تحقيق: حمدي عبد المجيد، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط١. وابن الجوزي في "**العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**": (حديث رقم: ٨٥٦- ٥١٧/٢)، من طريق أحمد بن مَعْدان، عن ثور بن يزيد، عن خالد بن مَعْدان، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه، عن النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم.

وأخرجه البيهقي في "**شعب الإيمان**": (حديث رقم: ٧٦٦٤- ١١٨/٦) من طريق محمد بن عبد الله بن عُلاثة، عن ثور بن يزيد، عن خالد بن مَعدان، عن مالك بن عامر، عن معاذ، مرفوعًا.

والحديث في إسناده "أحمد بن مَعْدان"، قال عنه ابن حبان: "يروي عن ثور بن يزيد الأوابد التي لا يجوز الاحتجاج بمن يَرْوي مثلها". ثم قال في هذا الحديث: "وهذا ما رواه عن ثور إلا واهيان ضعيفان: أحمد بن مَعْدان، وابن عُلاثه". وقال الدارقطني: "حديث ضعيف غير ثابت". وقال ابن الجوزي: "هذا حديث لا يصح". (انظر: **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**- لابن حبان: (١٤٢/٢- ١٤٣). **والعلل الواردة في الأحاديث النبوية**- للدارقطني: (مسألة رقم: ٩٦٩- ٤٩/٦). **والعلل المتناهية في الأحاديث الواهية**- لابن الجوزي: ٥١٨/٢).

ثم قال: "وهذا الحديث يُرْوَى من وُجُوه، وكلها غير محفوظة، وأحمد بن مَعْدَان هذا لا أعرف له غير هذا الحديث".(١)

٢) وفي حديثٍ رواه من طريق بقيَّة بن الوليد، قال: حدَّثني يونس بن يزيد الزُّهري، عن سالم، عن ابن عمر رضي الله عنه، عن النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم قال: "**مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنْ صَلاةِ الجُمُعَةِ وَتَكْبِيرِهَا فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ**".(٢)

قال فيه ابن عَدي: "وهذا الحديث خالف بَقِيَّة في إسناده ومتنه، فأمَّا الإسناد فقال: عن سالم (يعني ابن عبد الله بن عمر)، عن أبيه، وإنَّما هو عن الزُّهْرِي، عن سعيد (يعني ابن المسيَّب)، عن أبي هريرة.(٣) وفي المتن قال: "**مِنْ صَلَاةِ الجُمُعَةِ**" والثقات رووه عن الزُّهْرِي عن سعيد، عن أبي هريرة ولم يذكروا الجمعة".(٤)

---

(١) **الكامل في ضعفاء الرجال**: (٢٨٥/١).

(٢) أخرجه النسائي في "**السُّنن**": (كتاب المواقيت/ باب من أدرك ركعة من الصلاة/ حديث رقم: ٥٥٧- ص٩٥)، وابن ماجه في "**السُّنن**": (كتاب إقامة الصلوات والسُّنَّة فيها/ باب ما جاء فيمن أدرك من الجمعة ركعة/ حديث رقم: ١١٢٣- ص٢٠١)، والدراقطني في "**السُّنن**": (كتاب الجمعة/ باب فيمن يدرك من الجمعة ركعة أو لم يدركه/ حديث رقم: ١٦٠٦- ٣٢١/٢)، من طريق الزُّهْرِي، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، عن النَّبي صلى الله عليه وسلَّم.

وأخرجه الدارقطني في رواية أخرى في "**السُّنن**": (حديث رقم: ١٦٠٨- ٣٢٢/٢)، والبيهقي في "**السُّنن الكبرى**": (كتاب الجمعة/ باب من أدرك ركعة من الجمعة/ حديث رقم: ٥٧٣٧- ٢٨٨/٣)، من طريق نافع، عن ابن عمر، عن النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم.

(٣) أخرجه أبو يعلى في "**مسنده**": (حديث رقم: ٢٦٢٥- ٣٦/٥)، من طريق الحجاج بن أرطاة، والدارقطني في "**سننه**": (كتاب الجمعة/ باب فيمن يدرك من الجمعة ركعة أو لم يدركها/ حديث رقم: ١٥٩٦- ٣١٨/٢)، من طريق عبد الرزاق بن عمر الدِّمشقي، كلاهما عن الزُّهْرِي، به.

وأخرجه ابن ماجه في "**سننه**": (كتاب إقامة الصلوات والسنة فيها/ باب ما جاء في القراءة في الصلاة يوم الجمعة/ حديث رقم: ١١٢١- ٢٠١)، من طريق محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، عن الزُّهْرِي، عن ابن المسيَّب مقرونًا بأبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبي هريرة، مرفوعًا.

وجاءت رواياتهم عن الزهري بلفظ: "من أدرك ركعة من الجمعة...".

(٤) **الكامل في ضعفاء الرجال**: (٢٦٧/٢- ٢٦٨).

٣) في حديثٍ أخرجه من طريق سلَّام بن سليمان بن سَوَّار الثَّقَفي، قال: حدَّثنا المَسْعودي، حدَّثنا قتادة (يعني ابن دِعَامة)، حدثنا زُرَارَة بن أوفى، عن عِمْرَان بن حُصَين قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: "**تَجَاوَزَ اللهُ لِي عَنْ أُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا، مَا لَمْ تَكَلَّم بِه، أَو تَعْمَل بِه**".(١)

قال ابن عَدي في هذا الحديث: "غلط المَسْعودي في هذا الحديث عن قتادة، ومنهم من روى عنه عن قتادة عن زُرَارَة بن أوْفَى، عن أبي هريرة، وهو الصَّواب.(٢) ومنهم من روى عنه هكذا عن عِمْرَان بن حُصَين، وهو خطأ. ومنهم من رواه عنه، عن قتادة، عن أبي أوفَى، وهو خطأ أيضًا. ومنهم من رواه عنه عن قتادة، عن أنس وهذا كله خطأ، إلا من قال: عن زُرَارَة، عن أبي هريرة، وحكى عنه الخطأ والصواب، والخطأ على ألوان".(٣)

٤) في حديثٍ رواه من طريق نَصْر بن طَرِيف، عن حجَّاج الصَّواف، عن حسَّان أبي عثمان، عن سلمان الفَارسي: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: "**سَيِّدُ رَيْحَانِ الجَنَّةِ الحِنَّاءُ**".(٤)

---

(١) أخرجه محمد بن المُظَفِّر في "**حديث شعبة**" من طريق زُرَارَة بن أوفَى، عن عمران بن حُصَين، عن النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم: (حديث رقم: ٣٨- ص٤٦)، تحقيق: صالح اللحام، الدار العثمانية- عمان، ط١.

(٢) أخرجه الشيخان بهذا الإسناد. (انظر: **الجامع الصحيح**: كتاب الطلاق/ باب الطلاق في الإغلاق والكُره، والسكران والمجنون وأمرِهما، والغلط والنسيان في الطلاق والشرك وغيره/ (حديث رقم: ٥٢٦٩- ٤٦/٧)، وفي كتاب الإيمان والنذور/ باب إذا حنث ناسيًا في الإيمان وقول الله تعالى: ﴿**وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ**﴾ [الأحزاب: ٥]، وقال: ﴿**لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ**﴾ [الكهف: ٧٣]/ (حديث رقم: ٦٦٦٤- ١٣٥/٨). وفي **صحيح مسلم**: كتاب الإيمان/ باب تجاوز الله عن حديث النفس والخواطر بالقلب إذا لم تستقر/ (حديث رقم: ١٢٧- ٦٩/١)).

(٣) **الكامل في ضعفاء الرجال**: (٣٢٣/٤- ٣٢٤).

(٤) أخرجه ابن عدي في "**الكامل في ضعفاء الرجال**": (٢٧٧/٨)، ولم أجده عند غيره من حديث سلمان الفارسي. غير أنَّ له شاهد من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، أخرجه وكيع بن الجَّراح في "**الزهد**": (حديث رقم: ١٨٠- ٤٢٣/٢)، تحقيق: عبد الرحمن الفريوائي، مكتبة الدار- المدينة المنورة، ط١. وأبو نعيم الأصبهاني في "**ذكر أخبار أصبهان**": (٤٣٢/١)، تحقيق: سيد كسرَوي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١. والخطيب البغدادي في "**تاريخ مدينة السَّلام**": (٢١٠/٦).

قال الخطيب البغدادي: "تفرد بروايته بكر بن بكَّار عن شعبة، ولم أكتبه إلا من هذا الوجه".

قال ابن عَدي في هذا الحديث: "وهذا رواه الثِّقات من أوثق من نَصْر بن طَرِيف عن حجاج، عن حسَّان أبي عثمان، عن النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم مرسلًا ولم يذكروا في إسناده سلمان، ونَصْر بن طَرِيف أوصل الحديث".(١)

٥) في حديثٍ رواه ابن عَدي من طريق محمد بن جامع، قال: حدَّثنا مُعتمر بن سليمان، عن أبيه (يعني سليمان بن طَرْخان)، عن قتادة (يعني ابن دِعامة)، عن عكرمة، عن ابن عبَّاس، عن أبي بكر الصديق قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: "**الوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ**".(٢)

ثم قال: "محمد بن جامع اضطرب في متن هذا الحديث وفي إسناده، فمرةً قال: مُعْتَمِر، عن حجَّاج البَاهِلي، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عبَّاس أنَّ النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم قال: "**الوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ**". ومرة قال: عن مُعْتَمر، عن أبيه، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن أبي

---

(١) **الكامل في ضعفاء الرجال**: (٨/٢٧٧- ٢٧٨).

(٢) أخرجه الطبراني في "**المعجم الأوسط**": (حديث رقم: ٣٨٨١- ٤/١٦٧)، والبيهقي في "**السنن الكبرى**": (كتاب العدد/ باب عدة المُعتقة تحت عبد إذا اختارت فراقه/ حديث رقم: ١٥٦٠٣- ٧/٧٤٢)، كلاهما من طريق محمد ابن جامع، عن مُعْتَمِر بن سليمان، عن حجَّاج الباهلي، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس، مرفوعًا.

وكان أبو زرعة قد حدَّث به قديمًا عن محمد بن جامع، بهذا الإسناد، ثمَّ سُئِل عنه؛ فأبى أن يقرأه، وقال: "اضربوا عليه! هو خطأٌ، وأظنُّه من محمد بن جامع"، ثم قال: "محمد بن جامع شيخٌ فيه لينٌ، ولم يكتَب هذا الحديث عن مُعتَمِر عن أحدٍ غيرِه". (انظر: **العلل**- لابن أبي حاتم: ٤/١٢٩).

وقال الطبراني: "لم يَروِ هذا الحديث عن قتادة إلا الحجَّاج الباهلي وهمَّام بن يحيى، ولا عن الحجَّاج إلا مُعتَمِر، تفرَّد به محمد بن جامع".

وله شاهدٌ من حديث عائشة رضي الله عنها، أخرجه الشيخان في صحيحيهما مطولًا. (انظر: **الجامع الصحيح**: كتاب الصلاة/ باب ذكر البيع والشراء على المنبر في المسجد/ (حديث رقم: ٤٥٦- ١/٩٨)، وفي كتاب الزكاة/ باب الصدقة على موالي أزواج النَّبي صلى الله عليه وسلَّم/ (حديث رقم: ١٤٩٣- ٢/١٢٨)، وفي كتاب البيوع/ باب إذا اشترط شروطًا في البيع لا تحل/ (حديث رقم: ٢١٦٩- ٣/٧٣). و**صحيح مسلم**: كتاب العتق/ باب إنما الولاء لمن أعتق/ (حديث رقم: ١٥٠٤- ٢/٧٠١)).

بكر، عن النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم. وتابعه سُوَيْد (يعني ابن سعيد)، عن مُعْتَمر، عن أبيه، عن قتادة."[1]

نلاحظ من خلال النماذج السابقة أن الإمام ابن عَدي استخدم "**معارضة روايات الحديث الواحد**"، وقد توصَّل من خلالها إلى معرفة علل الحديث.

حيث تبيَّن له في **النموذج الأول** من خلال المعارضة أنَّ جميع طرق الحديث غير محفوظة.

وفي **النموذج الثاني** تبيَّن له مخالفة بَقِيَّة لسائر رواة الحديث في الإسناد والمتن.

أما في **النموذج الثالث** تبيَّن له بمعارضة طرق الحديث أنه رُوِيَ من عدة وجوه عن المسعودي وأنَّه أخطأ فيها، وقد بيَّن ابن عَدي الخطأ من الصواب فيها.

وفي **النموذج الرابع** تبيَّن لابن عَدي بالمعارضة أن نَصْر بن طَرِيف خالف الثقات، حيث رفع الحديث ورواه الثقات مرسلًا.

أما في **النموذج الخامس** تبيَّن لابن عَدي أن محمد بن جامع اضطرب في متن الحديث وإسناده.

---

(١) **الكامل في ضعفاء الرجال**: (٧/٥٢٣- ٥٢٤).

الفصل الثالث

نماذج تطبيقية لتقوية الحديث بالمعارضة

المبحث الأول: الإمام الترمذي والمعارضة لتقوية الحديث.

المبحث الثاني: الإمام العُقَيلي والمعارضة لتقوية الحديث.

المبحث الثالث: الإمام الدارقطني والمعارضة لتقوية الحديث.

الفصل الثالث

نماذج تطبيقية لتقوية الحديث بالمعارضة

سأذكر في هذا الفصل نماذج لأحاديث، أُوَضِّح من خلالها استخدام النُّقَّاد المعارضة؛ لتقوية مرتبتها. حيث يوجد أحاديث تكون على مرتبةٍ من الضعف، يتبين من خلال معارضة طُرُقها؛ أنَّها ترتقي إلى مرتبةٍ من الصحة. كما أنَّ هناك أحاديث يتبيَّن من خلال معارضة طُرُقها أنَّها لا تتقوى؛ فمنها: شاذٌ، ومنكرٌ، وغريبٌ، ونحو ذلك.

المبحث الأول

الإمام الترمذي والمعارضة لتقوية الحديث

اعتنى الإمام الترمذي في كتابه "**الجامع**" ببيان مراتب أحاديثه صحةً وضعفًا، وكان في كلامه على الأحاديث ما يدلُّ على استخدامه المعارضة؛ للتوصُّل إلى ما يتقوى به الحديث من المتابعات والشواهد، وفيما يلي توضيح ذلك:

١) قال الترمذي: "حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا صَالِحُ بْنُ أَبِي الْأَخْضَرِ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: لَمَّا قَفَلَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ خَيْبَرَ أَسْرَى لَيْلَةً حَتَّى أَدْرَكَهُ الْكَرَى[١] أَنَاخَ فَعَرَّسَ،[٢] ثُمَّ قَالَ: "**يَا بِلَالُ! اكْلَأْ**[٣] **لَنَا اللَّيْلَةَ**"، قَالَ: فَصَلَّى بِلَالٌ، ثُمَّ تَسَانَدَ إِلَى رَاحِلَتِهِ مُسْتَقْبِلَ الْفَجْرِ، فَغَلَبَتْهُ عَيْنَاهُ فَنَامَ، فَلَمْ يَسْتَيْقِظْ أَحَدٌ مِنْهُمْ، وَكَانَ أَوَّلَهُمْ اسْتِيقَاظًا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: "**أَيْ**

---

(١) **الكَرَى**: النُّعاس، وقيل: النَّوم. (**شرح النووي على صحيح مسلم**: ١٨٢/٥).

(٢) **التَّعريس**: نزول المسافر آخر الليل نَزْلَة للنَّوم والاستراحة، يقال منها: عرَّس يُعَرِّس تَعْرِيسًا، ويقال لموضع التَّعريس: المُعَرَّس. (انظر: **الفائق في غريب الحديث**- محمود بن عمر الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ): (٤٠٩/٢)، تحقيق: علي البجاوي- ومحمد إبراهيم، دار الفكر- بيروت، الطبعة (١٤١٤هـ)، و**النهاية في غريب الحديث والأثر**- لابن الأثير: (٢٠٦/٣)).

(٣) **الكِلاءة**: الحفظ والحراسة، يقال: كَلَأْتُه أَكْلَؤُهُ كِلاءَةً، فأنا كالِئٌ، وهو مَكْلوءٌ. (**النهاية في غريب الحديث والأثر**- لابن الأثير: ١٩٤/٤).

بِلَالُ!"، فَقَالَ بِلَالٌ: بِأَبِـي أَنْـتَ يَـا رَسُـولَ اللهِ، أَخَـذَ بِنَفْسِـي الَّذِي أَخَـذَ بِنَفْسِـكَ. فَقَـالَ رَسُـولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**اقْتَادُوا**"، ثُمَّ أَنَاخَ فَتَوَضَّأَ فَأَقَامَ الصَّلَاةَ. ثُمَّ صَلَّى مِثْلَ صَلَاتِهِ لِلْوَقْتِ فِي تَمَكُّثٍ، ثُمَّ قَالَ: ﴿**وَأَقِمْ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي**﴾ [طه: ١٤].(١)

هَذَا حَدِيثٌ غَيْرُ مَحفُوظٍ، رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ الْحُفَّاظِ عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَصَالِحُ بْنُ أَبِي الْأَخْضَرِ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ، ضَعَّفَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ وَغَيْرُهُ مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِ".(٢)

---

(١) أخرجه مسلم في "**صحيحه**": (كتاب المساجد ومواضع الصلاة/ باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها/ حديث رقم: ٦٨٠- ١/٣٠٦) من طريق يونس، عن الزُّهْرِي، به، بنحوه. ومن طريق أبي حازم، عن أبي هريرة مختصرًا. (حديث رقم: ٦٨٠- ١/٣٠٦).

والحديث اختُلِف في وصله وإرساله.

وقد رجَّح الوصل كُلٌ من: **الإمام أبي زُرعة**؛ فقال: "الصَّحيح: هذا الحديث: عن أبي هريرة، عن النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم".

والإمام البيهقي؛ إذ قال: "وهذا الخبر رواه مالك بن أنس وجماعة عن الزُّهْرِي، عن ابن المسيَّب، عن النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم مرسلًا، ورواه مالك عن زيد بن أسلم، عن النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم منقطعًا، ومَنْ وصله ثقة، وقد ثبت من وجه آخر عن أبي هريرة مختصرًا".

والإمام مُغْلَطاي، حيث قال بعد أن أورد كلام الأئمة في الحديث: "فهذا كما ترى غير واحد من الثقات وصله فترجَّح لذلك قول مسلم، والله تعالى أعلم".

ثم استدل على صحة وصل الحديث بمجيئه من طريق آخر عن أبي حازم، عن أبي هريرة- وهي التي أخرجها الإمام مسلم-.

وممن رجَّح الإرسال **الإمام الدارقطني**، فقال بعد أنْ بيَّن اختلاف طرق الحديث: "والمحفوظ هو المرسل".

(انظر: **العلل**- لابن أبي حاتم: (٢/٥٧٨)، و**السنن الكبرى**- للبيهقي: (كتاب الصلاة/ باب لا تفريط على من نام عن صلاة أو نسيها/ تعليق البيهقي على حديث رقم: ٣١٧٧- ٢/٣٠٨-٣٠٩)، **وشرح سنن ابن ماجه**، علاء الدين مُغْلَطاي بن قليج (ت: ٧٦٢هـ): (٣/١٠٤٤)، تحقيق: كامل عويضة، مكتبة نزار مصطفى الباز- مكة المكرمة، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ)، **والعلل الواردة في الأحاديث النبوية**- للدارقطني: (٧/٢٧٩)).

(٢) **سنن الترمذي**: كتاب تفسير القرآن عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم/ باب: ومن سورة طه/ (حديث رقم: ٣١٦٣- ص٧١١).

نلاحظ من خلال كلام الترمذي على الحديث السابق، أنَّه خَلُصَ بمعارضة طُرُقه إلى أنَّ وصله "غير محفوظ"، فقد جاء الحديث من طريق عددٍ من الحفَّاظ مرسلًا، فرأى أنَّ رواياتهم تتقوى على رواية صالح بن أبي الأخضر.

٢) وقال الترمذي: "حَدَّثَنَا هَنَّادٌ (يعني ابن السَّرِي)، قَال: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ (يعني سَلَّام بن سُلَيم)، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ (يعني السَّبِيعي)، عَنْ الْحَارِثِ (يعني الأعْوَر)، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**لِلْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ سِتٌّ بِالْمَعْرُوفِ؛ يُسَلِّمُ عَلَيْهِ إِذَا لَقِيَهُ، وَيُجِيبُهُ إِذَا دَعَاهُ، وَيُشَمِّتُهُ إِذَا عَطَسَ، وَيَعُودُهُ إِذَا مَرِضَ، وَيَتْبَعُ جَنَازَتَهُ إِذَا مَاتَ، وَيُحِبُّ لَهُ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ**".[١]

وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبِي أَيُّوبَ، وَالْبَرَاءِ، وَأَبِي مَسْعُودٍ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُهُمْ فِي الْحَارِثِ الْأَعْوَرِ".[٢]

فهذا الحديث حسَّنَه الترمذي، مع أنَّ فيه الحارث الأعور، وهو ضعيف؛[٣] لكن تبيَّن للترمذي أنَّ للحديث شواهد عن عددٍ من الصحابة يتقوى الحديث بها.

---

(١) أخرجه ابن ماجه في "**السنن**": (كتاب الجنائز/ باب ما جاء في عيادة المريض/ حديث رقم: ١٤٣٣- ص٢٥٥)، وأبو يعلى في "**المسند**": (حديث رقم: ٤٣٥- ٣٤٢/١) بنحوه، عن هنَّاد، به.

وأخرجه ابن أبي شيبة في "**المصنف**": (كتاب الجنائز/ من أمر بعيادة المريض واتباع الجنائز/ حديث رقم: ١٠٩٤٧- ١١٠/٧) وفي: (كتاب الأدب/ ما قالوا في إفشاء السلام/ حديث رقم: ٢٦٢٥٢- ١٩١/١٣) مختصرًا عن أبي الأحوص، به.

وأخرجه أحمد بن حنبل في "**المسند**": (حديث رقم: ٦٧٣- ٩٥/٢) عن أبي سعيد، وفي رواية عن حسين ابن محمد؛ مختصرًا (حديث رقم: ٦٧٤- ٩٥/٢)، والدارمي في "**المسند**": (كتاب الاستئذان/ باب في حق المسلم على المسلم/ حديث رقم: ٢٦٧٥- ١٧٢٠/٣)، والبزار في "**المسند**": (حديث رقم: ٨٥٠- ٨١/٣) من طريق عُبيد الله بن موسى، ثلاثتهم عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، به. بزيادة "**ويشهده إذا توفِّي**"، "**ويَنْصَح له بالغيب**".

(٢) **سنن الترمذي:** كتاب الأدب عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم/ باب ما جاء في تشميت العاطس/ (حديث رقم: ٢٧٣٦- ص٦١٥).

(٣) روى مسلم في "**مقدمة صحيحه**" بسنده، عن الشَّعْبِيِّ، قَال: "حَدَّثَنِي الْحَارِثُ الأَعْوَرُ الْهَمْدَانِيُّ وَكَانَ كَذَّابًا". قال النووي في "**شرحه على صحيح مسلم**": "وأمَّا الحارث الأعور؛ فهو الحارث بن عبد الله، وقيل: ابن عبيد، أبو زهير الكوفي، متفقٌ على ضعفه". وقال ابن حجر: "كذَّبه الشَّعبي في رأيه، ورُمِيَ بالرفض، وفي حديثه ضعف، وليس =

وكذلك رأى الحافظ ابن حجر[١] أنَّ هذا الحديث ضعيف الإسناد؛ لكن له أصلٌ صحيح[٢] يتقوى به.

٣) وقال الترمذي: "حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى الْفَزَارِيُّ، قال: حَدَّثَنَا سَيْفُ بْنُ هَارُونَ الْبُرْجُمِيُّ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ سَلْمَانَ (يعني الفارسي –رضي الله عنه–)، قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ السَّمْنِ وَالْجُبْنِ وَالْفِرَاءِ؟ فَقَالَ: "**الْحَلَالُ مَا أَحَلَّ اللهُ فِي كِتَابِهِ، وَالْحَرَامُ مَا حَرَّمَ اللهُ فِي كِتَابِهِ، وَمَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ مِمَّا عَفَا عَنْهُ**".[٣]

= لـه عند النسائي سوى حديثين". (انظر: **مقدمة صحيح مسلم:** باب الكشف عن معايب رواة الحديث ونقلة الأخبار، وقول الأئمة في ذلك/ (ص١١)، **وشرح النَّووي على صحيح مسلم:** (٩٨/١)، **وتقريب التهذيب:** ص٢١١).

(١) **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٢٥هـ): (١٧٩/٤-١٨٠)، اعتنى به: حسن عباس قطب، مؤسسة قرطبة- مكة المكرمة، الطبعة الأولى، (١٤١٦هـ).

(٢) المراد ما رواه الإمام مسلم في صحيحه من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلَّى الله عليه وسلَّم قَالَ: "**حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ سِتٌّ**". قِيلَ مَا هُنَّ؟ يَا رَسُولَ اللهِ. قَالَ: "**إِذَا لَقِيتَهُ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ، وَإِذَا دَعَاكَ فَأَجِبْهُ، وَإِذَا اسْتَنْصَحَكَ فَانْصَحْ لَهُ، وَإِذَا عَطَسَ فَحَمِدَ اللهَ فَسَمِّتْهُ، وَإِذَا مَرِضَ فَعُدْهُ، وَإِذَا مَاتَ فَاتَّبِعْهُ**". (كتاب السلام/ باب من حق المسلم للمسلم ردّ السلام/ حديث رقم: ٢١٦٢- ١٠٣٥/٢).

وقد وَرَدَ هذا الحديث بلفظ "فَسَمِّتْه" والتَّشميت، والتَّسميت لغتان مشهورتان، والمقصود: الدعاء للعاطس إذا حَمِدَ الله. (انظر: **العين**- للفراهيدي: مادة "سمت": (٢٤٠/٧)، **وشرح النَّووي على صحيح مسلم:** (٣١/١٤)).

(٣) أخرجه ابن ماجه في "**سننه**": (كتاب الأطعمة/ باب أكل الجبن والسمن/ حديث رقم: ٣٣٦٧- ص٥٦٦) بلفظه، عن إسماعيل بن موسى.

وابن حبان في "**المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**": (٣٤٦/١) بنحوه، من طريق داود بن رشيد.

والطبراني في "**المعجم الكبير**": (حديث رقم: ٦١٢٤- ٢٥٠/٦) بنحوه، وابن عدي في "**الكامل في ضعفاء الرجال**": (٥٠٠/٤) بنحوه، والمِزي في "**تهذيب الكمال في أسماء الرجال**": (٣٣٥/١٢) بنحوه، من طريق أبي الربيع الزَّهراني.

والحاكم في "**المستدرك**": (كتاب الأطعمة/ حديث رقم: ٧١٩٥- ٢١٨/٤) بلفظه، من طريق مِنْجَاب بن الحارث، وقال: "لم يخرجاه"، وقال الذهبي في "تلخيصه على المستدرك": "ضعفه جماعة –يعني سيفًا–". =

وَفِي الْبَاب عَنْ الْمُغِيرَةِ. وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَرَوَى سُفْيَانُ وَغَيْرُهُ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ سَلْمَانَ قَوْلَهُ. وَكَأَنَّ الْحَدِيثَ الْمَوْقُوفَ أَصَحُّ. وَسَأَلْتُ الْبُخَارِيَّ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: مَا أُرَاهُ مَحْفُوظًا، رَوَى سُفْيَانُ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ سَلْمَانَ مَوْقُوفًا. قَالَ الْبُخَارِيُّ: وَسَيْفُ بْنُ هَارُونَ مُقَارِبُ الْحَدِيثِ، وَسَيْفُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَاصِمٍ ذَاهِبُ الْحَدِيثِ".(١)

ونجد في هذا الحديث أنَّ سَيف بن هارون لم يُتابع في روايته الحديث مرفوعًا. حيث تبين بمعارضة روايات الحديث أنَّ رواية الأكثر على وقفه، وهذا الذي رواه ضعيف وقد تفرَّد بالرَّفع؛ فلا يوجد له مُتَابِع يعضده.

وكذلك قال الإمام أبو حاتم حين سُئِلَ عن رواية سيف هذه: "هذا خطأ، رواه الثِّقات عن التَّيمي (يعني سليمان)، عن أبي عثمان، عن النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم، مرسلًا؛ ليس فيه سلمان؛ وهو الصحيح".(٢)

٤) وقال الترمذي: "حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، قال: حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ ابْنُ أَبِي قُرَّةَ السَّدُوسِيُّ،(٣) قَال: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ أَعْقِلُهَا وَأَتَوَكَّلُ، أَوْ أُطْلِقُهَا وَأَتَوَكَّلُ؟ قَالَ: "**اعْقِلْهَا وَتَوَكَّلْ**".(٤)

= والبيهقي في "**السنن الكبرى**": (كتاب الضحايا/ باب ما لم يذكر تحريمه ولا كان في معنى ما ذكر تحريمه مما يؤكل أو يشرب/ حديث رقم: ١٩٧٢٣- ٢١/١٠) بنحوه، من طريق أبي معمر.

خمستهم عن سيف بن هارون، به.

وأخرجه البيهقي في "**السنن الكبرى**": (كتاب الضحايا/ باب ما لم يذكر تحريمه ولا كان في معنى ما ذكر تحريمه مما يؤكل أو يشرب/ حديث رقم: ١٩٧٢٢- ٢٠/١٠) بنحوه، من طريق سفيان، عن سليمان التَّيمي، به.

(١) **سنن الترمذي:** كتاب اللباس عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم/ باب ما جاء في لُبْس الفِرَاء/ (حديث رقم: ١٧٢٦- ص٤٠٢)، وفي **علل الترمذي الكبير**: (حديث رقم: ٥١٣- ص٢٨١).

(٢) **العلل**- لابن أبي حاتم: (٣٨٦/٤).

(٣) قال ابن حجر: "مستور". **(تقريب التهذيب:** ص٩٦٦).

(٤) أخرجه أبو الشيخ الأصفهاني في "**الأمثال**"، عن محمد بن الحسن: (حديث رقم: ٤٢- ص٤٧)، تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد، الدار السلفية- بومباي، ط١. وأبو نعيم الأصفهاني في "**الحلية**"، من طريق عبد الله بن =

قَالَ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ يَحْيَى: وَهَذَا عِنْدِي حَدِيثٌ مُنْكَرٌ. وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَمْرِو بْنِ أُمَيَّةَ الضَّمْرِيِّ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَ هَذَا".[1]

فهذا الحديث رواه يحيى بن سعيد القطَّان وذكر أنَّه منكر، ثمَّ بيَّن الترمذي أنَّ ذلك يرجع إلى إسناده، أمَّا المتن فقد رُوِيَ من طُرُق أخرى عن عمرو بن أميَّة.

٥) **وقال الترمذي:** حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ، قال: حَدَّثَنَا المُؤَمَّلُ،[2] عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "**أَلِظُّوا**[3] **بِيَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ**".[4]

= محمد: (٣٩٠/٨)، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١. وضياء الدين المقدسي في "**الأحاديث المختارة**"، من طريق يحيى بن محمد: (حديث رقم: ٢٦٥٨- ٢١٦/٧)، تحقيق: د. عبد الملك دهيش، دار خضر- بيروت، ط٣.

ثلاثتهم عن عمرو بن علي، به، بلفظه.

وأخرجه ابن أبي الدنيا في "**التوكل**"، من طريق أبي حفص، عن يحيى بن سعيد القطان: (حديث رقم: ١١- ٤٦)، تحقيق: جاسم الدوسري، دار البشائر الإسلامية- بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ).

وابن عدي في "**الكامل**": (٣٥٢/٦)، من طريق علي بن غُرَاب. والبيهقي في "**شعب الإيمان**": (حديث رقم: ١١٦١- ٨٠/٢)، من طريق خالد بن يحيى.

ثلاثتهم عن المغيرة، به، بنحوه.

(١) **سنن الترمذي:** كتاب صفة القيامة والرقائق والورع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم/ باب/ (حديث رقم: ٢٥١٧- ص٥٦٧).

(٢) المُؤَمَّل بن إسماعيل، أبو عبد الرحمن، صدوق سيء الحفظ. (انظر: **تقريب التهذيب:** ص٩٨٧).

(٣) **ألِظُّوا:** أي الزموه وأكثروا من قوله. (**غريب الحديث**، عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ): (٣٢٣/٢)، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة (١٤٢٥هـ)).

(٤) أخرجه الترمذي في "**السنن**": (كتاب الدعوات/ باب/ حديث رقم: ٣٥٢٤- ص٨٠٠)، عن الرُّحيل بن معاوية. وابن أبي شيبة في "**المصنف**": (حديث رقم: ٢٩٩٦٩- ١٨٦/١٥)، عن أبي معاوية، عن الأعمش. وابن عدي في "**الكامل**": (في ترجمة "الهيثم بن جَمَّاز": ٣٩٨/٨)، من طريق الهيثم بن جَمَّاز.

ثلاثتهم عن يزيد الرَّقَاشي، عن أنس، عن النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم، بلفظه.

وأخرجه البزار في "**مسنده**": (حديث رقم: ٦٦٢٥- ١٨٠/١٣)، عن علي بن حرب. وأبو يعلى في "**مسنده**": (حديث رقم: ٣٧٣٣- ٤٤٥/٦)، عن أبي يوسف الجيزي. والطبراني في "**الدعاء**": (حديث رقم: ٩٤- ٨٢٤/٢)، من طريق أبي أحمد الخشاب التَّنيسي، ثلاثتهم عن المؤمل، به، بلفظه. =

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَلَيْسَ بِمَحْفُوظٍ، وَإِنَّمَا يُرْوَى هَذَا عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ حُمَيْدٍ (يعني الطَّوِيل)، عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهَذَا أَصَحُّ، وَمُؤَمَّلٌ غَلِطَ فِيهِ، فَقَالَ: عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ، وَلَا يُتَابَعُ فِيهِ".(١)

نجد في هذا الحديث أنَّ مؤمَّل لم يُتَابع في روايته من حديث أنس، وإنَّما يُروى الحديث عن الحسن البصري؛ مرسلًا، وهذا هو الأقوى؛ لأنَّ المؤمَّل تفرَّد في هذه الطريق.

= قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم رواه عن حُمَيد، عن أنس إلا من هذا الوجه".

وأخرجه ضياء الدين المقدسي في "**الأحاديث المختارة**": (حديث رقم: ٢٠٦٤- ٧٩/٦)، من طريق حمَّاد ابن سلمة، عن ثابت وحميد، عن أنس، به، بلفظه.

وقد تعقَّب الحافظ ابن حجر كلام الترمذي هذا؛ فإنَّ الحديث قد جاء من رواية رَوح بن عُبادة عن حمَّاد ابن سلمة، به. (انظر: **النكت الظراف على الأطراف**- مطبوع مع تحفة الأشراف: (١٨٢/١)، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي- بيروت، الطبعة الثانية (١٤٠٣هـ).

(١) **سنن الترمذي**: كتاب الدعوات/ باب/ (حديث رقم: ٣٥٢٥- ص٨٠٠).

المبحث الثاني

الإمام العُقَيلي والمعارضة لتقوية الحديث

لقد أورد العُقيلي في كتابه "**الضعفاء**" جملةً من الرُّواة ممَّن ضُعِّفوا في روايتهم للحديث، ثمَّ جاء بشيءٍ من الأحاديث التي رأى فيها ما يدلُّ على ضعفهم وسوء حفظهم، فكان في منهجه هذا يُبْرِز دور المعارضة في معرفة أحوال الرُّواة ومروياتهم، وفيما يلي بيان ذلك:

١) **قال العُقيلي:** "حدثنا أحمد بن محمد بن موسى النَّوْفَلِي، قال: حدثنا أبو مصعب الزُّهْرِي، قال: حدثنا الحكم بن سعيد، عن الجُعَيد (يعني ابن عبد الرحمن)، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "**إِنَّه يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانَ قَوْمٌ يُكَذِّبونَ بِالقَدَرِ أَلا أُولئِكَ مَجُوسُ هذِهِ الأُمَّةِ، إِنْ مَرِضُوا فَلا تَعُودُوهُمْ، وَإِنْ مَاتُوا فَلَا تَشْهَدُوهُمْ**".(١)

---

(١) أخرجه أبو داود في "**سننه**": (كتاب السُّنَّة/ باب في القدر/ حديث رقم: ٤٦٩١- ص٨٤٧)، بمعناه، عن موسى بن إسماعيل، عن عبد العزيز بن أبي حازم، عن أبيه، عن ابن عمر، به.

وأخرجه أحمد في "**مسنده**": (حديث رقم: ٦٠٧٧- ٢٥٢/١٠)، بمعناه، من طريق عبد الرحمن بن صالح، والطبراني في "**المعجم الأوسط**": (حديث رقم: ٦٧٧٨- ٣٦/٧)، مختصرًا، من طريق الحسن بن يحيى، كلاهما، عن عمر بن عبد الله مولى غُفْرة، عن نافع، به.

وأخرجه أحمد في "**مسنده**": (حديث رقم: ٥٥٨٤- ٤١٥/٩)، من طريق عمر بن عبد الله مولى غُفْرة، عن ابن عمر، به.

ومن طريقه الحاكم في "**المستدرك**": (كتاب الإيمان/ حديث رقم: ٢٨٦- ١٤٩/١).

قال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن عمر مولى غُفْرة إلا الحسن بن يحيى، تفرَّد به هشام بن عمار".

وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين إن صح سماع أبي حازم من ابن عمر، ولم يخرجاه".

وأخرجه الطبراني في "**المعجم الأوسط**": (حديث رقم: ٥٣٠٣- ٢٧٦/٥)، عن أبي مصعب أحمد بن القاسم الزُّهْرِي، به. بنحوه. وقال: "لم يرو هذا الحديث عن الجُعْيد بن عبد الرحمن إلا الحكم، تفرَّد به أبو مصعب".

وفي رواية أخرى للطبراني في "**المعجم الأوسط**": (حديث رقم: ٢٤٩٢- ٦٥/٣)، بمعناه، من طريق أبي حازم، عن نافع، به. وقال: "لم يرو هذا الحديث عن أبي حازم إلا زكريا".

ثم قال: "وهذا المتن له طريق بغير هذا الإسناد عن جماعة متقاربة في الضعف".[١]

نجد في هذا الحديث أنَّ العُقيلي يتكلم على حاله باعتبار المتن، فهو قد رُوِيَ بأسانيد أخرى غير هذا؛ لكن لا تصلح لتقوية الحديث؛ لِضَعْفِ رُواتها.

٢) **وقال العُقيلي:** "حدثني عَبْدُوس بن دِيزويه، قال: حدَّثنا هشام بن عمّار، قال: حدَّثنا رِفْدة بن قُضَاعة الغَسَّاني، قال: حدَّثنا الأوزاعي، عن عبد الله بن عُبيد بن عُمير الليثي، عن أبيه، عن جدِّه،[٢] قال: "**كان رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم يرفع يديه مع كل تكبيرة**".[٣]

ثم عقَّب العُقيلي بقوله: "والرواية في هذا الباب "في رفع اليدين" ثابتة عن جماعة من أصحاب النَّبي –عليه السلام– فأمَّا هذا الإسناد فلا يُعرف إلا من حديث رِفْدة هذا".[٤]

هذا الحديث قد جاء من رواية راوٍ ضعيف،[٥] ولم يُتابع في روايته، فالإسناد ضعيف؛ لكن للحديث شواهد عن عددٍ من أصحاب النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم.

---

(١) **الضعفاء**– للعقيلي: (في ترجمة "الحكم بن سعيد": ٢٨١/١).

(٢) سمَّاه ابن ماجه في "**سننه**": "عُمير بن حَبيب"، وهو وهمٌ من ابن ماجه، والصواب عُمير بن قتادة، ذكر ذلك المِزي في "**تهذيب الكمال**"، وتبعه عليه ابن حجر في "**تهذيب التهذيب**". وقد أخرج الطبراني في "**المعجم الكبير**" هذا الحديث في ترجمة "عُمير بن قتادة". (انظر: **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: (٣٧١/٢٢)، **وتهذيب التهذيب**: (٣٢٥/٣)، **والمعجم الكبير**: (حديث رقم: ١٠٤– ٤٨/١٧)).

(٣) أخرجه ابن ماجه في "**سننه**": (كتاب إقامة الصلوات والسنة فيها/ باب رفع اليدين إذا ركع، وإذا رفع رأسه من الركوع/ حديث رقم: ٨٦١– ص١٥٩)، عن هشام بن عمار، به.

والطبراني في "**المعجم الكبير**": (حديث رقم: ١٠٤– ٤٨/١٧)، عن أحمد بن المعلّى الدمشقي، وابن عدي في "**الكامل في الضعفاء**": (في ترجمة "رِفْدة بن قُضاعة": ١١٣/٤)، عن جعفر الفريابي، والخطيب البغدادي في "**تاريخ مدينة السلام**": (٤٩/٣)، من طريق محمد بن محمد بن سليمان.

جميعهم، عن هشام بن عمَّار، به. بزيادة "في الصلاة المكتوبة".

قال الخطيب البغدادي: "غريب لم أكتبه إلا بهذا الإسناد".

(٤) **الضعفاء**– للعقيلي: (في ترجمة "رِفدة بن قُضاعة": ٤١٩/٢).

(٥) هو رِفدة بن قُضاعة، قال ابن حجر: ضعيف. (انظر: **تقريب التهذيب**– لابن حجر: ص٣٢٨).

٣) **وقال العُقيلي:** "حدَّثنا محمد بن محمد التَّمَّار بصري، قال: حدثنا محمد بن سعيد الأثرم – كان ينزل بني جَحْدر – قال: حدَّثنا سعيد بن زَوْن، قال: دخلنا على أنس بن مالك في الزَّاوية، فقلنا له: يا أبا حمزة حدِّثنا بما سمعت من رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، قال: قال لي رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: "**يَا أَنَسُ سَلِّمْ عَلَى مَنْ لَقِيتَ مِنْ أُمَّتِي تَكْثُرْ حَسَنَاتُكَ، يَا أَنَسُ صَلِّ صَلاةَ الْفَجْرِ، فَإِنَّهَا صَلاةُ الأَوَّابِينَ قَبْلَكَ، يَا أَنَسُ سَلِّمْ إِذَا دَخَلْتَ عَلَى أَهْلِ بَيْتِكَ يَكْثُرْ خَيْرُ بَيْتِك**".[١]

ثم قال: "وهذا المتن لا يُعرف له طريق عن أنس يثبت".[٢]

ونجد في هذا الحديث أنَّه قد رُوِيَ من طُرُق كثيرة عن أنس؛ لكنها ضعيفة، فلا تصلح لتقوية الحديث.

---

(١) أخرجه البيهقي في "**شعب الإيمان**": (حديث رقم: ٨٧٦٢– ٤٢٨/٦) من طريق عبد الله بن عصمة، عن سعيد ابن زون، به.

وأخرجه البزار في "**مسنده**": (حديث رقم: ٧٣٩٦– ١٢/١٤)، وأبو يعلى في "**مسنده**": (حديث رقم: ٤١٨٣– ١٩٧/٧)، والطبراني في "**المعجم الأوسط**": (حديث رقم: ٢٨٠٨– ١٦٣/٣)، والبيهقي في "**شعب الإيمان**": (حديث رقم: ٨٧٦٥– ٤٢٩/٦) من طريق أبي عمران.

قال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن أبي عِمران إلا ابنه عَوْبَد".

وأخرجه أبو يعلى في "**مسنده**": (حديث رقم: ٤٢٩٣– ٢٧٢/٧)، من طريق ضرار بن مسلم.

وأخرجه الطبراني في "**المعجم الأوسط**": (حديث رقم: ٥٤٥٣– ٣٢٨/٥)، والبيهقي في "**شعب الإيمان**"، من طريق عمرو بن دينار.

قال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن عمرو بن دينار إلا علي بن الجَعْد، ولم يَرْوه عن علي بن الجَعْد إلا مُسدد، ومحمد بن عبد الله الرَّقَاشي".

وأخرجه القضاعي في "**مسند الشهاب**": (حديث رقم: ٦٤٩– ٣٧٦/١)، من طريق سليمان التَّيْمِي وثابت.

وأخرجه البيهقي في "**شعب الإيمان**": (حديث رقم: ٨٧٦٤– ٤٢٨/٦)، من طريق سليمان التَّيْمِي.

وفي رواية أخرى للبيهقي في "**شعب الإيمان**": (حديث رقم: ٨٧٦٣– ٤٢٨/٦)، من طريق ثابت.

جميعهم، عن أنس، به.

وهذه الطرق فيها اختلاف في الألفاظ، وبعضها فيه زيادة.

(٢) **الضعفاء**– للعقيلي: (في ترجمة "سعيد بن زَوْن": ٤٦٧/٢– ٤٦٨).

٤) **وقال العُقيلـي:** "حدَّثنا محمد بن العباس المؤدِّب، قال: حدَّثنا سُرَيْح بن النُّعْمَان، قال: حدَّثنا عبد الله بن عبد الملك بن كُرز بن جابر، عن يزيد بن رومان، عن عُروة، عن عائشة قالت: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: "**إنَّ السُّوَّالَ لَوْ صَدَقُوا مَا أَفْلَحَ مَنْ رَدَّهُمْ**".(١)

ثمَّ قال: "لا يُتابع عليه من جهةٍ تَثْبُت، وفيه رواية من غير هذا الوجه بإسنادٍ لين".(٢)

نلاحظ هنا أنَّ عبد الله بن عبد الملك لم يُتابَع في روايته الحديث من جهةٍ تُقَويه، فقد جاء الحديث من طريقٍ أخرى؛ لكنها ضعيفة لا تصلح للاعتبار.

٥) **وقال العُقيلي:** "حدَّثنا أحمد بن داود القُوْمَسِي، قال: حدَّثنا عبد الوهاب بن الضَّحَّاك، قال: حدَّثنا إسماعيل بن عيَّاش، عن صفوان بن عمرو، عن عبد الرحمن بن جُبير، عن كثير بن مرَّة، عن عبد الله بن عمرو، قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: "**إنَّ اللهَ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا وَمَنْزِلِي مَنْزِلُ إبراهيمَ يَوْمَ القِيَامَةِ فِي الجَنَّةِ تِجَاهَيْن، والعَبَّاسُ بَيْنَنَا مُؤْمِنٌ بَيْنَ خَلِيلَيْنِ**".(٣)

---

(١) أخرجه ابن الجوزي في "**الموضوعات**"، من طريق العقيلي، بلفظه: (١٥٦/٢)، تحقيق: عبد الرحمن عثمان، المكتبة السلفية– المدينة المنورة، ط١.

والقضاعي في "**مسند الشهاب**": (حديث رقم: ١٤٢٨– ٣١١/٢)، وابن عبد البر في "**التمهيد**": (٢٩٦/٥)، من طريق عبد الصمد بن النعمان، عن عبد الله بن عبد الملك، به. بنحوه.

قال ابن الجوزي: "هذا حديث لا يصح".

(٢) **الضعفاء**– للعقيلي: (في ترجمة "عبد الله بن عبد الملك": ٦٧٤/٢).

(٣) أخرجه ابن ماجه في "**سننه**": (المقدمة: باب في فضائل أصحاب رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم/ حديث رقم: ١٤١– ص٤٠)، ويعقوب البسوي في "**المعرفة والتاريخ**": (٥١٣/١)، عن عبد الوهَّاب بن الضَّحَّاك، به. وفيه زيادة: "كما اتخذ إبراهيم خليلًا".

وابن حبان في "**المجروحين**": (في ترجمة "عبد الوهَّاب بن الضَّحَّاك": ١٤٨/٢) عن أبي عروبة، وعمر ابن سِنَان.

والطبراني في "**مسند الشاميين**": (حديث رقم: ٩٣٦– ٧١/٢)، عن أحمد بن عبد الوهَّاب.

والخطيب البغدادي في "**تاريخ مدينة السَّلام**": (٤٨١/٦)، عن أحمد بن عمر.

وابن عدي في "**الكامل**": (في ترجمة "عبد الوهَّاب بن الضَّحَّاك": ٥١٥/٦)، عن محمد بن عبيد الله. جميعهم عن عبد الوهَّاب بن الضَّحَّاك، به. بزيادة: "كما اتخذ إبراهيم خليلًا". =

ثم قال: "لا يُتَابعه إلا من هو دونه أو مثله، وليس للحديث أصلٌ عن ثقة".[1]

هذا الحديث جاء من طُرُق أخرى؛ لكن جميعها عن ضعفاء، فلا يرتقي الحديث بها، حتى قال العُقيلي: "ليس للحديث أصلٌ عن ثقة".

وبعد دراسة هذه النَّماذج، يمكننا أن نتبيَّن كيف أنَّ المعارضة فيها قد حققت أمرين:

الأول: معرفة هل تُوبِع هؤلاء الرُّواة في هذه الأحاديث من طرقٍ أخرى، فتتقوى رواياتهم بها.

والثاني: مدى ضبط هؤلاء الرُّواة، فكانت النتيجة أنَّ أكثر رواياتهم المناكير، فَوَضَعَهُم العُقَيلي في كتابه "**الضعفاء**"، وأورد بعضًا من هذه الأحاديث التي انفردوا بها.

= قال البوصيري: "هذا إسناد ضعيف؛ لاتفاقهم على ضعف عبد الوهَّاب". **(مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه**، أحمد بن أبي بكر البوصيري (ت: ٨٤٠هـ): (١٦٤/١)، تحقيق: د. عوض الشهري، عمادة البحث العلمي- الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط١).

وقال الذهبي: "هو موضوع. وفي إسناده: عبد الوهاب العُرْضِي الكذاب". **(سير أعلام النبلاء: ٩٣/٢)**.

وأخرجه ابن عدي في رواية أخرى: **(الكامل في ضعفاء الرجال: ٢٨٤/١)**، عن أحمد بن معاوية، عن ابن عياش به. وقال: "وهذا الحديث يعرف بعبد الوهَّاب بن الضَّحَّاك، عن إسماعيل بن عيَّاش، وأحمد بن معاوية هذا سرقه من عبد الوهَّاب. على أن عبد الوهَّاب كان يُتَّهم فيه".

(١) **الضعفاء**- للعقيلي: (في ترجمة "عبد الوهَّاب بن الضَّحَّاك": ٨٣١/٣).

المبحث الثالث

الإمام الدارقطني والمعارضة لتقوية الحديث

لقد تكَّلم الإمام الدارقطني في كتابه "**السُّنَن**" على بعض أحاديثه، وبيَّن مراتبها، واختلاف طُرُقها، وما صحَّ منها وما دُوْنَ ذلك، وقد تبيَّن لي استخدامه المعارضة؛ من خلال كلامه على هذه الأحاديث، وغيرها ممَّا أورده في كتابه "**العلل**". فاخترت نماذج من هذه الأحاديث التي تكلم عليها، لأوضِّح من خلالها منهج المعارضة عنده لتقوية الحديث.

١) قال الدارقطني: "حدثنا أبو الحسين بن قانع، حدثنا الحسين بن إسحاق، حدثنا محمد بن المُصَفَّى، حدثنا عثمان بن سعيد الحِمْصي، حدثنا ابن لَهِيعة، عن قَيْس بن الحجاج، عن حَنَش (يعني ابن عبد الله)، عن ابن عبَّاس، عن ابن مسعود: أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةَ الْجِنِّ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**أَمَعَكَ مَاءٌ يَا ابْنَ مَسْعُودٍ؟**"، فَقَالَ: مَعِيَ نَبِيذٌ[(١)] فِي إِدَاوَةٍ،[(٢)] فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**صُبَّ عَلَيَّ مِنْهُ**"، فَتَوَضَّأَ، وَقَالَ: "**هُوَ شَرَابٌ وَطَهُورٌ**".[(٣)]

---

(١) **النَّبِيذ**: هو ما يُعمل من الأشربة من التَّمر، والزَّبيب، والعسل، والحِنطة، والشعير وغير ذلك، بأن يترك عليه الماء ليصير نبيذًا. وسواء كان مُسكرًا أو غيرَ مُسْكر؛ فإنَّه يقال له نَبيذ. (انظر: **النهاية في غريب الحديث والأثر**- لابن الأثير: (٧/٥)).

(٢) **الإِدَاوة**: إناء من جلد يُتَّخذ للماء، وهي والرَّكوة، والمِطْهَرة، والمِيضَأة بمعنى متقارب، وجمعها: أدَاوَى. (انظر: **شرح النَّووي على صحيح مسلم**: (١٦٨/٣)، **والنهاية في غريب الحديث والأثر**- لابن الأثير: (٣٣/١)).

(٣) أخرجه ابن ماجه في "**سننه**"، بنحوه: (كتاب الطهارة وسننها/ باب الوضوء بالنبيذ/ حديث رقم: ٣٨٥- ص٨٤)، وأحمد بن حنبل في "**مسنده**"، بنحوه: (حديث رقم: ٣٧٨٢- ٣٢٣/٦)، والطبراني في "**المعجم الكبير**"، مختصرًا: (حديث رقم: ٩٩٦١- ٧٦/١٠)، من طريق ابن لهيعة، به.

غير أنَّ "ابن ماجه" جعله من مسند ابن عباس: "أنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم قال لابن مسعود...".

وأخرجه ابن ماجه في "**سننه**": (كتاب الطهارة وسننها/ باب الوضوء بالنبيذ/ حديث رقم: ٣٨٤- ص٨٤)، وعبد الرزاق في "**المصنف**": (كتاب الطهارة/ باب الوضوء بالنبيذ/ حديث رقم: ٦٩٣- ١٧٩/١)، وأحمد بن حنبل في "**مسنده**": (حديث رقم: ٣٨١٠- ٣٥٩/٦)، وفي حديث رقم: (٤٢٩٦- ٣٢٣/٧)، والطبراني في "**المعجم الكبير**": (حديث رقم: ٩٩٦٢، و٩٩٦٣، و٩٩٦٤، و٩٩٦٥- ٧٧/١٠- ٧٨)، من طريق أبي فَزَارَة، عن أبي زيد مولى عمرو بن حُريث، عن ابن مسعود، به، بمعناه. =

ثم قال الدارقطني: "تفرَّد به ابن لَهِيعَة وهو ضعيف الحديث".[١]

فالحديث بالمعارضة يكشف عن تَفَرُّد ابن لهيعة[٢] به، فلم يرد من طريقٍ أخرى يتقوى بها.

٢) قال الدارقطني: "حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، حدثنا داود بن رُشَيد، حدثنا عبَّاد ابن العوَّام، عن سفيان بن حسين، عن الزُّهْرِي، عن سعيد بن المسيَّب، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: "**الرِّجْلُ جُبَارٌ**".[٣]

= وأخرجه الدارقطني في "**سننه**": (كتاب الطهارة/ باب الوضوء بالنبيذ/ حديث رقم: ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩- ١/١٣٠- ١٣١)، من طريق حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن أبي رافع، عن ابن مسعود، به، بنحوه.

قال الدارقطني: "علي بن زيد ضعيف، وأبو رافع لم يَثبت سماعه من ابن مسعود، وليس هذا الحديث في مصنفات حمَّاد بن سَلَمة، وقد رواه أيضًا عبد العزيز بن أبي رِزْمة وليس هو بقوي".

(١) **سنن الدارقطني**: (كتاب الطهارة/ باب الوضوء بالنبيذ/ تعليقه على حديث رقم: ٢٤٤- ١/١٢٩).

(٢) هو عبد الله بن لَهِيعة بن عقبة الحضرمي، أبو عبد الرحمن المصري، قال ابن حجر: "صدوق، خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك، وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، وله في مسلم بعض شيء مقرون". (انظر: **تقريب التهذيب**: ص٥٣٨).

(٣) والحديث أخرجه أبو داود في "**سننه**": (كتاب الديات/ باب في الدابة تنفخ برجلها/ حديث رقم: ٤٥٩١- ص٨٢٩)، من طريق محمد بن يزيد الواسطي.

وأخرجه البزار في "**مسنده**": (حديث رقم: ٧٧٩٩- ١٤/٢٣٢)، والنسائي في "**السنن الكبرى**": (كتاب العارية والوديعة/ باب في الدابة تصيب برجلها/ حديث رقم: ٥٧٥٦- ٥/٣٣٥)، والطبراني في "**المعجم الأوسط**": (حديث رقم: ٤٩٢٩- ٥/١٥٦)، والبيهقي في "**السنن الكبرى**": (كتاب الأشربة والحد فيها/ باب الدابة تنفخ برجلها/ حديث رقم: ١٧٦٨٨- ٨/٥٩٥)، من طريق عباد بن العوام.

كلاهما، عن سفيان بن الحسين، به.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الزُّهْرِي، عن سعيد، عن أبي هريرة إلا سفيان بن حسين".

وقال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن الزُّهْرِي إلا سفيان بن حسين".

وقال البيهقي: "هذه الزيادة ينفرد بها سفيان بن حسين عن الزُّهْرِي، وقد رواه مالك بن أنس، والليث بن سعد، وابن جريج، ومعمر، وعقيل، وسفيان بن عيينة، وغيرهم عن الزُّهْرِي، لم يذكر أحد منهم فيه الرِّجْل".

وقوله: "**جُبار**"، أي: هَدَر، والمعنى: ما أصابت الدابة بِرِجْلِها فلا قَوَد على صاحبها. (انظر: **معالم السنن**- للخطابي، مطبوع مع سنن أبي داود: (٤/٤٦٣)، حَمْد بن محمد الخطابي (ت: ٣٨٨هـ)، تعليق: عزت =

ثمَّ أورده بإسنادٍ آخر عن أبي بكر النَّيسابوري، حدَّثنا أحمد بن منصور، حدَّثنا نعيم بن حمَّاد، حدَّثنا محمد بن يزيد الواسِطي، عن سفيان بن حسين، بإسناده مثله.

ثم قال: "لم يُتابع سفيان بن حُسين على قوله: "الرِّجْلُ جُبَار" وهو وهمٌ، لأنَّ الثقات الذين قدَّمنا أحاديثهم خالفوه،(١) ولم يذكروا ذلك.

وكذلك رواه أبو صالح السَّمَّان، وعبد الرحمن الأعْرَجُ، ومحمد بن سيرين، ومحمد بن زياد

= الدعاس- وعبيد السيد، دار ابن حزم- بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ)، **والنهاية في غريب الحديث والأثر**- لابن الأثير: (٢٠٤/٢)).

والحديث أخرجه الشيخان من طريق الزُّهْرِي، عن سعيد بن المُسَيَّبِ وأبي سَلَمَة بن عبد الرَّحمن، عن أَبي هريرة: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "**الْعَجْمَاءُ جَرْحُهَا جُبَارٌ، وَالْبِئْرُ جُبَارٌ، وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمُسُ**". كلاهما باللفظ نفسه. (انظر: **الجامع الصحيح**: كتاب الزكاة/ باب في الرِّكاز الخُمُس/ (حديث رقم: ١٤٩٩- ١٣٠/٢)، وفي **صحيح مسلم**: كتاب الحدود/ باب جرح العجماء والمعدن والبئر جبار/ (حديث رقم: ١٧١٠- ٨١٧/٢)).

"**العَجْمَاء**": البَهيمة، وإنَّما سمِّيت بذلك؛ لأنَّ الكلام ليس من طَبْعِها، فكلُّ من لا يقْدِر على ذلك فهو أَعْجَمُ وَمُسْتَعْجِمٌ.

"**والبئر جبار**": أي من وقع فيها، فأصَابَه موتٌ فما دونَه، فلا شيء على حافرِها حيث يجوز له حفرُها.

"**والمعدن جبار**": أي من هَلَكَ فيه أو أصابه شيءٌ فلا شيءَ على من هو في أرضه.

"**والرِّكَاز**": هو دفين الجاهلية، على مذهب أهل الحجاز وجمهور العلماء، وقال أبو حنيفة وغيره من أهل العراق: هو المعدن، قال النووي: "وهذا الحديث يَرُدُّ عليهم؛ لأنَّ النبي صلَّى الله عليه وسلَّم فرَّق بينهما وعطف أحدهما على الآخر، وأصل الرِّكاز في اللغة الثبوت، والله أعلم". (انظر: **تفسير غريب ما في الصحيحين**، محمد ابن فُتُوح الحميدي (ت: ٤٨٨هـ): (ص٢٩١- ٢٩٢)، تحقيق: زُبيدة محمد عبد العزيز، مكتبة السنة- القاهرة، الطبعة الأولى، (١٤١٥هـ)، **وشرح النووي على صحيح مسلم**: (١١/ ٢٢٥- ٢٢٦)).

(١) فالحديث رواه الدارقطني من عدة طُرُقٍ عن سفيان بن عُيينة، وجعفر بن بُرْقَان، ومحمد بن الوليد الزُّبَيدي، عن الزُّهْرِي بإسناده.

كما أخرجه من طرقٍ أخرى عن الليث بن سعد، وسفيان بن عُيينة، ومالك بن أنس، وعبد الملك بن عبد العزيز بن جُريج، ومَعمَر بن راشد، وعُقَيل بن خالد، عن الزُّهْرِي، عن ابن المسيَّب مقرونًا بأبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، به. (انظر: **سنن الدارقطني**: كتاب الحدود والديات وغيره/ الأحاديث: ٣٣٠١ و٣٣٠٢ و٣٣٠٣ و٣٣٠٤- ١٨٢/٤- ١٨٦).

وغيرهم، عن أبي هريرة، لم يذكروا فيه: "**والرِّجْلُ جُبَار**"، وهو المحفوظ عن أبي هريرة".[١]

وهنا تبين بمعارضة طُرُق الحديث أنَّ سفيان[٢] قد وَهِم فيه، فالرِّواية جاءت من عِدَّةِ طُرُقٍ عن أبي هريرة دون هذه اللفظة، ورواتها ثقات، فهي الأصح والأقوى.

كما أنَّ هذا الرَّاوي ضعيف في حديثه عن الزُّهْرِي خاصة، وهي فائدة أخرى من فوائد المعارضة، وقد تقدَّم ذكره في "**معارضة حديث الرَّاوي باعتبار شيوخه عند الإمام ابن حبان**".[٣]

٣) قال الدارقطني: "حدَّثنا عبد الملك بن أحمد الدَّقَّاق، حدَّثنا يعقوب بن إبراهيم الدَّوْرَقي، حدَّثنا عثمان بن عمر، أخبرنا أسامة (يعني ابن زيد اللَّيثي)، عن الزُّهْرِي، عن أنس بن مالك: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِحَمْزَةَ يَوْمَ أُحُدٍ، وَقَدْ جُدِعَ وَمُثِّلَ[٤] بِهِ، فَقَالَ: "**لَوْلَا أَنْ تَجِدَ**[٥] **صَفِيَّةُ لَتَرَكْتُهُ حَتَّى يَحْشُرَهُ اللهُ مِنْ بُطُونِ الطَّيْرِ وَالسِّبَاعِ**"، فَكَفَّنَهُ بِنَمِرَةٍ،[٦] إِذَا خُمِّرَ رَأْسُهُ بَدَتْ رِجْلَاهُ، وَإِذَا خُمِّرَتْ رِجْلَاهُ بَدَا رَأْسُهُ، فَخَمَّرَ رَأْسَهُ، وَلَمْ يُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنَ الشُّهَدَاءِ غَيْرِهِ، وَقَالَ: "**أَنَا شَهِيدٌ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ**".[٧]

---

(١) **سنن الدارقطني:** (كتاب الحدود والديات وغيره/ تعليقه على حديث رقم: ٣٣٠٦- ١٨٧/٤).

(٢) هو سفيان بن حسين بن حسن، أبو محمد أو أبو الحسن الوَاسِطي، قال عنه ابن حجر: "ثقة في غير الزُّهْرِي باتفاقهم". (**تقريب التهذيب:** ص٣٩٣).

(٣) انظر: (ص١٢٥) في هذا البحث.

(٤) يقال **مُثِّل بالقتيل:** إذا جُدِعَ أنفه، أو أذنه، أو شيئًا من أطرافه، والاسم: المُثْلة. (انظر: **النهاية في غريب الحديث والأثر**- لابن الأثير: ٢٩٤/٤).

(٥) **تَجِدَ:** أي تحزن. (انظر: **شرح سنن أبي داود**، محمود بن أحمد العيني (ت: ٨٥٥هـ): (٦٦/٦)، تحقيق: خالد المصري، مكتبة الرشد- الرياض، الطبعة الأولى، (١٤٢٠هـ)).

(٦) **النَّمِرَة:** الكِسَاء الخَلَق، كما فسَّرها الترمذي بعد سياقه الحديث.

(٧) والحديث أخرجه أبو داود في "**سننه**": (كتاب الجنائز/ باب في الشهيد يغسَّل/ حديث رقم: ٣١٣٦- ص٥٦٥)، والترمذي في "**سننه**": (كتاب الجنائز عن رسول الله صلى الله عليه وسلم/ باب ما جاء في قتلى أحد وذكر حمزة/ حديث رقم: ١٠١٦- ص٢٤١)، من طريق أبي صفوان المَرواني، بمعناه.

وأخرجه ابن أبي شيبة في "**المصنف**": (كتاب المغازي/ هذا ما حفظ أبو بكر في أُحُد وما جاء فيها/ حديث رقم: ٣٧٩٠٧- ٣٤٦/٢٠)، وأحمد في "**مسنده**": (حديث رقم: ١٢٣٠٠- ٣١١/١٩)، عن زيد بن =

قال الدارقطني: "لَمْ يَقُلْ هَذَا اللَّفْظَ غَيْرُ عُثْمَانَ بْنِ عُمَرَ: "وَلَمْ يُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنَ الشُّهَدَاءِ غَيْرِهِ" وَلَيْسَتْ بِمَحْفُوظَةٍ".(١)

هذا الحديث فيه زيادة في المتن غير محفوظة، لم يذكرها غير عثمان،(٢) وما توصل إليه الدارقطني فيه دلالة على معارضة المتون لمعرفة اختلاف ألفاظها.

٤) قال الدارقطني: "حدَّثنا محمد بن إسماعيل الفارسي، حدَّثنا إسحاق بن إبراهيم الصنعاني، حدَّثنـا عبد الرَّزاق، عن إبراهيم بن محمد، عن داود بن الحصين، عن أبيه، عن جابر

= الحُبَاب، وأخرجه من طريق ابن أبي شيبة: أبو داود في "**سننه**": (كتاب الجنائز/ باب في الشهيد يغسَّل/ حديث رقم: ٣١٣٦- ص٥٦٥)، بمعناه.

وفي رواية أخرى عند ابن أبي شيبة في "**المصنف**": (كتاب الرَّد على أبي حنيفة/ باب الصلاة على الشهيد/ حديث رقم: ٣٧٦١١- ١٩٣/٢٠)، من طريق عُبيد الله بن موسى، بنحوه.

وأحمد في "**مسنده**": (حديث رقم: ١٢٣٠٠- ٣١١/١٩) في رواية أخرى عن صفوان بن عيسى.

وأخرجه البزار في "**مسنده**": (حديث رقم: ٦٣٤٧- ٣٧/١٣)، من طريق أبي بكر الحنفي، بمعناه.

وأخرجه الحاكم في "**المستدرك**": (كتاب الجنائز/ حديث رقم: ١٣٥٢- ٥١٤/١)، من طريق رَوح، بنحوه.

وفي رواية أخرى في "**المستدرك**": (كتاب الجنائز/ حديث رقم: ١٣٥٢- ٥١٤/١)، من طريق عثمان بن عمر، بنحوه.

جميعهم، عن أسامة بن زيد، به.

قال الترمذي: "حديث أنس حديثٌ غريبٌ، لا نعرفه من حديث أنس إلَّا من هذا الوجه". ثم قال: "وقد خُولف أسامة بن زيد في رواية هذا الحديث، فَرَوَى اللَّيث بن سعد، عن ابن شهاب، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، عن جابر بن عبد الله بن زَيد، وروى معمر، عن الزُّهْرِي، عن عبد الله بن ثَعْلَبة، عن جابر، ولا نعلم أحدًا ذكره عن الزُّهْرِي، عن أنس إلا أسامة بن زيد. وسألت محمدًا عن هذا الحديث؟ فقال: حديث اللَّيث عن ابن شهاب، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، عن جابر، أصح".

وقال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم أحدًا تابع أسامة على روايته، عن الزُّهْرِي، عن أنس، وقد رواه الزُّهْرِي، عن ابن كعب بن مالك، عن جابر".

(١) **سنن الدارقطني**: (كتاب السِّيَر/ تعليق الدارقطني على حديث رقم: ٤٢٠٥- ٢٠٥/٥).

(٢) هو عثمان بن عمر بن فارس العَبدي، قال ابن حجر: "ثقة، قيل: كان يحيى بن سعيد لا يرضاه". (**تقريب التهذيب**: ص٦٦٧).

ابن عبد الله: "**أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ بِمَا أَفْضَلَتِ السِّبَاعُ**".(١)

ثم قال: "إبراهيم: هو ابن أبي يحيى، ضعيف، وتابعه إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حَبيبة، وليس بالقوي في الحديث".(٢)

نجد أنَّ هذا الحديث قد جاء من طريق راوٍ ضعيف هو: إبراهيم بن محمد،(٣) وبمعارضة طرقه، تبيَّن أنَّ له مُتابِعًا، هو: إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حَبيبة، لكنه ضعيف أيضًا،(٤) فلا يتقوى الحديث لمجيئه من طريقه.

٥) قال الدارقطني: "حدَّثنا أبو بكر النَّيسابوري، حدَّثنا محمد بن علي بن مُحرِز الكوفي بمصر، حدَّثنا أبو أحمد الزُّبيري، حدَّثنا سفيان الثَّوري، عن أبي الزُّبير، عن جابر، عن

---

(١) أخرجه الشافعي في "**الأم**"، بمعناه: (كتاب الطهارة/ الماء الراكد/ حديث رقم: ١٣- ١٩/٢)، تحقيق: د. رفعت فوزي عبد المطلب، دار الوفاء- المنصورة، ط١، وعبد الرزاق في "**المصنف**": (كتاب الطهارة/ باب الماء تَرِده الكلاب والسباع/ حديث رقم: ٢٥٢- ٧٧/١) بمثله، والبيهقي في "**السنن الكبرى**": (كتاب الطهارة/ باب سؤر سائر الحيوانات سوى الكلب والخنزير/ حديث رقم: ١١٧٨- ٣٧٧/١) بمعناه، من طريق إبراهيم بن محمد.

وأخرجه الدارقطني في "**سننه**": (كتاب الطهارة/ ما جاء في سؤر الكلب والسِّنَّور وغيرهما من الحيوان/ حديث رقم: ١٧٦- ١٠١/١) بمعناه، والبيهقي في "**السنن الكبرى**": (كتاب الطهارة/ باب سؤر سائر الحيوانات سوى الكلب والخنزير/ حديث رقم: ١١٨٠- ٣٧٩/١) بمعناه، من طريق ابن أبي حبيبة.

كلاهما عن داود بن حصين، به.

وأخرجه الشافعي في "**الأم**": (كتاب الطهارة/ الماء الراكد/ حديث رقم: ١٤- ١٩/٢)، بمعناه، من طريق داود بن الحصين، عن جابر، به.

قال البيهقي بعد أن أورد طُرُق هذا الحديث: "فإذا ضممنا هذه الأسانيد بعضها إلى بعض، أَخَذت قوةً، وفي معناه حديث أبي قتادة، وإسناده صحيح، والاعتماد عليه". (انظر: **معرفة السنن والآثار**: كتاب الطهارة/ باب سؤر ما لا يؤكل لحمه سوى سؤر الكلب والخنزير/ (٦٧/٢)).

(٢) **سنن الدارقطني**: (كتاب الطهارة/ ما جاء في سُؤْر الكلب والسِّنَّور وغيرهما من الحيوان/ حديث رقم: ١٧٥- ١٠١/١).

(٣) هو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، أبو إسحاق المدني، قال ابن حجر: "متروك"، روى له ابن ماجه. (انظر: **تقريب التهذيب**: ص١١٥).

(٤) قال ابن حجر: "ضعيف"، وروى له الترمذي وابن ماجه في "السُّنَن". (انظر: **تقريب التهذيب**: ص١٠٤).

النَّبـي صلَّـى الله عليه وسلَّم، قال: "**إِذَا طَفَا فَلَا تَأْكُلْهُ، وَإِذَا جَزَرَ عَنْهُ فَكُلْهُ، وَمَا كَانَ عَلَى حَافَتَيْهِ فَكُلْهُ**".(١)

قـال الدارقطنـي: "لـم يسنده عن الثَّوري غير أبـي أحمـد، وخالفه وكيـع والعَدَنيَّان،(٢) وعبـد الرَّزاق، ومُؤمَّل وأبو عاصم وغيرُهم، رَوَوْه عن الثَّوري موقوفًا، وهو الصَّواب، وكذلـك رواه أيوب السَّخْتِياني وعُبيد الله بن عمر وابن جُريج وزُهير وحمَّاد بن سَلَمَة، وغيرُهم عن أبي الزُّبير موقوفًا، ورُوِيَ عن إسماعيل بن أُميَّة وابن أبي ذِئب (يعني محمد بن عبد الرحمن)، عن أبي الزُّبير مرفوعًا، ولا يصحُّ رفعُه، رفعه يحيى بن سُليم عن إسماعيل بن أُميَّة، ووقفه غيرُه".(٣)

---

(١) أخرجه أبو داود في "**سننه**": (كتاب الأطعمة/ باب في أكل الطافي من السمك/ حديث رقم: ٣٨١٥- ص٦٨٦)، وابـن مـاجـه في "**سننـه**": (كتـاب الصـيد/ باب الطـافي من صيـد البحـر/ حديث رقم: ٣٢٤٧- ص٥٤٨)، والطَّحاوي في "**شرح مشكل الآثار**": (حديث رقم: ٤٠٢٨- ١٩٩/١٠)، والطبراني في "**المعجم الأوسط**": (حديث رقم: ٢٨٥٩- ١٨١/٣)، والدارقطني في "**سننه**": (كتاب الصيد والذبائح والأطعمة وغير ذلك/ حديث رقم: ٤٧١٥- ٤٨٤/٥)، والبيهقي في "**السنن الكبرى**": (كتاب الصيد والذبائح/ باب من كره أكل الطافي/ حديث رقم: ١٨٩٩٠- ٤٢٩/٩)، من طريق يحيى بن سُلَيم، عن إسماعيل بن أمية، عن أبي الزبير، به. بمعناه.

وأخرجه البيهقي في "**السنن الكبرى**" (كتاب الصيد والذبائح/ باب من كره أكل الطافي/ حديث رقم: ١٨٩٨٩- ٤٢٩/٩)، من طريق نصر بن علي، عن أبي الزبير، به، بمعناه.

قال أبو داود: "روى هذا الحديث سفيان الثوري وأيوب وحمَّاد، عن أبـي الزبير، أوقفوه على جابر، وقد أُسند هذا الحديث أيضًا من وجه ضعيف، عن ابن أبـي ذئب، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم".

وقال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن إسماعيل إلا يحيى".

وقال البيهقي: "يحيى بن سُلَيم الطائفي كثير الوهم سيء الحفظ، وقد رواه غيره عن إسماعيل بن أمية موقوفًا".

(٢) هما: أبو محمد؛ عبد الله بن الوليد العَدَنِي، وأبو عبد الله؛ يزيد بن أبي حكيم العَدَني، من تلاميذ سفيان الثوري. (انظر: **الجرح والتعديل**- لابن أبي حاتم: (١٨٨/٥- ٢٥٨/٩)، **وتهذيب الكمال في أسماء الرجال**- للمِزي: (٢٧١/١٦- ١٠٧/٣٢)، **وتاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**- للذهبي: (٢٢٥/١٤- ٤٥٤)).

(٣) **سنن الدارقطني**: (كتاب الصيد والذَّبائح والأطعمة وغيرِ ذلك/ تعليق الدارقطني على حديث رقم: ٤٧١٤- ٤٨٤/٥).

وقد تبيَّن للدارقطني بمعارضة طرق هذا الحديث، أنَّ أبا أحمد[1] لم يُتَابع في روايته عن الثَّوري مُسندًا. فالحديث جاء من رواية غيره من أصحاب الثَّوري موقوفًا، وكذلك رُوِيَ من غير طريق الثَّوري، عن أبي الزُّبير، موقوفًا.

فالرواية الأقوى والأصح هي رواية من وَقَفَ الحديث.

(١) أبو أحمد الزُّبيري: قال ابن حجر: "ثقة ثبت إلا أنَّه قد يخطئ في حديث الثوري". **(تقريب التهذيب:** ص٨٦١).

الخاتمة

الْحَمَـدُ للهَ عَـزَّ وَجَـلَّ اَلْـذِي هَـدَانَي لِهَـذَا، وَمَـا كُنْـتُ لِأَهْتَـدِيَ لَـوْلَا أَنْ هَـدَانِي اللهُ رَبُّ الْعَالَمِين، والصَّلاةُ والسَّلام على رسُولِ الله.

وبعد؛ فقد توصَّلتُ من خلال هذه الدراسة إلى النَّتائج التالية:

(١) استخدم نُقاد الحديث المعارضة كطريقة يُتوصَّل من خلالها إلى معرفة الحكم على الرَّاوي، وكذلك الحكم على الأحاديث.

(٢) يمكن تعريف المعارضة عند نقاد الحديث بأنَّها: مقابلة الأحاديث بعضها ببعض، ليتوصَّل من خلالها إلى معرفة أحوال الرُّواة، وتقوية الروايات والكشف عن العلل فيها.

(٣) أنَّ المعارضة نشأت منذ عهد النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم، واستخدمها الصحابة فيما بعد بغرض التَّثبت غالبًا. ولعل أمّ المؤمنين عائشة رضي الله عنها هي أول من استخدم المعارضة لاختبار حفظ الرَّاوي وضبطه، فعارضت حديث الرَّاوي بروايته في أزمان مختلفة.

(٤) أنَّ المعارضة من أهم مسالك النُّقاد في نقدهم للأحاديث والرُّواة، ويظهر ذلك من خلال اعتمادهم عليها في معرفة مدى ضبط الرُّواة، والكشف عن العلل في حديثهم، كما يظهر ذلك من خلال عباراتهم التي تفيد أنَّ المعارضة هي السبيل الأمثل إلى ذلك.

(٥) أبرز استعمالات النُّقاد للمعارضة هي: معرفة مدى ضبط الرَّاوي، والكشف عن علل الحديث، وتقوية الحديث.

(٦) تعددت طرق المعارضة عند نقاد الحديث، وقد توصَّلت من خلال هذه الدراسة؛ إلى معرفة إحدى عشرة طريقة منها، وهي:

١. معارضة حديث الرَّاوي بروايته في أزمان مختلفة.
٢. معارضة أحاديث الرُّواة عن شيخٍ معين.
٣. معارضة حديث الرَّاوي بحديث شيخه.
٤. معارضة حفظ الرَّاوي بكتابه.
٥. المعارضة على الأبواب.
٦. معارضة روايات الحديث الواحد.

٧. معارضة حديث الرَّاوي باعتبار شيوخه.

٨. معارضة حديث الرَّاوي باعتبار تلاميذه.

٩. المعارضة بين الرُّواة الأقارب.

١٠. المعارضة بين الأقران.

١١. معارضة أحاديث الرَّاوي باعتبار البلدان.

(٧) أنَّ المعارضة استخدمها النُّقاد في أزمان مختلفة، ولقد أوردتُ في الدراسة التطبيقية نماذج للمعارضة عند أئمة النَّقد من علماء القرن الثاني، والثالث، والرابع الهجري.

ثم إنَّي أوصي الباحثين بدراسة مناهج أئمة النَّقد في نقدهم للأحاديث والرُّواة، ففيه بيان ما بذلوه من جهدٍ لأجل الحفاظ على السُّنة النَّبوية. ولعلنا نتوصل من خلال دراسة مناهجهم في النَّقد؛ إلى منهجٍ متكاملٍ يُيَسِّر لنا الحكم على الرواة؛ وخاصة المُخْتَلَف فيهم.

الفهارس

١) فهرس الآيات القرآنية الكريمة.

٢) فهرس الأحاديث النَّبوية والآثار.

٣) فهرس الأعلام المُترجم لهم.

٤) فهرس البلدان.

٥) فهرس الأنساب.

٦) فهرس المصادر والمراجع.

٧) فهرس الموضوعات.

أولًا: فهرس الآيات القرآنية الكريمة

الآية	الصفحة
﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوًا وَلَعِبًا...﴾ [المائدة: ٥٨].	١٣١
﴿وَسْأَلْهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ...﴾ [الأعراف: ١٦٣].	٨١
﴿لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ...﴾ [الكهف: ٧٣].	١٤٣
﴿وَأَقِمْ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ [طه: ١٤].	١٤٨
﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤].	٤٨
﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ...﴾ [الأحزاب: ٥].	١٤٣
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا...﴾ [سورة الحجرات: ٦].	١٥
﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ...﴾ [الجمعة: ٩].	١٣١

ثانيًا: فهرس الأحاديث والآثار

الحديث/ الأثر	الرَّاوي	الصفحة
"أَتَى النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْغَائِطَ، فَأَمَرَنِي...".	عبد الله بن مسعود	١١٤
"إِذَا أَخَذْتَ مَضْجَعَكَ فَتَوَضَّأْ وُضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ...".	البراء بن عازب	٤٩
"إِذَا طَفَا فَلَا تَأْكُلْهُ، وَإِذَا جَزَرَ عَنْهُ فَكُلْهُ...".	جابر بن عبد الله	١٦٤
"إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ...".	أبو أيوب	٧٤
"أَلِظُّوا بِيَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ".	أنس بن مالك	١٥٢
"إِنَّ السُّوَّالَ لَوْ صَدَقُوا مَا أَفْلَحَ مَنْ رَدَّهُمْ".	عائشة	١٥٧
"إِنَّ اللهَ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا وَمَنْزِلِي مَنْزِلُ إِبراهيمَ يَوْمَ القِيَامَةِ...".	عبد الله بن عمرو	١٥٧
"أَنَّ النَّبيّ صَلَّى الله عَلِيه وَسَلَّم أَرْدَفَه مِنْ عَرَفَة...".	أسامة بن زيد	١٣٠
"أَنَّ النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم أكل كَتِفًا ولم يتوضَّأ".	جابر بن عبد الله	١٣٧
"أَنَّ النَّبي صلى الله عليه وسلَّم أمر بأسعد بن زُرَارَة، فكُوِي".	أبو أُمامة	١٢٠
"أَنَّ النَّبِي صَلَّى الله عَلِيهِ وَسَلَّم أَمَرَ بِلَالًا أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَان...".	أنس بن مالك	١٣١
"أَنَّ النَّبَيَّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى عَلَى عمر ثوبًا جديدًا...".	عبد الله بن عمر	١٢٣
"أَنَّ النَّبِـي صلَّى الله عَلِيه وسلَّم قَضَى بِاليَمِينِ مَعَ الشَّاهِد".	عبد الله بن عبَّاس	٨٠
"أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى الله عَلَيه وَسَلَّم كَانَ يُسْتَعْذَبُ لَهُ الْمَاءُ...".	عائشة	١٠٢
"أَنَّ النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم كانت له خِرْقَةٌ يَتَمَسَّحُ بها".	أنس بن مالك	١٣٨
"إِنَّ أَهْلَ الدَّرَجَاتِ الْعُلَى لَيَرَاهُمْ مَنْ تَحْتَهُمْ...".	أبو سعيد الخُدْري	٦٩
"أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ انْصَرَفَ مِن اثْنَتَيْنِ...".	أبو هريرة	١٥
"أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ بِمَا أَفْضَلَتِ السِّبَاعُ".	جابر بن عبد الله	١٦٣
"أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِحَمْزَةَ يَوْمَ أُحُدٍ...".	أنس بن مالك	١٦٢
"إِنَّ لِلصَّلَاةِ أَوَّلًا وَآخِرًا...".	أبو هريرة	١٣٣
"إِنَّ مِنَ الشِّعْرِ حِكْمَةً".	أُبي بن كعب	١٣٤
"أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةَ الْجِنِّ...".	عبد الله بن مسعود	١٥٩
"أَنَّه دعا على مُضَر فقال: "اللهم اكفنيهم...".	أبو هريرة	٤٤
"أَنَّه سُئِلَ عن صلاة الليل؟ فقال: "مَثْنَى مَثْنَى...".	عبد الله بن عمر	١٣٦
"أَنَّه صلَّى فَتَرَك آيـةً، فلمَّـا انصَرَفَ قـال: "أَفِيكُمْ أُبَيٌّ؟"...	عبد الله بن عمر	١٣٦
"أَنَّه كان إذا اسْتَسقى قال: "اللَّهُمَّ، اسْقِ عِبَادَكَ وَبِلَادَكَ...".	عبد الله بن عمرو	١٣٩

الحديث/ الأثر	الرَّاوي	الصفحة
"أنَّه كان لأنس بن مالك خِرْقَةٌ...".	عبد العزيز بن صُهيب	١٣٩
"أنَّه نَهَى عن قتل النِّساء والصِّبيان حين بعثه وأصحابه...".	عبد الله بن عَتيك	٨١
"إنَّه يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانَ قَوْمٌ يُكَذِّبونَ بِالقَدَرِ...".	عبد الله بن عمر	١٥٤
"أُهْدِيَ لِلنَبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَشِيقَةُ لَحْمٍ...".	عائشة	١١٠
"تَجَاوَزَ اللهُ لِي عَنْ أُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا...".	عِمران بن حُصين	١٤٣
"حَجَّ عَلَيْنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْرٍو فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ...".	عُروة بن الزُّبير	٥٠-٧٢
"حَرَّمَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ خَيْبَرَ...".	جابر بن عبد الله	١٠٦
"حَضَرْتُ النَّبِيَّ صَلَّى الله عَلَيهِ وَسَلَّم يُقِيدُ الْأَبَ مِن ابْنِهِ".	سُراقة بن مالك	١٠٩
"الرِّجْلُ جُبَارٌ".	أبو هريرة	١٦٠
"سَيِّدُ رَيْحَانِ الجَنَّةِ الحِنَّاءُ".	سلمان الفارسي	١٤٣
"سُئِلَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ السَّمْنِ وَالْجُبْنِ وَالْفِرَاءِ؟"	سلمان الفارسي	١٥٠
"غُسْلُ يَوْمِ الجُمُعَةِ وَاجِبٌ فِي كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ...".	جابر بن عبد الله	١٣٨
"قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ أَعْقِلُهَا وَأَتَوَكَّلُ، أَوْ أُطْلِقُهَا وَأَتَوَكَّلُ؟...".	أنس بن مالك	١٥١
"كان آخِرَ الأمرِ من رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم...".	جابر بن عبد الله	١٣٧
"كان رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم يرفع يديه مع كل تكبيرة...".	عُمير بن قتادة	١٥٥
"كُنْتُ فِي مَجْلِسٍ مِنْ مَجَالِسِ الْأَنْصَارِ إِذْ جَاءَ أَبُو مُوسَى...".	أبو سعيد الخُدْري	١٧
"لا نوُمُكُمْ، ولا نَنْكِح نسائكم".	سلمان الفارسي	١١٢
"لَا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللهِ عَلَيْهِ".	سعيد بن زيد	٧٨
"لِلْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ سِتٌّ بِالْمَعْرُوفِ...".	علي بن أبي طالب	١٤٩
"لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الإِسْنَادِ. فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ...".	محمد بن سيرين	١٧
"لَمَّا قَفَلَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ خَيْبَرَ...".	أبو هريرة	١٤٧
"لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ على أُمَّتِي لأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ...".	أبو هريرة	٦٥
"مَا عَظُمَتْ نِعْمَةُ اللهِ عَلَى عَبْدٍ إلا عَظُمَتْ مُؤْنَةُ النَّاسِ عَلَيهِ...".	معاذ بن جبل	١٤١
"مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنْ صَلاةِ الجُمُعَةِ وَتَكْبِيرِهَا...".	عبد الله بن عمر	١٤٢
"مَنْ أَعْتَقَ نَصِيبًا لَهُ فِي عَبْدٍ، ضَمِنَ لِأَصْحَابِه فِي مَالِهِ...".	عبد الله بن عمر	٩٢
"مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَومِ الآخِرِ، فَلْيُكْرِمْ جَارَهُ".	أبو هريرة	٦٢
"نُهِينَا أَنْ نَسْأَلَ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم عَنْ شَيءٍ...".	أنس بن مالك	٤٨
"الوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ".	أبو بكر الصديق	١٤٤

الحديث/ الأثر	الرَّاوي	الصفحة
"يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، الْحَدِيثُ الَّذِي جَاءَ: "إِنَّ مِنَ الْبِــرِّ...".	إبراهيم الطَّلَقَانِي	١٨
"يَا أَنَسُ سَلِّمْ عَلَى مَنْ لَقِيتَ مِنْ أُمَّتِي تَكْثُرْ حَسَنَاتُكَ...".	أنس بن مالك	١٥٦

ثالثًا: فهرس الأعلام المُترجم لهم

الاسم	الصفحة
إبراهيم بن إسماعيل بن زيد بن مُجَمِّع	٨١
ابن أبي السَّفَر: عبد الله بن سعيد	١٠١
أبو ثِفَال	٧٩
أبــو رافــع	٨١
أبو شُرَيْح الخُزَاعي	٦٢
أبو ضَمْرة	٨٧
أبو عوانة: الوضَّاح بن عبد الله	٧٧
أبو ليلى الكندي	١١٢
أبو هاشم الرُّمَّاني	٨٤
أسد رستم	١٤
أسماء بنت سعيد بن زيد	٧٩
إسماعيل بن أبي خالد	١٠١
إسماعيل بن عُليَّة	٤٢
أوس بن ضَمْعَج	١١٣
بَحِير بن سعد	٩٤
بَيان بن بشر	١٠١
الجزائري	٦٥
خالد بن القاسم المَدَائني	٤٦
الخِرْباق بن عمرو	١٥
خليفة بن خياط	٧٦
داود بن علي بن عبد الله بن عبَّاس	٤٥
رباح بن عبد الرحمن	٧٩
زكريا بن أبي زائدة	١٠١

الاسم	الصفحة
زياد بن سعد	٨٦
زيد بن أسلم	٨٦
سعيد بن زيد	٧٨
سفيان بن حسين	١٦٢
سليمان بن داود الشَّاذَكوني	١٢
سليمان بن داود الطيالسي	٧٦
صالح بن محمد	٢٧
الطِّيبي	٦٤
عاصم بن أبي النَّجود	٨٣
عاصم بن سليمان الأحول	٨٧
عبد الأعلى بن عبد الأعلى	٨٧
عبد الرحمـن بن إسحاق	٦٢
عبد العزيز بن أبي حازم	٨٦
عبد العزيز بن محمد الدَّراوَرْدي	٨٧
عبد الله بن الوليد العَدَنِي	١٦٥
عبد الله بن صُهبان	٧٠
عبد الله بن لَهِيعة	١٦٠
عبد الوهَّاب بن عبد المجيد	١١٧
عثمان بن عمر	١٦٣
عطية بن سعد بن جُنادة	٦٩
عُمَارة بن جُوَيْن	٧٢
عمرو بن قيس	١١
عمرو النَّاقد	١٢
فراس بن يحيى	١٠١
القاسم بن عبد الرحمن	٨٣

الاسم	الصفحة
كثير بن إسماعيل	٧٠
المثنَّى بن الصَّبَّاح	١٠٩
محمد بن إسماعيل بن مسلم **بن أبي فُدَيك**	٩٢
محمد بن الوليد الزُّبَيْدي	٧٣
محمد بن زياد الأَلْهاني	٩٥
محمد بن زيد العُمري	١١٨
محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى	٤٤
محمد بن عمرو بن عَلْقَمة	٦٦
مُطَرِّف بن طريف	١٠١
مطرِّف بن مازن	٤٣
مُعاوية بن حُدَيج	١١٨
هشام بن يوسف الصنعاني	٤٣
وُهَيْب بن خالد	١١٧
يحيى بن أبي بُكير	٩٢
يزيد بن أبي حكيم العَدَني	١٦٥
يونس بن عُبيد العَبْدي	١٠٤

رابعًا: فهرس البلدان

البلد	الصفحة
أنطاكية	١٣٩
أَيْلَة	٨١
الجزيرة	٨٨
خُرَاسان	٣٠
دَسْتَوَا	٢٦
الرَّي	٣٧
الطَالَقَان	١٨
المدائن	٤٦
اليمامة	٩١

خامسًا: فهرس الأنساب

النَّسَب	الصفحة
الأنْطَاكي	١٣٩
الأَيْلي	٨١
الدَّرَاوَرْدِي	٨٧
الدَّسْتُوائـي	٢٦
الرُّؤاسي	٣٠
الزُّبَيْدِي	٧٣
الشَّاذَكوني	١٢
الشَّعْبي	١٧
الطالَقاني	١٨
العَتَكِي	٢٧
العَنْبَري	٣٢
الفَزَاري	٣٠
المَدَائِنِي	٤٦
المَرْوَزي	٢٩
المُلائي	١١
الهَمْدَاني	٣٢
اليَمَامي	٩١

سادسًا: فهرس المصادر والمراجع

أ) الكتب والرسائل العلمية:

(١) **آثار البلاد وأخبار العباد**، زكريا بن محمد القزويني (ت: ٦٨٢هـ)، دار صادر– بيروت.

(٢) **الأحاديث المختارة**، محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت: ٦٤٣هـ)، تحقيق: د. عبد الملك دهيش، دار خضر– بيروت، الطبعة الثالثة (١٤٢٠هـ).

(٣) **أحوال الرجال**، يعقوب بن إبراهيم الجُوزَجاني (ت: ٢٥٩هـ)، تحقيق: عبد العليم البَسْتَوي، حديث أكاديمي– باكستان.

(٤) **أخبـــار الآحـاد في الحديـث النبـوي حجيتها، مفادها، العمل بموجبها**، عبد الله بن عبد الرحمن جبرين، دار طيبة– الرياض، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ).

(٥) **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، يوسف بن عبد البر القرطبي (ت: ٤٦٣هـ)، صححه وخرج أحاديثه: عادل مرشد، دار الأعلام– عمان، الطبعة الأولى، (١٤٢٣هـ).

(٦) **الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة**، أحمد بن علي البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: عز الدين السيِّد، مكتبة الخانجي– القاهرة، الطبعة الثانية، (١٤١٣هـ).

(٧) **الإصابة في تمييز الصحابة**، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، الطبعة الأولى (١٤٢٩هـ).

(٨) **الأعلام**، خير الدين الزِركلي (ت: ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين– بيروت، الطبعة الخامسة عشر (٢٠٠٢م).

(٩) **الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التأريخ**، محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، تحقيق: فرانز روزنثال، مؤسسة الرسالة– بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٧هـ).

(١٠) **اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم**، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ت:٧٢٨هـ)، تحقيق: ناصر العقل، مكتبة الرشد– الرياض.

(١١) **إكمال المُعْلِم بفوائد مسلم**، عياض بن موسى اليَحْصُبي (ت: ٥٤٤هـ)، تحقيق: د. يحيى إسماعيل، دار الوفاء- المنصورة، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ).

(١٢) **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، علاء الدين مُغْلَطاي بن قَلِيج (ت: ٧٦٢هـ)، تحقيق: عادل بن محمد، وأسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر- القاهرة، الأولى (١٤٢٢هـ).

(١٣) **الأم**، محمد بن إدريس الشافعي (ت: ٢٠٤هـ)، تحقيق: د. رفعت فوزي عبد المطلب، دار الوفاء- المنصورة، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ).

(١٤) **الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال**، إعداد: إكرام الله إمداد الحق، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى- مكة المكرمة، (١٤٠٨هـ).

(١٥) **الأمثال في الحديث النبوي**، عبد الله بن محمد- المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني (ت:٣٦٩هـ)، تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد، الدار السلفية- بومباي، الطبعة الأولى (١٤٠٢هـ).

(١٦) **الأنساب**، عبد الكريم بن محمد السَمْعَاني (ت: ٥٦٢هـ)، تعليق: عبد الله عمر الباردوي، دار الجنان- بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٨هـ).

(١٧) **اهتمام المحدثين بنقد الحديث سندًا ومتنًا ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم**، د. محمد لقمان السلفي، دار الدَّاعي- الرياض، الطبعة الثانية (١٤٢٠هـ).

(١٨) **الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف**، محمد بن إبراهيم بن المنذر(ت: ٣١٨هـ)، تحقيق: د. أبو حماد صغير أحمد حنيف، دار طيبة- الرياض، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ).

(١٩) **البحر الزخار- المعروف بمسند البزار**، أحمد بن عمرو البزار (ت: ٢٩٢هـ)، تحقيق: عادل سعد، مكتبة العلوم والحكم- المدينة المنورة، الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ).

(٢٠) **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، محمد بن علي الشوكاني (ت: ١١٧٣هـ)،

تحقيق: محمد حسن حلاق، دار ابن كثير- دمشق، الطبعة الأولى (١٤٢٧هـ).

(٢١) **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير**، عمر بن علي- المعروف بابن المُلَقِّن (ت: ٨٠٤هـ)، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وآخرون، دار الهجرة- الرياض، الطبعة الأولى، (١٤٢٥هـ).

(٢٢) **بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام**، علي بن محمد الفَاسِي (ت: ٦٢٨هـ)، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة- الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ).

(٢٣) **تاج العروس من جواهر القاموس**، محمد مرتضى الزَّبِيدي (ت: ١٢٠٥هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج وآخرون، مطبعة حكومة الكويت، (١٣٨٥هـ).

(٢٤) **تاريخ أبي سعيد هاشم بن مَرْثَد الطبراني (ت: ٢٧٨هـ) عن أبي زكريا يحيى بن معين**، تحقيق: نظر الفاريابي، الطبعة (١٤١٠هـ).

(٢٥) **تاريخ أسماء الثقات ممن نُقِلَ عنهم العلم**، عمر بن أحمد المعروف بابن شاهين (ت:٣٨٥هـ)، تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ).

(٢٦) **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي- بيروت، الطبعة الثانية، (١٤١٠هـ).

(٢٧) **التاريخ الأوسط**، محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم اللحيدان، دار الصميعي- الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ).

(٢٨) **التاريخ الكبير**- المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة، أحمد بن زهير بن حرب (ت:٢٧٩هـ)، تحقيق: صلاح هلل، الفاروق الحديثة- القاهرة، الطبعة الأولى، (١٤٢٤هـ).

(٢٩) **التاريخ الكبير**، محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة (١٤٠٧هـ).

(٣٠) **تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قطَّانها العلماء من غير أهلها ووارديها،** أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: بشار معروف، دار الغرب الإسلامي- بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٢٢هـ).

(٣١) **تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلّها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من ورديها وأهلها،** علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت: ٥٧١هـ)، تحقيق: عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر- بيروت، الطبعة (١٤١٦هـ).

(٣٢) **تحرير علوم الحديث،** عبد الله بن يوسف الجُديع، مؤسسة الريان- بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ).

(٣٣) **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف،** ليوسف بن عبد الرحمن المِّزي (ت: ٧٤٢هـ)، مع **النكت الظراف على الأطراف،** لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي- بيروت، الطبعة الثانية (١٤٠٣هـ).

(٣٤) **تدريب الرَّاوي في شرح تقريب النَّواوي،** عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت:٩١١هـ)، تعليق: صلاح بن محمد عويضة، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى.

(٣٥) **تذكرة الحفاظ،** محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، دار الكتب العلمية- بيروت.

(٣٦) **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة،** أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ)، تحقيق: د. إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر الإسلامية- بيروت، الطبعة الأولى، (١٤١٦هـ).

(٣٧) **التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح،** سليمان بن خلف الباجي (ت: ٤٧٤هـ)، تحقيق: أحمد لبزار، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- المغرب.

(٣٨) **التعليقات الرضية على الروضة الندية،** محمد ناصر الدين الألباني، دار ابن القيم-

الرياض، الطبعة الأولى، (١٤٢٣هـ).

(٣٩) **تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم**، محمد بن فُتُوح الحميدي (ت:٤٨٨هـ)، تحقيق: زُبيدة محمد عبد العزيز، مكتبة السنة- القاهرة، الطبعة الأولى، (١٤١٥هـ).

(٤٠) **تقريب التهذيب**، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: صغير أحمد الباكستاني، دار العاصمة.

(٤١) **التَّقريب والتَّيسير لمعرفة سنن البشير النَّذير**، يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي- بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ).

(٤٢) **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٢٥هـ)، اعتنى به: حسن عباس قطب، مؤسسة قرطبة- مكة المكرمة، الطبعة الأولى، (١٤١٦هـ).

(٤٣) **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، يوسف بن عبد الله بن عبد البر (ت:٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى العلوي- ومحمد البكري، وزارة الأوقاف المغربية، الطبعة (١٣٨٧هـ).

(٤٤) **التمييز**، مسلم بن الحجَّاج النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر- الرياض، الطبعة الثالثة (١٤١٠هـ).

(٤٥) **تهذيب الأسماء واللغات**، يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت.

(٤٦) **تهذيب التهذيب**، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، اعتنى به: إبراهيم الزيبق، وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة (١٤١٦هـ).

(٤٧) **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، يوسف بن عبد الرحمن المِزّي (ت: ٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الثانية (١٤٠٣هـ).

(٤٨) **توثيق السنة في القرن الثاني الهجري أسسه واتجاهاته**، د. رفعت فوزي عبد المطلب، مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة الأولى، (١٤٠٠هـ).

(٤٩) **توجيه النَّظر إلى أصول الأثر**، طاهر الجزائري الدمشقي (ت: ١٣٣٨هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية- حلب، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ).

(٥٠) **التوكل على الله**، عبد الله بن محمد- الشهير بابن أبي الدنيا (ت: ٢٨١هـ)، تحقيق: جاسم الدوسري، دار البشائر الإسلامية- بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ).

(٥١) **تيسير مصطلح الحديث**، د. محمود الطَّحان، مركز الهدى للدراسات- الإسكندرية، الطبعة السابعة، (١٤٠٥هـ).

(٥٢) **الثقات**، محمد بن حبان البُستي (ت: ٣٥٤هـ)، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، الطبعة الأولى، (١٣٩٣هـ).

(٥٣) **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، محمد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ)، تحقيق: محمود شاكر، مكتبة ابن تيمية- القاهرة، الطبعة الثانية.

(٥٤) **الجامع الصحيح**، محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ)، اعتنى به: محمد الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، (١٤٢٢هـ).

(٥٥) **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، أحمد بن علي البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، تخريج وتعليق: صلاح عويضة، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، (١٤١٧هـ).

(٥٦) **الجرح والتعديل**، عبد الرحمن بن محمد الرَّازي (ت: ٣٢٧هـ)، دار إحياء التراث العربي- بيروت، الطبعة الأولى، (١٣٧٢هـ).

(٥٧) **حديث شعبة**، محمد بن المُظَفَّر (ت: ٣٧٩هـ)، تحقيق: صالح عثمان اللحام، الدار العثمانية- عمان، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ).

(٥٨) **الحديث والمحدثون**، محمد أبو زهو، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء

والدعوة والإرشاد– الرياض، الطبعة الثانية، (١٤٠٤هـ).

(٥٩) **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، أحمد بن عبد الله الأصفهاني (ت: ٤٣٠هـ)، دار الكتب العلمية– بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ).

(٦٠) **خلاصة الأحكام في مُهِمَّات السنن وقواعد الإسلام**، يحيى بن شرف النووي (ت:٦٧٦هـ)، تحقيق: حسين الجمل، مؤسسة الرسالة– بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ).

(٦١) **الخلاصة في أصول الحديث**، الحسين بن عبد الله الطيبي (ت: ٧٤٣هـ): (ص٤٧)، تحقيق: صبحي السامرائي، عالم الكتب، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ).

(٦٢) **دراسات في منهج النقد عند المحدثين**، د. محمد علي العمري، دار النفائس– الأردن، الطبعة الأولى.

(٦٣) **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ)، دار الجيل– بيروت، الطبعة (١٤١٤هـ).

(٦٤) **الدعاء**، سليمان بن أحمد الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق: د. محمد سعيد البخاري، دار البشائر الإسلامية– بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٧هـ).

(٦٥) **ذكر أخبار أصبهان**، أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت: ٤٣٠هـ)، تحقيق: سيد كسرَوي حسن، دار الكتب العلمية– بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ).

(٦٦) **ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل**، محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية– حلب، الطبعة الخامسة، (١٤١٠هـ).

(٦٧) **الرسالة**، محمد بن إدريس الشافعي (ت: ٢٠٤هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، دار الكتب العلمية– بيروت.

(٦٨) **الزهد**، وكيع بن الجراح الكوفي (ت: ١٩٧هـ)، تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، مكتبة الدار– المدينة المنورة، الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ).

(٦٩) **سنن ابن ماجه**، محمد بن يزيد القزويني (ت: ٢٧٣هـ)، اعتنى به: مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف– الرياض، الطبعة الأولى.

(٧٠) **سنن أبي داود**، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت: ٢٧٥هـ)، اعتنى به: مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع– الرياض، الطبعة الثانية (١٤٢٤هـ).

(٧١) **سنن الترمذي**، محمد بن عيسى الترمذي (ت: ٢٧٩هـ)، اعتنى به: مشهور حسن آل سلمان، مكتبة المعارف– الرياض، الطبعة الأولى.

(٧٢) **سنن الدارقطني**، علي بن عمر الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ).

(٧٣) **السنن الكبرى**، أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية– بيروت، الطبعة الثالثة (١٤٢٤هـ).

(٧٤) **السنن الكبرى**، أحمد بن شعيب النسائي (ت: ٣٠٣هـ)، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة– بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ).

(٧٥) **سنن النسائي**، أحمد بن شعيب النسائي (ت: ٣٠٣هـ)، اعتنى به: مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف– الرياض، الطبعة الأولى.

(٧٦) **سؤالات أبي بكر الأثرم (ت: ٢٧٣هـ) أبا عبد الله أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ)**، تحقيق: خير الله الشريف، دار العاصمة– الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ).

(٧٧) **سؤالات أبي داود (ت: ٢٧٥هـ) للإمام أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ) في جرح الرواة وتعديلهم**، تحقيق: د. زياد منصور، مكتبة العلوم والحكم– المدينة المنورة، الطبعة الأولى (١٤١٤هـ).

(٧٨) **سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني في الجرح والتعديل**، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف- الرياض، الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ).

(٧٩) **سير أعلام النبلاء**، محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الثانية، (١٤٠٢هـ).

(٨٠) **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، عبد الحي بن أحمد ابن العماد (ت: ١٠٨٩هـ)، تحقيق: محمود الأرنؤوط، دار ابن كثير- دمشق، الطبعة الأولى، (١٤٠٦هـ).

(٨١) **شرح التَّبصرة والتَّذكرة**، عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت: ٨٠٦هـ)، تحقيق: د. عبد اللطيف الهميم، والشيخ ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ).

(٨٢) **شرح السُّنَّة**، الحسين بن مسعود البَغَوي (ت: ٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي- بيروت، الطبعة الثانية (١٤٠٣هـ).

(٨٣) **شرح النووي على صحيح مسلم**، يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، المطبعة المصرية بالأزهر، الطبعة الأولى، (١٣٤٧هـ).

(٨٤) **شرح سنن ابن ماجه**، علاء الدين مُغْلَطاي بن قليج (ت: ٧٦٢هـ)، تحقيق: كامل عويضة، مكتبة نزار مصطفى الباز- مكة المكرمة، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ).

(٨٥) **شرح سنن أبي داود**، محمود بن أحمد العيني (ت: ٨٥٥هـ)، تحقيق: خالد المصري، مكتبة الرشد- الرياض، الطبعة الأولى، (١٤٢٠هـ).

(٨٦) **شرح علل الترمذي**، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ)، تحقيق: همام سعيد، مكتبة الرشد- الرياض، الطبعة الثانية، (١٤٢١هـ).

(٨٧) **شرح مشكل الآثار**، أحمد بن محمد الطحاوي (ت: ٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ).

(٨٨) **شرح معاني الآثار**، محمد بن سلامة الطحاوي (ت: ٣٢١هـ)، تحقيق: محمد زهري النجار، ومحمد سيد جاد الحق، عالم الكتب، الطبعة الأولى (١٤١٤هـ).

(٨٩) **شُعَب الإيمان**، أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ).

(٩٠) **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**، علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت: ٧٣٩هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الثانية (١٤١٤هـ).

(٩١) **صحيح ابن خزيمة**، محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت: ٣١١هـ)، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي- بيروت، الطبعة (١٤٠٠هـ).

(٩٢) **صحيح مسلم**، مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، اعتنى به: نظر الفاريابي، دار طيبة- الرياض، الطبعة الأولى، (١٤٢٧هـ).

(٩٣) **الضعفاء لأبي زرعة وأجوبته على أسئلة البرذعي**- ضمن كتاب أبي زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية- للدكتور سعدي الهاشمي، تحقيق ودراسة: د. سعدي الهاشمي، دار الوفاء- المنصورة، الطبعة الثانية، (١٤٠٩هـ).

(٩٤) **الضعفاء والمتروكين**، عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٦هـ).

(٩٥) **الضعفاء**، محمد بن عمرو العقيلي (ت: ٣٢٣هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي- الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ).

(٩٦) **الطبقات الكبير**، محمد بن سعد بن منيع الزُّهْرِي (ت: ٢٣٠هـ)، تحقيق: علي عمر، مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة الأولى، (١٤٢١هـ).

(٩٧) **عبد الرحمن بن مهدي- محدثًا وناقدًا**، إعداد: محمد عبد الله ظافر، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، (١٤٠٦هـ).

(٩٨) **عبد الله بن المبارك- محدثًا وناقدًا**، إعداد: محمد سعيد محمد أحمد، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز- مكة المكرمة، (١٤٠٠هـ).

(٩٩) **علل الترمذي الكبير**، ترتيب: أبو طالب عقيل بن عطيَّة القاضي (ت: ٦٠٨هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي وآخرون، عالم الكتب- بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٩هـ).

(١٠٠) **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**، عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت:٥٩٧هـ)، دار الكتب العلمية -بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ).

(١٠١) **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، علي بن عمر الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ).

(١٠٢) **العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد بن حنبل**، رواية المَرُّوذِي والمَيْمُوني وصالح، تحقيق: وصي الله عبَّاس، الدار السلفية- بومباي، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ).

(١٠٣) **العلل ومعرفة الرجال**، أحمد بن محمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ)، تحقيق: وصي الله عباس، دار الخاني- الرياض، الطبعة الثانية، (١٤٢٢هـ).

(١٠٤) **العلل**، عبد الرحمن بن محمد الرَّازي (ت: ٣٢٧هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين بإشراف د. سعد الحُمَيد، و د. خالد الجُريسي، الطبعة الأولى (١٤٢٧هـ).

(١٠٥) **العلل**، علي بن عبد الله بن جعفر المَديني (ت: ٢٣٤هـ)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي- بيروت، الطبعة الثانية (١٩٨٠م).

(١٠٦) **علوم الحديث**، عثمان بن عبد الرحمن الشَّهرزوري (ت: ٦٤٣هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر- دمشق، (١٤٠٦هـ).

(١٠٧) **العين**، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٥هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات- بيروت.

(١٠٨) **غريب الحديث**، عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد المعطي

قلعجي، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة (١٤٢٥هـ).

(١٠٩) **الفائق في غريب الحديث**، محمود بن عمر الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق: علي البجاوي- ومحمد إبراهيم، دار الفكر- بيروت، الطبعة (١٤١٤هـ).

(١١٠) **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، اعتنى به: نظر الفاريابي، دار طيبة- الرياض، الطبعة الأولى، (١٤٢٦هـ).

(١١١) **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، تحقيق: د. عبد الكريم بن عبد الله الخضير، د. محمد بن عبد الله آل فهيد، مكتبة دار المنهاج- الرياض، الطبعة الأولى، (١٤٢٦هـ).

(١١٢) **الفرق بين الفرق**، عبد القاهر بن طاهر البغدادي (ت: ٤٢٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية- بيروت، الطبعة (١٤١٩هـ).

(١١٣) **في رحاب السُّنَّة الكتب الصحاح الستة**، محمد محمد أبو شهبة، مجمع البحوث الإسلامية- القاهرة، الطبعة (١٤١٥هـ).

(١١٤) **القاموس المحيط**، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الثامنة، (١٤٢٦هـ).

(١١٥) **الكامل في ضعفاء الرجال**، عبد الله بن عَدي الجرجاني (ت: ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود- وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، (١٤١٨هـ).

(١١٦) **الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات**، محمد بن أحمد المعروف بابن الكيَّال (ت: ٩٣٩هـ)، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النَّبي، المكتبة الإمدادية- مكة المكرمة، الطبعة الثانية (١٤٢٠هـ).

(١١٧) **اللباب في تهذيب الأنساب**، علي بن محمد الجزري، المعروف بعز الدين ابن الأثير (ت:٦٣٠)، مكتبة المثنى- بغداد.

(١١٨) **لسان العرب**، محمد بن مكرم بن منظور (ت: ٧١١هـ)، تحقيق: عبد الله الكبير، محمد حسب الله، هاشم الشاذلي، دار المعارف- القاهرة.

(١١٩) **المجاز بين اليَمَامة والحجاز**، عبد الله بن محمد بن خميس، مطابع الفرزدق- الرياض، الطبعة الرابعة، (١٤١٠هـ).

(١٢٠) **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، محمد بن حبان البستي (ت:٣٥٤هـ)، تحقيق: محمود زايد، دار المعرفة- بيروت، (١٤١٢هـ).

(١٢١) **المجموع شرح المهذب للشيرازي**، يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، تحقيق: محمد المطيعي، مكتبة الإرشاد- جدة.

(١٢٢) **مختار الصحاح**، محمد بن أبي بكر الرازي (ت: ٦٦٦هـ)، مكتبة لبنان- بيروت، الطبعة (١٩٨٦م).

(١٢٣) **المختلطين**، خليل بن كيكلدي العلائي (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: د. رفعت فوزي عبد المطلب، وعلي مزيد، مكتبة الخانجي- القاهرة.

(١٢٤) **المدخل إلى كتاب الإكليل**، محمد بن عبد الله النيسابوري (ت: ٤٠٥هـ)، تحقيق: د. فؤاد أحمد، المكتبة التجارية- مكة المكرمة.

(١٢٥) **مسائل الإمام أحمد بن حنبل**، رواية أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت:٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد رشيد رضا ومحمد بهجة البيطار، دار المعرفة- بيروت.

(١٢٦) **المستدرك على الصحيحين**، محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت: ٤٠٥هـ)، دار الحرمين- القاهرة، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ).

(١٢٧) **مسند ابن الجعد**، عبد الله بن محمد البغوي (ت: ٣١٧هـ)، تحقيق: عبد المهدي عبد الهادي، مكتبة الفلاح - الكويت، الطبعة الأولى، (١٤٠٥هـ).

(١٢٨) **مسند أبي داود الطيالسي**، سليمان بن داود الطيالسي (ت: ٢٠٤هـ)، تحقيق: د.

محمد عبد المحسن التركي، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ).

(١٢٩) **مسند أبي يعلى الموصلي**، أحمد بن علي (ت: ٣٠٧هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث- دمشق، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ).

(١٣٠) **مسند إسحاق بن راهويه**، إسحاق بن إبراهيم بن مَخلد المَروزي (ت: ٢٣٨هـ)، تحقيق: د. عبد الغفور البلوشي، مكتبة الإيمان- المدينة المنورة، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ).

(١٣١) **مسند الإمام أحمد بن حنبل** (ت: ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ).

(١٣٢) **مسند الإمام محمد بن إدريس الشافعي**، تخريج د. رفعت فوزي عبد المطلب، دار البشائر الإسلامية- بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٢٦هـ).

(١٣٣) **مسند الحميدي**، عبد الله بن الزُّبير (ت: ٢١٩هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، دار السقا- دمشق، الطبعة الأولى، (١٩٩٦م).

(١٣٤) **مسند الدارمي**، عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت: ٢٥٥هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المغني- الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ).

(١٣٥) **مسند الشاميين**، سليمان بن أحمد الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٩هـ).

(١٣٦) **مسند الشهاب**، محمد بن سلامة القضاعي (ت: ٤٥٤هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ).

(١٣٧) **مشاهير علماء الأمصار**، محمد بن حبان البُستي (ت: ٣٥٤هـ)، تعليق: مجدي بن منصور، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ).

(١٣٨) **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه**، أحمد بن أبي بكر البوصيري (ت: ٨٤٠هـ)، تحقيق: د. عوض الشهري، عمادة البحث العلمي- الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة،

الطبعة الأولى (١٤٢٥هـ).

(١٣٩) **مصطلح التاريخ**، د. أسد رستم، المكتبة العصرية- بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٢٣هـ).

(١٤٠) **المصنف**، عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت: ٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الأعظمي، المكتب الإسلامي- بيروت، الطبعة الأولى، (١٣٩٠هـ).

(١٤١) **المصنف**، عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت: ٢٣٥هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية- جدة، الطبعة الأولى، (١٤٢٧هـ).

(١٤٢) **معالم السنن**، مطبوع مع سنن أبي داود، حَمْد بن محمد الخطابي (ت: ٣٨٨هـ)، تعليق: عزت الدعاس- وعبيد السيد، دار ابن حزم- بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ).

(١٤٣) **المعتزلة**، زهدي جارالله، الأهلية للنشر والتوزيع- بيروت، الطبعة (١٩٧٤م).

(١٤٤) **المعجم الأوسط**، سليمان بن أحمد الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله، عبد المحسن بن إبراهيم، دار الحرمين- القاهرة، الطبعة (١٤١٥هـ).

(١٤٥) **معجم البلدان**، ياقوت بن عبد الله الحَمَوي (ت: ٦٢٦هـ)، دار صادر- بيروت، الطبعة (١٣٩٧هـ).

(١٤٦) **المعجم الكبير**، سليمان بن أحمد الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية- القاهرة، الطبعة الثانية.

(١٤٧) **معجم المعالم الجغرافية في السيرة النَّبوية**، عاتق بن غيث البلادي (ت: ١٤٣١هـ)، دار مكة- مكة المكرمة، الطبعة الأولى (١٤٠٢هـ).

(١٤٨) **معجم المؤلفين**، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٤هـ).

(١٤٩) **المعجم الوسيط**، إعداد: مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية- القاهرة، الطبعة

الرابعة، (١٤٢٥هـ).

(١٥٠) **المعجم في مشتبه أسامي المحدثين**، عُبَيد الله بن عبد الله الهروي (ت: ٤٠٥هـ)، تحقيق: نظر الفاريابي، مكتبة الرشد- الرياض، (١٤١١هـ).

(١٥١) **معجم مقاييس اللغة**، أحمد بن فارس بن زكريا (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر- بيروت، (١٣٩٩هـ).

(١٥٢) **معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم**، أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي (ت: ٢٦١هـ)، تحقيق: عبد العليم البستوي، مكتبة الدار- المدينة المنورة، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ).

(١٥٣) **معرفة الرجال عن يحيى بن معين**، رواية أحمد بن محمد بن مُحْرِز، تحقيق: محمد الحافظ، وغزوة بدير، مجمع اللغة العربية- دمشق، الطبعة (١٤٠٥هـ).

(١٥٤) **معرفة الرجال**- للإمام أبي زكريا يحيى بن معين (ت: ٢٣٣هـ)، تحقيق: محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية- دمشق، الطبعة (١٤٠٥هـ).

(١٥٥) **معرفة السنن والآثار**، أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار الوعي- حلب، الطبعة الأولى (١٤١١هـ).

(١٥٦) **معرفة الصحابة**، أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت: ٤٣٠هـ)، تحقيق: عادل العزازي، دار الوطن- الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ).

(١٥٧) **معرفة علوم الحديث**، محمد بن عبد الله الحاكم (ت: ٤٠٥هـ)، تحقيق: أحمد فارس السلوم، دار ابن حزم- بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٢٤هـ).

(١٥٨) **المعرفة والتاريخ**، يعقوب بن سفيان البَسَوي (ت: ٢٧٧هـ)، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، مكتبة الدار- المدينة المنورة، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ).

(١٥٩) **المغني في الضعفاء**، محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: نور الدين عتر،

إدارة إحياء التراث الإسلامي- قطر.

(١٦٠) **الملل والنحل**، محمد بن عبد الكريم الشَّهرستاني (ت: ٥٤٨هـ)، تعليق: أحمد فهمي محمد، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الثانية (١٤١٣هـ).

(١٦١) **من تُكلِّم فيه وهو موثَّق أو صالح الحديث**، محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: عبد الله الرحيلي، الطبعة الأولى (١٤٢٦هـ).

(١٦٢) **مناقب الشافعي**، أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، الناشر: دار التراث- القاهرة، الطبعة الأولى، (١٣٩٠هـ).

(١٦٣) **مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة**، د. مرتضى الزين أحمد، مكتبة الرشد- الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ).

(١٦٤) **منهج النَّقد عند المحدثين مقارنًا بالمنهج النَّقدي الغربي**، د. أكرم ضياء العمري، دار اشبيليا- الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ).

(١٦٥) **منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه**، محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر- الرياض، الطبعة الثالثة، (١٤١٠هـ).

(١٦٦) **منهج النقد في علوم الحديث**، د. نور الدين عتر، دار الفكر- دمشق، الطبعة الثالثة، (١٤٠١هـ).

(١٦٧) **المنهج النقدي عند المتقدمين من المحدثين وأثر تباين المنهج**، حسن فوزي الصعيدي، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس- القاهرة، (١٤٢١هـ).

(١٦٨) **الموضوعات**، عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الرحمن عثمان، المكتبة السلفية- المدينة المنورة، الطبعة الأولى (١٣٨٦هـ).

(١٦٩) **الموطأ**، مالك بن أنس (ت: ١٧٩هـ)، تحقيق: محمد الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان- أبو ظبي، الطبعة الأولى، (١٤٢٥هـ).

(١٧٠) **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي معوض، عادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، (١٤١٦هـ).

(١٧١) **نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار**، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار ابن كثير- دمشق، الطبعة الثانية (١٤١٥هـ).

(١٧٢) **نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الحميد بن صالح سبر، دار ابن حزم- بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٧هـ).

(١٧٣) **نصب الراية لأحاديث الهداية**، عبد الله بن يوسف الزَّيلعي (ت: ٧٦٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية- جدة، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ).

(١٧٤) **النقد عند المحدثين نشأته ومنهجه**، عبد الله علي حافظ، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز- مكة المكرمة، (١٣٩٢هـ).

(١٧٥) **النكت على كتاب ابن الصلاح**، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: د. ربيع بن هادي عمير، دار الراية- الرياض، الطبعة الثالثة (١٤١٥هـ).

(١٧٦) **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، محمد بن جمال الدين الزَّركشي (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف- الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ).

(١٧٧) **النهاية في غريب الحديث والأثر**، المبارك بن محمد الجزري (ت: ٦٠٦هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي، وطاهر أحمد الزَّاوي، دار إحياء التراث العربي- بيروت.

(١٧٨) **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، إسماعيل باشا البغدادي (ت: ١٣٣٩هـ)، دار إحياء التراث العربي- بيروت.

(١٧٩) **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، أحمد بن محمد بن خَلِّكَان (ت: ٦٨١هـ)، تحقيق: د. إحسان عبَّاس، دار صادر- بيروت.

(١٨٠) **يحيى بن سعيد القطان- محدثًا وناقدًا**، إعداد: عوض عتقي الحازمي، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز- مكة المكرمة، (١٣٩٩هـ).

(١٨١) **يحيى بن معين وكتابه التاريخ**- دراسة وترتيب وتحقيق، الدكتور أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي- مكة المكرمة، الطبعة الأولى، (١٣٩٩هـ).

ب) الدوريات:

(١) **جريدة الشرق الأوسط.**

(٢) **مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها**، ج ١٥، ع ٢٦، (صفر ١٤٢٤هـ).

ج) مواقع الانترنت:

(١) **خرائط قوقل:** (maps.google.com).

(٢) **ويكبيديا**- الموسوعة الحرة: (www.wikipedia.org).

سابعًا: فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
ملخص الرسالة (عربي)	أ
ملخص الرسالة (إنجليزي)	ب
الإهداء.	ج
شكر وتقدير.	د
المقدمة.	١
التمهيد.	١٠-٣٩
المبحث الأول: النَّقد لغةً واصطلاحًا.	١١
المطلب الأول: النَّقد لغةً.	١١
المطلب الثاني: النَّقد اصطلاحًا.	١٢
المبحث الثاني: نشأة النَّقد عند المحدثين وعوامل ظهوره.	١٤
المطلب الأول: نشأة النَّقد عند المحدثين.	١٤
المطلب الثاني: عوامل ظهور النَّقد عند المحدثين.	١٩
المبحث الثالث: أهمية النَّقد في صيانة السُّنَّة النَّبويَّة.	٢١
المبحث الرابع: أشهر النُّقَّاد حتى القرن الثالث الهجري.	٢٣
المطلب الأول: أشهر النُّقَّاد في القرن الأول الهجري.	٢٣
المطلب الثاني: أشهر النُّقَّاد في القرن الثاني الهجري.	٢٦
المطلب الثالث: أشهر النُّقَّاد في القرن الثالث الهجري.	٣٣
الباب الأول: المُعَارَضَةُ عند نُقَّادِ الحَدِيثِ -دراسةٌ نظريةٌ-.	٤٠-٩٥
الفصل الأول: المعارضة عند نُقَّاد الحديث-تعريفها ونشأتها وأهميتها-.	٤١
المبحث الأول: تعريف المعارضة لغةً واصطلاحًا.	٤٢
المطلب الأول: تعريف المعارضة لغةً.	٤٢

الموضوع	الصفحة

المطلب الثاني: تعريف المعارضة في اصطلاح النُّقَّاد. ٤٢

المبحث الثاني: نشأة المعارضة عند نُقَّادِ الحديث وتطورها. ٤٨

المبحث الثالث: أهمية المعارضة عند نُقَّادِ الحديث. ٥٢

الفصل الثاني: استعمالات المعارضة عند نُقَّادِ الحديث وطُرُقها. ٥٥

المبحث الأول: استعمالات المعارضة عند نُقَّاد الحديث. ٥٧

المطلب الأول: معرفة ضبط الراوي بالمعارضة. ٥٧

المطلب الثاني: الكشف عن عِلَلِ الحديث بالمعارضة. ٦١

المطلب الثالث: تقوية الحديث بالمعارضة. ٦٣

المبحث الثاني: طُرُق المعارضة عند نُقَّادِ الحديث وكيفيتها. ٧١

المطلب الأول: معارضة حديث الرَّاوي بروايته في أزمان مختلفة. ٧١

المطلب الثاني: معارضة أحاديث الرُّواة عن شيخٍ معين. ٧٣

المطلب الثالث: معارضة حديث الرَّاوي بحديث شيخه. ٧٤

المطلب الرابع: معارضة حفظ الرَّاوي بكتابه. ٧٧

المطلب الخامس: المعارضة على الأبواب. ٧٨

المطلب السادس: معارضة روايات الحديث الواحد. ٨٠

المطلب السابع: معارضة حديث الرَّاوي باعتبار شيوخه. ٨٢

المطلب الثامن: معارضة حديث الرَّاوي باعتبار تلاميذه. ٨٤

المطلب التاسع: المعارضة بين الرُّواة الأقارب. ٨٥

المطلب العاشر: المعارضة بين الأقران. ٨٦

المطلب الحادي عشر: معارضة أحاديث الرَّاوي باعتبار البلدان. ٨٧

الباب الثاني: نماذج تطبيقية للمعارضة عند نُقَّاد الحديث. ٩٦-١٦٦

الفصل الأول: نماذج تطبيقية لمعرفة ضبط الرَّاوي بالمعارضة. ٩٧

الموضوع	الصفحة

المبحث الأول: الإمام أحمد بن حنبل والمعارضة لمعرفة ضبط الراوي. ٩٩

المطلب الأول: معارضة أحاديث الرُّواة عن شيخ معين عند الإمام أحمد بن حنبل. ٩٩

المطلب الثاني: معارضة حفظ الرَّاوي بكتابه عند الإمام أحمد بن حنبل. ١٠٢

المطلب الثالث: معارضة حديث الراوي باعتبار شيوخه عند الإمام أحمد بن حنبل. ١٠٤

المطلب الرابع: معارضة حديث الرَّاوي باعتبار التلاميذ عند الإمام أحمد بن حنبل. ١٠٧

المطلب الخامس: المعارضة بين الرُّواة الأقارب عند الإمام أحمد بن حنبل. ١٠٧

المطلب السادس: المعارضة بين الأقران عند الإمام أحمد بن حنبل. ١٠٨

المطلب السابع: معارضة أحاديث الرَّاوي باعتبار البلدان عند الإمام أحمد بن حنبل. ١٠٨

المبحث الثاني: الإمام أبو حاتم الرَّازي والمعارضة لمعرفة ضبط الراوي. ١١٢

المطلب الأول: معارضة أحاديث الرُّواة عن شيخ معين عند الإمام أبي حاتم. ١١٢

المطلب الثاني: معارضة الحفظ بالكتاب عند الإمام أبي حاتم. ١١٥

المطلب الثالث: المعارضة باعتبار الشيوخ عند الإمام أبي حاتم. ١١٥

المطلب الرابع: المعارضة باعتبار التلاميذ عند الإمام أبي حاتم. ١١٧

المطلب الخامس: المعارضة بين الرُّواة الأقارب عند الإمام أبي حاتم. ١١٧

المطلب السادس: المعارضة بين الأقران عند الإمام أبي حاتم. ١١٨

المطلب السابع: المعارضة باعتبار البلدان عند الإمام أبي حاتم. ١١٩

المبحث الثالث: الإمام محمد بن حبان والمعارضة لمعرفة ضبط الراوي. ١٢٣

المطلب الأول: معارضة حفظ الرَّاوي بكتابه عند الإمام ابن حبان. ١٢٣

المطلب الثاني: معارضة حديث الرَّاوي باعتبار شيوخه عند الإمام ابن حبان. ١٢٥

المطلب الثالث: معارضة أحاديث الرَّاوي باعتبار تلاميذه عند الإمام ابن حبان. ١٢٦

المطلب الرابع: معارضة أحاديث الرَّاوي باعتبار البلدان عند الإمام ابن حبان. ١٢٧

الفصل الثاني: نماذج تطبيقية للكشف عن علل الحديث بالمعارضة. ١٢٩

الموضوع	الصفحة

المبحث الأول: الإمام يحيى بن معين والمعارضة لكشف العلل. ١٣٠

المبحث الثاني: الإمام أبو حاتم الرَّازي والمعارضة لكشف العلل. ١٣٦

المبحث الثالث: الإمام عبد الله بن عَدي والمعارضة لكشف العلل. ١٤١

الفصل الثالث: نماذج تطبيقية لتقوية الحديث بالمعارضة. ١٤٦

المبحث الأول: الإمام الترمذي والمعارضة لتقوية الحديث. ١٤٧

المبحث الثاني: الإمام العُقيلي والمعارضة لتقوية الحديث. ١٥٤

المبحث الثالث: الإمام الدارقطني والمعارضة لتقوية الحديث. ١٥٩

الخاتمة. ١٦٧

الفهارس. ١٦٩

أولا: فهرس الآيات القرآنية الكريمة. ١٧٠

ثانيًا: فهرس الأحاديث النَّبوية والآثار. ١٧١

ثالثا: فهرس الأعلام المُترجم لهم. ١٧٤

رابعًا: فهرس البلدان. ١٧٧

خامسًا: فهرس الأنساب. ١٧٨

سادسًا: فهرس المصادر والمراجع. ١٧٩

سابعًا: فهرس الموضوعات. ١٩٨